النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 21 ذو القعدة 1429هـ الموافق 19 نوفمبر 2008 العدد (175) Wed. 21/11/1429 - 19 November 2008 50 ريالاً 16 صفحة

عن استقالة عبدالقادر هلال ..

نبيل الصوفي: صراع الأمن والتنمية

فكري قاسم: يا أله خارجنا من بنات الصحن!

استمرار التنكيل بعمال ميناء عدن ومسؤول يهدد باستقدام عمال من تايلاند

توصية المعهد الديمقراطي بتأجيل الانتخابات قد تكون طوق نجاة

«الديمقراطية اليمنية» تغرق في العنف والفوضى

■ المحرر السياسي

يتعاطى المؤتمر الشعبي مع الانتخابات باعتبارها «شأناً داخلياً»، وتتباهى وسائل إعلامه بالأرقام الجديدة للمسجلين لكأنها أرقام عضوية، غير آبهة للتقارير التي تتحدث عن المقاطعة الواسعة لعملية القيد والتسجيل في مختلف المحافظات، وبخاصة في الجنوب، ولا لبيانات التعداد السكاني التي تقطع قول كل رقيب!

لا غرابة، فالمؤتمر بما هو الأداة الانتخابية للحكم، يجهد من أجل الوفاء بوظيفته الموسمية، معولاً على نجاعة أدوات الحكم الأخرى في تحصينه ضد أية مساءلة، تاركاً أمور السياسة للحاكمين المقيمين في دار الرئاسة. لكن السياسة هناك مختطفة، على ما يبدو، من قبل الخبراء في مقار اللجان الأمنية، هؤلاء الخبراء الذين لا يترددون في إظهار عزمهم على نزع الانتخابات من سياقها الوطني، دافعين بالبلد إلى حافة المجهول.

الحاصل أن البلد يتضعضع بفعل غلبة الحسابات الأمنية للحكم على حسابات السياسة. فالصراع داخل الحكم وبين مكوناته على القوة يفقده الحس السليم بالوقائع المستجدة على الأرض، ويقعده عن المبادرة والمناورة، وبدلاً من استدراج المشترك (بالقليل من التنازلات التي لن تغيِّر كثيراً في الخارطة الحزبية) إلى انتخابات قبلوية الأحكام أو «حرة نزيهة عادلة» بحسب تهويمات المشترك، قرر خبراؤه الأمنيون شن الحرب ضد كل الأعداء، من صعدة إلى المهرة، تاركين للمؤتمر (الواجهة السياسية والأداة الانتخابية) التلهي بـ«الشأن الداخلي».

التتمة في الصفحة 14

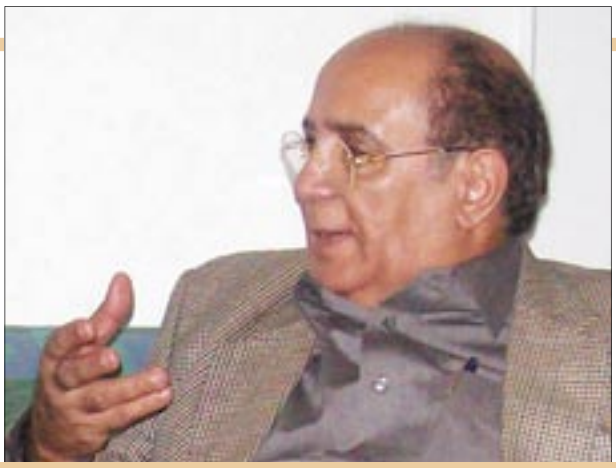

حيدر العطاس لـ«النداء»:

- مصدر موثوق أبلغني بوجود مخطط لاغتيالنا، علي ناصر وأنا، وبعد شهر وقعت محاولة اغتيال علي ناصر
- إذا لم يتم الأخذ بنظام الفدرالية فإن البديل هو الانفصال
- علي مجور وآخرون اعترضوا على فكرة اغتيالي
- اعتذرت عن لقاء الرئيس في الإمارات فأمر بمصادرة أرضي في المكلا

أحدهم عمل تاجراً في الشحر

القراصنة يكثفون عملياتهم في خليج عدن

■ «النداء» -صنعاء

تعرضت سفينة شحن قادمة من هونغ كونغ، أمس الثلاثاء، لهجوم من قبل قراصنة في خليج عدن قبل أن يختطفوها إلى السواحل الصومالية.

وقالت وكالة الانباء الصينية إن السفينة التي كانت متجهة إلى ميناء بندر عباس الايراني كانت تقل 35 ألف طن من القمح وعلى متنها طاقم يتكون من 25 شخصاً لم يفصح عن جنسياتهم.

وتأتي هذه العملية بعد يوم واحد من اختطاف ناقلة النفط السعودية العملاقة «سيريوس ستار» إحدى كبريات ناقلات النفط في العالم واقتيادها إلى السواحل الصومالية.

التتمة في الصفحة 14

هجوم بالقنابل والرصاص على مراكز إنتخابية في الضالع

■ الضالع - فؤاد مسعد

دوت صباح اليوم الأربعاء أصوات انفجارات وسط مدينة الضالع تخللتها أصوات رصاص كثيف متواصلة. وأكدت لـ"النداء" مصادر محلية أن مركزين انتخابيين هما (أ) و(ج) تعرضا لإطلاق نار من مجهولين بعد الحادية عشرة من ليل أمس الثلاثاء وفي وقت مبكر من فجر اليوم. كما أكدت مصادر أخرى أن مقر المركز (أ) تعرض لقنبلة يدوية رماها أحد المارة بالقرب من المركز وكان يستقل دراجة نارية ثم لاذ بالفرار في الوقت الذي تعرضت اللجنة الأمنية في المركز نفسه لإطلاق نار من أماكن متفرقة في ما بدا أنها لتغطية فرار الشخص الذي ألقى القنبلة. إثر ذلك باشرت عناصر أمنية مطاردة الدراجات النارية في عملية تمشيط استهدفت مختلف أحياء المدينة وشوارعها.

وفي السياق ذاته أكد مواطنون لـ"النداء" أن اعتقالات طالت عددا من سائقي الدراجات الذين تمكن الأمن من إلقاء القبض عليهم، فيما لم يتسن التأكد من معلومات أخرى تتعلق بعدد من تم اعتقالهم.

التتمة في الصفحة 14

محلي الضالع يعتبر الانتخابات غير شرعية

■ «النداء» -الضالع

أدت أعمال الرفض المتواصلة من قبل مواطني الضالع للقيد والتسجيل إلى إغلاق عشرات المراكز الانتخابية ووقف أعمالها التي بدأت الثلاثاء الماضي. وقد تعرض معظم اللجان للطرد من مقراتها وإيقافها عن العمل، وهذا ما واجهته لجان القيد في مديريات الشعيب والضالع والأزارق وجحاف والحصين، منذ تدشين مرحلة القيد. كما شهد بعضها تبادل إطلاق نار بين مسلحين محتجين وعناصر الأمن المخولة حماية اللجان الانتخابية، كما حدث في مركز لكمة لشعوب في مديرية الحصين وبعض مراكز مديرية الشعيب التي تصدرت -بفعاليات متعددة- الحراك الشعبي الرافض للانتخابات والذي أدى إلى عرقلة لجان القيد.

من جهتها دعت أحزاب المشترك في المحافظة أنصارها إلى مقاطعة الانتخابات التي قالت إنها تكرس الفساد وتضفي عليه الشرعية. ورفضت في بيان صادر عن الفعالية التي أقامتها في مديرية دمت ما أسمتها "محاولة الانقلاب" على الهامش الديمقراطي والنكوص عنه وفرض سياسة الأمر الواقع والاستقواء بالسلطة والمال العام.

التتمة في الصفحة 14

اتحاد الانقسامات والتناحرات السياسية والقبلية

رفض شعبي غير مسبوق للانتخابات البرلمانية المقبلة

■ نبيل سبيع

منذ الثلاثاء قبل الماضي، بدأت الحكومة اليمنية تحضيراتها العملية للانتخابات القادمة في رابع دورة نيابية ستشهدها البلاد التي افتتحت الدوري البرلماني عام 1993. وقد جوبهت هذه التحضيرات برفض متنوع الأطراف والأسباب، واستخدمت فيه وسائل مختلفة. ورغم أن الوسائل السلمية كانت ضمن تعبيرات الرفض، إلا أن السلاح كان بطل المسرح منذ البداية، وقد حضر بقوة في الأيام الثلاثة الأخيرة من الأسبوع الماضي التي سجلت اشتباكات متفرقة بين قوات الأمن المرافقة للجان القيد ومواطنين يرفضون استقبالها على خلفية مطالب شعبية متعددة لم تُلَبَّ.

في تبادلات إطلاق النار المتفرقة التي شهدتها مناطق شمالية وجنوبية يومي الأربعاء والخميس الماضيين، وقعت عدة إصابات بين أعضاء اللجان ومواطنين. وأسفرت مواجهة شهدتها إحدى المحافظات الجنوبية، مساء الجمعة الماضية، عن مقتل شاب في الـ16 من العمر وإصابة شخصين وسط مواطنين جنوبيين هاجموا بالحجارة أحد المسؤولين الشماليين في مقر إحدى اللجان، ورد حراسه عليهم بالرصاص. وإثر ذلك، طرد الأهالي أفراد اللجنة من المنطقة وبدؤوا المطالبة بالقصاص. وقد هدأت حدة المواجهات يومي أمس وأمس الأول اللذين شهدا اعتصامات رافضة لخطوات الحكومة، وتبادل اتهامات بين الأخيرة والمعارضة بتأجيج الوضع وتزوير السجل الانتخابي.

التتمة في الصفحة 14

حيدر أبوبكر العطاس لـ«النداء»: (2-2)

إذا قرَّر المشترك المقاطعة الايجابية للانتخابات سيرى أن للمجتمع الدولي رأياً آخر

■ الأصوات التي تنادي بفصل الاشتراكي عن القضية الجنوبية هي أصوات واقعة تحت تأثير السلطة

في الجزء الثاني من هذا الحوار، يتطرق حيدر أبو بكر العطاس إلى وجهة الحراك الجنوبي، ومسؤولية اللقاء المشترك الذي «لم تفته الفرصة بعد» في إسناد هذا الحراك بعيداً عن لغة الإملاء. مشدداً على أن الحراك نشأ في الداخل، وقيادته الموحدة ستنبثق من الداخل.

وإذ يكشف بعض التفاصيل عن محاولة تصفيته أو إيذائه عبر التنسيق مع جهة من خارج اليمن يرد على اتهامه من قبل مصادر رسمية في صنعاء بشأن استثماراته في الخارج، مقترحاً تشكيل لجنة للتحقيق في صحة هذا الاتهام، تتولى أيضاً التحقيق في أرصدة واستثمارات شخصيات رفيعة في الدولة.

■ القاهرة - حوار: سامي غالب

نظام الحكم في اليمن هو نسخة من نظام صدام حسين، وما أخشاه هو السقوط المروع للدولة

■ لننتقل الآن إلى "الحراك الجنوبي". لعلك من أكثر الشخصيات الموجودة في الخارج تفاعلاً مع الحالة الجنوبية، واحتضاناً للحراك بالتصريحات والتعليقات، علاوة على اللقاءات والاتصالات التي تقوم بها، وهذا بالتأكيد يسبب إزعاجاً للسلطة؟

– ما يزعجهم هو أنني أحرص دائماً على ربط القضية الجنوبية بالإطار الوطني، حتى أنه جاءتني رسائل من بعض الإخوان(في صنعاء) يتساءلون فيها: لماذا لا أتكلم عن (مطلب) الانفصال. قلت لهؤلاء: أنا أتكلم عن قضية اليمن، والقضية الجنوبية هي الساخنة الآن، وما لم تعالج بما يُرضي الشعب في الجنوب، فإنها ستبقى وستحملها أجيال، وسيتعرض الشعب اليمني إلى متاعب كبيرة.

■ كيف تصف الوضع في الجنوب، هل هذا الحراك تعبير عن انتفاضة أم هبة أم حركة استقلال كما يقول البعض؟

– القضية الجنوبية قضية شعب دخل إلى الوحدة راضياً، لكنه فوجئ بأن الطرف الآخر لا ينظر إلى الأمر كوحدة تتكامل فيها المصالح والقدرات، بل وُجد بغياً وطغياناً. أقول بغي فيما إخوة آخرون يصفون الوضع على أنه احتلال، الأخ يمكن أن يبغي على أخيه (...).

■ أخبرني إذاً عن المشاكل التي تسببها لك كلمة "بغي" مع البعض في قيادة الحراك الجنوبي؟

– (ضاحكاً) هم يريدون الحديث عن استقلال وتقرير مصير. أنا أحترم رأيهم، وأقول لهم: اطرحوا رأيكم واتركوا للآخرين حق طرح آرائهم، والمطلوب هو أن تتوحد جميع الطاقات والقدرات الجنوبية في جبهة وطنية، وعندما أقول بمعالجة القضية الجنوبية في إطار اليمن، فإن ذلك يقتضي أن يقوم الجانب الآخر بمسؤولياته.

■ من تقصد بالجانب الآخر؟

– الشعب في الشمال، الفعاليات السياسية والمدنية هناك. إذا تكلم جنوبيون وعبروا عن غضبهم مما يلحق بهم من أذى وبطش وقمع، قالوا: هؤلاء انفصاليون.

■ لا يقول الجميع ذلك وإنما البعض؟

– تقال بشكل أو بآخر. بدلاً من هذا، مفروض أن نقوم بإسنادهم ودعمهم. يوجد ظلم في الشمال أيضاً، حيث تستباح الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية، ومطلوب أن يتحرك الشعب كله، وتتكامل الجهود. في ذكرى حرب 1994 في 7 يوليو الماضي دعوت إلى التحام الحراك في الجنوب والشمال، وإذا حدث ذلك يمكن أن نصل إلى مخرج.

■ خطاب المشترك حيال الجنوب تطور مؤخراً. قبل عام لم يكن المشترك يأتي على ذكر القضية الجنوبية، ولم يكن ليقبل استخدام هذه المفردة، أما الآن فهو يقول بقضية جنوبية، وبات أغلب الفعاليات، باستثناء السلطة والموالين لها، تقول بوجود قضية جنوبية، وبعد ذلك يذهب كل طرف في اتجاه.

– الإخوان في المشترك وبعض القوى الوطنية بدؤوا يتحسسون أبعاد الحراك الجنوبي، وبعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك معلناً أن الحراك الجنوبي هو بوابة التغيير في اليمن. لكننا لا نريدهم أن يقولوا هذا الكلام ثم يضعون فُل ستوب (نقطة). الشعب في الجنوب خرج وضحى، واعتقل أو جُرح العديد من أبنائه، وبعضهم استشهد. الحراك يمضي قدماً إلى الأمام، وإذا لم تبادر القوى الوطنية في المحافظات الشمالية إلى التحرك، مكتفية بالتفرج، فإن الرأي الذي يقول بألا أمل في الوحدة هو الذي سيسود. يوجد رأي آخر ما يزال يؤمل في المحافظة على النسيج الاجتماعي ولكن في إطار خصوصية وتكامل مصالح بحيث تحكم كل منطقة نفسها بنفسها. أنا دعوت في فترة من الفترات إلى نظام مؤسسي فيدرالي لليمن، وهذا النظام سيكفل نقل السلطة من المركز إلى الأقاليم.

■ تقصد فيدرالية إدارية، وليس فدرالية سياسية؟

– لا، لا. أقصد فدرالية سياسية. فقط ما يخص الأمور السيادية تبقى مع الدولة. كل إقليم يجب أن تكون له موارده ونفقاته وموازناته وشرطته... المركز الآن هو الذي يتولى كل شيء حتى تغيير المراسلين، يخطط للجميع ويقرر كل شيء، هذا خطأ.

■ الخطر الذي يواجه الحراك الجنوبي هو محاولة فرض الرأي الواحد، وأنا لست مع طرح مطلب الاستقلال في الوقت الراهن

■ تقصد فدرالية بين الشمال والجنوب، أم بين أقاليم على النحو الذي ورد في وثيقة العهد والاتفاق؟

– وثيقة العهد والاتفاق كانت تشكل مخرجاً في السابق بما في ذلك فكرة المخاليف التي أوردتها، أما الآن فالوضع صار أكثر حساسية. أظن أن إقليمين هو الخطوة العملية التي يمكن أن يقبلها الشعب في الجنوب. علينا أن نفكر بفدرالية كاملة بدلاً من الانفصال.

■ تعلم أن هذا مستبعد تماماً حسب ما يصدر من ردات فعل من قبل الحكم، يعني من خلال أسلوب التعاطي مع الحراك الجنوبي، فهذا الأمر غير متصور في المدى المنظور، أي أن تتعامل السلطة مع رأي كهذا. ولكن أيضاً اللقاء المشترك ليس في وارد القبول به، بل هو بعيد جداً عنه، وبرنامج المشترك للإصلاح السياسي والوطني لا يقترب مطلقاً من هذا؟

– قلت لك سابقاً إن المشترك أو غيره يطلبون من الجنوبيين أن يكونوا وحدويين، ولا يطالبون أنفسهم بأن يكونوا أيضاً وحدويين.

■ لمجرد ضبط المفاهيم، اللقاء المشترك أصلاً يقدِّم نفسه على اعتبار أنه يضم أحزاباً تمثل الجنوب بقدر ما تمثل الشمال. هذه الأحزاب لا تعرِّف نفسها على أنها أحزاب شمالية، وتتعاطى أحياناً مع الحراك الجنوبي بروحية صاحب ملك (جنوبي) ما يثير حساسية لدى القيادات الميدانية للحراك الجنوبي، فضلاً على المركزية الجنوبية للاشتراكي الذي حكم الجنوب ولديه قاعدة شعبية واسعة هناك. والمغزى أنك عندما تتحدث عن الشمال وضمنه اللقاء المشترك، فإنه ببساطة قد ينبري قيادي رفيع في المشترك ويقول لك: أنت لست محقاً، نحن جنوبيون قدر ما نحن شماليون؟

– طيب لا مانع، ولكن إذا أنت فعلاً كذلك قم بواجبك. إذا كنت وحدوياً وتقدم نفسك كجنوبي فتحرك وقم بدعم هذا الحراك، تحرك في منطقتك لأنه توجد مشاكل في كل مكان.

■ هل ترى أن المشترك تأخر كثيراً في التحرك بحيث فاتت عليه فرصة احتضان الحالة الجنوبية؟

– المشترك قصَّر. نعم قصّر. لكن لا تزال أمامه إمكانية. وسبق أن قلتُ: أنْ يأتي المشترك متأخراً خير من أن لا يأتي أبداً. وأمامه فرصة لأن يتكامل مع الحراك الشعبي في الجنوب، ويحرِّك المحافظات الشمالية.

■ لكنك تعلم أن الموسم موسم انتخابات، وهذه الانتخابات قد تغدو أولوية لديه، ما قد يزيد من الهوة بينه وبين فعاليات الحراك الجنوبي؟

– الهوة لن تزيد بينه وبين الجنوب فقط. القضية الرئيسية في اليمن ليست الانتخابات بل حل المشكلات الراهنة والاتفاق على شكل الدولة ونظامها السياسي. الوطن لا يحتاج للانتخابات الآن. النظام الحاكم هو الذي يحتاج إليها ليعطي لنفسه شرعية أمام العالم، شرعية يفتقدها على أرض الواقع. ما حدث في صعدة أسقط هيبة الدولة، والحراك في الجنوب أسقط هيبة الدولة وأسقط حياديتها، وفي الشمال الوضع ليس بعيداً عن هذا.

■ في مسألة الشرعية، يردِّد بعض قيادات المشترك أن مؤسسات دولية داعمة للديمقراطية والانتخابات في اليمن، بما فيها الاتحاد الأوروبي، تصر على مشاركتهم في الانتخابات، وتؤكد لهم أن عدم مشاركتهم لن تفقد الانتخابات أو النظام الشرعية؟

– هذا مجرد كلام. واقع الأمر إذا خرج المشترك في مقاطعة إيجابية للانتخابات سيرى أن للمجتمع الدولي كلاماً آخر.

■ ماذا تقصد بالمقاطعة الايجابية؟

– أن ينزل المشترك إلى الشارع. ولا يكتفي في البقاء في البيوت.

■ هذا قد يترتب عليه عصيان مدني؟

– لم لا.

■ هذا قد يؤدي إلى عنف في حالة اليمن؟

– حدث هذا في أوكرانيا وفي لبنان ومناطق أخرى، وأثبت هذا الأسلوب نجاعته.

■ في حالة اليمن قد تكون الضريبة فادحة؟

– أعتقد أن السلطة تخوف الناس بهذا الشكل. المؤكد أنهم كانوا يستغربون أن يتطور الحراك الجنوبي بهذا الشكل المتسارع. وكان الاعتقاد أن الجنوب لن يخرج بهذا الشكل. وقد رأوا شيئاً حقيقياً مجسداً على الأرض. الآن السلطة تحاول إخافة الناس. سمعت أحدهم يهدد المعارضة: إذا ستخرجون الشارع سنخرج الشارع.

■ والرئيس لوَّح، كما فَهِمَتْ المعارضة، بإلغاء التعددية الحزبية؟

– هذا عنوان للارتباك... عنوان صريح للارتباك الذي تعيشه السلطة. هذا أمر لا يجوز... يأتي الرئيس ويقول إنه سيلغي التعددية كأن التعددية منحة من لدنه. يأتي ويهاجم شخصيات ويوجه ناس ليهددوا الصحافة والشخصيات

←

عبر التليفونات. هذا تعبير جلي عن الإرباك الحاصل في قمة النظام، ويجب أن يعرف النظام وكذا الأطراف الأخرى أن هذه التهديدات مرصودة دولياً. ربما هناك مشاكل في مناطق أخرى لها أولوية الآن (لدى المجتمع الدولي) لكن هذه الممارسات مرصودة وموثقة.

■ أظنك تتواصل باستمرار مع قيادات في المشترك؟

– **نعم، أتواصل باستمرار معهم.**

■ هل تظن أنهم جادون بشأن المطالب الأخيرة التي أعلنوها، والتي تشير إلى أنهم ذاهبون إلى المقاطعة؟

– **أظن أن المشترك ذاهب إلى المقاطعة. لماذا؟ لأن الجنوب سيقاطع. ومقاطعة الجنوب ستكون أكثر ضرراً إذا تمت منفصلة (عن المشترك).**

■ هل تعتقد أن الإصلاح سيذهب إلى المقاطعة؟

– **الإصلاح في الجنوب سيقاطع.**

■ أقصد الإصلاح في القيادة؟

– **إذا نظر الإصلاح إلى المصلحة الوطنية فإنه سيذهب إلى المقاطعة، والمشترك كله سيذهب إلى المقاطعة. توجد خيارات صعبة أمام المشترك. أدوات الانتخابات جميعها مع السلطة. أسوأ الاحتمالات إذا تمت الانتخابات تحت شعار أية تنازلات وهمية، أن هذا النظام سيلحق هزيمة كبيرة بالمشترك، بالتزوير طبعاً.**

■ هذا يعني أن المشترك لن يكسب الانتخابات وسيخسر الجنوب؟

– **سيخسر الجنوب، وسيخسر أيضاً جماهيره في الشمال. المقاطعة ستكون أقل ضرراً على المشترك.**

■ أنت تنصحهم إذاً بعدم المشاركة في ظل الوضعية الراهنة؟

– **القضية ليست قضية انتخابات الآن بل قضية إصلاح. كان في محاولة في 1994 للإصلاح عبر وثيقة العهد والاتفاق، وقد شُنَّت الحرب ضدها. بعد هذه الفترة كلها أثبتت السلطة أنها ليست في وارد الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لا بد إذاً أن تسير القوى الفاعلة باتجاه هذا الإصلاح، وتدعم الحراك الجنوبي، والقضية الجنوبية هي عنوان وثيقة العهد والاتفاق، لأن في هذه الوثيقة إصلاحاً لمسار الوحدة. يجب أن تتفق هذه القوى جميعها إما على أساس وثيقة العهد والاتفاق، وإما على أساس أي برنامج آخر يضع معالجة للقضية الجنوبية وقضية صعدة والقضايا الوطنية بشكل عام، ويؤسس لنظام الحكم في اليمن على أساس المساواة، أما الترقيعات هنا وهناك فهي غير مجدية، والتخفي وراء ما تطرحه المنظمات الدولية غير صحيح. هذه المنظمات تعمل في اليمن ولن تقول إلا كلاماً رسمياً، وهي لن تملي عليك ما تفعله، أنت صاحب البلد وأدرى بشؤونك، إذا نزلت إلى الشارع وعرضت قضيتك بشكل صحيح، ستكون لهذه المنظمات لغة مختلفة مع المشترك ومع السلطة.**

■ هل التقيت مؤخراً بالأمين العام للاشتراكي ياسين سعيد نعمان؟

– **نعم.**

■ هل تداولتما في هذه الأمور، وما مدى التوافق في الرأي بينكما؟

– **في آراء متنوعة. حتى من داخل المؤتمر الشعبي هناك من ينصح بالمقاطعة.**

■ يبدو أنهم حريصون على المقاطعة كي يستأثروا كلية بالمقاعد، وربما لأنهم متخوفون من احتمال سيطرة المشترك على البرلمان!

– **(ضحك)... السلطة خائفة من المقاطعة في الجنوب، لأن لذلك مترتبات خطيرة. وأنا رأيي أن على الجنوبيين أن يتوحدوا وألا يذهبوا إلى الانتخابات قبل أن تعالج القضية الجنوبية.**

■ ماذا عن مستقبل الاشتراكي، فهو مهدد أكثر من أي طرف آخر بالانقسام؟

– **نحن تحاورنا مع الكثير من القيادات والشخصيات وكان الترجيح هو المقاطعة.**

■ قبل رمضان الفائت، وجدت صفقة بين المشترك والرئيس، وذهبوا إلى البرلمان وأقروا تعديلات على قانون الانتخابات، والاشتراكي عطل سريان هذه الصفقة لأنه لم يقدم مرشحيه لعضوية اللجنة العليا للانتخابات، ألا ترى أن الاشتراكي يتحمل مسؤولية مضاعفة فيما يخص منع أي صفقة تكون على حساب القضية الجنوبية؟

– **فيما يخص القضية الجنوبية الاشتراكي يتحمل مسؤولية أكبر. الأصوات التي تطلع في الجنوب تنادي بفصل الاشتراكي عن القضية الجنوبية، هي أصوات واقعة تحت تأثير السلطة.**

■ لكنها أصوات راديكالية؟

– **نعم راديكالية، ولكنها متأثرة بطريقة غير مباشرة. هذه (أي فصل الاشتراكي عن الجنوب) هي دعوة السلطة. مع ذلك لا يتصور أي إنسان أن الجنوب إذا استقل (في كيان جديد) فإن الاشتراكي سيعود ليحكم. الشعب في الجنوب هو من سيختار قياداته.**

■ في غمار هذا الحراك والتوتر هل تتصور حالة من هذا القبيل: جنوب بمعزل عن الشمال؟

– **والله إذا استمرت السلطة في ممارساتها واستمرت المعارضة في سلبيتها حيال القضية الجنوبية، قد تتحقق هذه الحالة.**

■ ألا تعتقد أن الأمور قد تؤول إلى فوضى وليس إلى انفصال، نظراً لوجود جيش وأمن، فضلاً على شرائح سكانية هنا وهناك، أليست الفوضى أقرب كنتيجة لخيار كهذا؟

– **ما أخشاه هو سقوط مروع للدولة. المشكلة أن الناس (في صنعاء) لا تعتبر مما جرى لأنظمة كانت تحكم بهذه الطريقة. سقطت هذه الأنظمة بطريقة مروعة، ماذا يجري في العراق الآن؟ نظام الحكم في اليمن هو نسخة طبق الأصل لنظام صدام حسين. النظام في اليمن يتماثل بنظام صدام، في تجربة طويلة من الاستفادة من نظام صدام، لاحظ ما جرى في العراق.**

• ياسين سعيد نعان

• عبدالله الاحمر

• علي ناصر محمد

■ ياسين سعيد نعمان يخدم القضية الجنوبية، وقد يكون هدفاً للسلطة التي تنزعج من أي طرف يتعامل بمسؤولية مع القضايا الوطنية

■ بدأت بتنفيذ اللامركزية في 1992، فقال الشيخ عبدالله الأحمر للرئيس إن حيدر بدأ بإضعاف صنعاء

■ أبلغت علي ناصر محمد بوجود مخطط لاستهدافنا بمساعدة منظمة خارج اليمن، وبعد أسابيع جرت محاولة اقتحام منزله في دمشق

■ مع ذلك يوجد احتلال أميركي في العراق لعب دور المحفز هناك؟

– **صحيح، ولكن هذا السيناريو الذي يشهده العراق كان سيحدث حتى لو لم تأت قوة من الخارج. نظام (صدام) كان سيضعف وقد تحصل انقسامات داخله، والانقسامات كانت جاهزة. قضية الأكراد، مثلاً، قديمة، ولم تتم معالجتها على النحو الصحيح في أي مرحلة. إذا لم يستوعب النظام النتائج الوخيمة لسياساته وأسلوبه في الحكم فإنه يقود البلد إلى كارثة.**

■ السلطة لا ترى الأمور على هذا النحو، ولا ترى الشرور إلا في الضفة الأخرى، وفي حالة كهذه ما هي مسؤولية الأطراف الأخرى كالمشترك الذي تطالبه أنت بالمبادرة؟ ماذا عن القيادات الميدانية للحراك الجنوبي؟ الآن هناك حد أدنى هو الاعتراف بالقضية الجنوبية. ما بعد الاعتراف هناك خلافات، والأسبوع قبل الماضي كان هناك لقاء في العسكرية بـ"يافع" لم تحضره شخصيات فاعلة في الحراك الجنوبي، وتم انتخاب حسن باعوم رئيساً لمجلس أعلى للجنوب، أليس هذا مؤشراً إلى تشرذم وشيك؟

– **لا أعتقد. هناك محاولات عديدة من الإخوان في الداخل لاحتواء هذا الخلاف، وهم بصدد تشكيل لجان من كل المحافظات لتوحيد الموقف. التطورات التي تجري في الجنوب تعبِّر عن عمق المشكلة. وتؤكد أن المسألة جادة فعلياً، والاستماتة من قبل بعض الإخوان في طرح قضية القيادة الموحدة، كل على طريقته، تعبير عن (عمق التحولات الجارية في الجنوب)، والقضية ليست قضية قيادات، يمكن أن تذهب بعض القيادات، يمكن أن تعتقل أو تقتل، لكن الحالة ستظل، وممارسات النظام تعمقها، خذ ما يجري الآن بسبب كارثة السيول في حضرموت والمهرة، هذا التسابق (على المساعدات) من المؤسسة العسكرية وجمعية الصالح وقادة المنطقة العسكرية، كل طرف يسابق من أجل نهب هذه المساعدات التي تأتي من الخارج، ويتوزعونها. أحد أعضاء اللجنة في سيئون استقال، استقال عضو محلي في المكلا، وصار الأمر محل تندر المواطنين. المخزي أن بعض المواد التي جاءت، كمساعدات، معروضة الآن للبيع في الأسواق، لكن أغلبها يُكدَّس الآن في معسكرات الجيش. هذه المؤسسات والجمعيات يحصل بينها عراك عند أبواب الطائرات. هذا تعبير عن أن السلطة مستمرة في إنتاج المشاكل.**

■ كيف تقرأ دلالات انتخابات باعوم على مستقبل الحراك الجنوبي، مع العلم بأن هذا الأمر مثار تساؤلات منذ مطلع العام الحالي، وكما تعلم فإن باعوم سبق أن شكَّل بالاتفاق مع ناصر النوبة هيئة عليا لقيادة الحراك، والآن حدثت خطوة مماثلة في غياب النوبة على ما أعتقد. ألديك مخاوف من إمكانية حدوث تشرذم جنوبي؟

– **ليست لديَّ أية مخاوف، لأن هذا الذي يجري الآن ليس جديداً، دائماً تتعارك الآراء، لكن أصحابها ينزلون معاً عند الفعاليات الميدانية، هذا مؤشر أمان. وأدعو الإخوان في قيادة الحراك الجنوبي أن يتوحدوا ويعملوا معاً.**

■ هم متفقون على الحد الأدنى، أي فرض القضية الجنوبية في صدارة الأولويات، ولكن هل من المفيد الآن طرح قضايا مثل الإستقلال؟

– **رأيي الشخصي ألا تطرح قضايا من هذا القبيل في اللحظة الراهنة. على أن ذلك لا يمنع من أن يعبِّر أي شخص عن وجهة نظره. والخطر الذي يهدد الحراك الجنوبي هو فرض الرأي الواحد. من المهم أن تتجمع جميع الفعاليات في جبهة واحدة، السلطة غاشمة وتمتلك إمكانيات كبيرة، وليس من السهل أن تُسلَّم بسرعة بالمطالب. لذلك يجب أن يكون هناك نَفَس طويل عند قادة الحراك، وأن يقبلوا ببعض، ويتوحدوا.**

■ هل تواصلت مع باعوم مؤخراً؟

– **لا. لم يحدث اتصال مباشر بيننا. لكنني أسعى عبر أشخاص آخرين من أجل الوحدة بين قيادات الحراك. السلطة تبذل جهوداً كبيرة من أجل تمزيقهم.**

■ كيف تتصور دورك أو موقعك في المرحلة المقبلة؟

– **الحراك في الداخل، ونحن نعبر عن التأييد بالرأي. الإخوان في الداخل مستوعبون ذلك. تتصور السلطة أن بعض الأشخاص لهم دور في تحريك الأمور في الداخل. لا، الحراك قام في الداخل، ومنشؤه جنوبي 100٪ وطالما هو كذلك فإنه سيستمر... إذا كان انبثاقه من الخارج فإنه سيموت.**

■ لكنك من الداخل أصلاً؟

– **أقصد أن الفاعلين في الحراك الآن هم في الداخل، ونحن ندعمهم ونؤيدهم، ونريد أن نجنب اليمن التشرذم الذي يمكن أن يحصل. ولا أخفي قلقي من خطورة استمرار هذا النهج على البلد. كثيرون في السلطة ليسوا مقتنعين بهذا الذي يجري. أحدهم قال لي إن عبدالكريم (الإرياني) يريد أن يخرج لكنه خايف على أسرته لو يشردهم الرئيس. اضرب لك مثلاً بما قاله الرئيس لقيادات المعارضة في الصيف الماضي، أبلغهم بأن نائبه عبدربه منصور هادي هو الذي حرَّك القوات في المحافظات الجنوبية وقام باعتقال قيادات الحراك الجنوبي. عبدربه كان موجوداً وسكت، لكنه لاحقاً لحق بقيادات المعارضة إلى الخارج، وأبلغهم بأن ما قاله الرئيس ليس صحيحاً.**

■ الحديث عن استثماراتي في دبي إسطوانة مشروخة، وأقترح تشكيل لجنة للتدقيق في أرصدة الـ100 مسؤول الأوائل الذين ترد أسماؤهم في قوائم منظمات دولية

■ كصحفي أتابع الحراك الجنوبي ألاحظ منذ فترة وجود مشكلة قيادة في الحراك، توجد حالة شعبية صريحة تُترجم في فعاليات ولكن يوجد إخفاق في إفراز قيادة جامعة، أنتم في الخارج ولكم رمزية وثقل وتأثير، ولا أتصور أنه لا توجد صلة ما، روحية أو مادية، لكم بما يجري في الجنوب، ولا أتصور وضعاً قادماً بمعزل عنكم. وهناك شباب منخرطون في الحراك يعولون عليكم ويوجهون أحياناً رسائل إليكم؟

– **هذا صحيح، هناك من يتوجه إلينا بمطالب كهذه، لكننا نقول لهم دائماً إن القيادات هي في الداخل ونحن ندعم من موقعنا.**

■ يقال أحياناً إن لكم حسابات، ولا تريدون أن تدفعوا ثمناً الآن؟

– **لا. نحن ندعمهم بالرأي وبالموقف حسب الإمكانيات المتاحة.**

■ فيما يخص الرأي، فإنني استمعت إلى البعض ينتقد تصريحاتكم باعتبارها تسبب تشويشاً؟

– **بعض الإخوان. أعتقد أن ما يصدر مني لو لم يتعلق بلب المشكلة في الجنوب، ما كان هذا الهجوم ضدي من قبل السلطة. أحياناً أقول لبعض الإخوان في الجنوب إن السلطة تفهم كلامي بأكثر مما يفهمونه هم. ومع ذلك يجب القبول بالرأي الآخر. الوضع صعب، والإمكانيات المتاحة للحراك الجنوبي محدودة جداً، ونتمنى أن تشكل وحدتهم صمام أمان.**

■ من خبرتك الممتدة في السياسة، يبدو أنك قادر على استيعاب أية تعبيرات حادة تصدر ضدك من قيادات في الحراك، ولذلك أنت متفائل؟

– **أنا متفائل. شُتمتُ أحياناً من البعض، وأعزو ذلك إلى الحماسة. قال لي أحدهم: "نحن متحمسون جداً، ولم نعد ننظر لأنفسنا بل للأجيال القادمة، إذا نحن تركنا الوضع على حاله فإن أبناءنا وأحفادنا لن يجدوا مكاناً لهم". السلطة لا تتصرف بمسؤولية، وقد يقول أحد ما في السلطة هؤلاء (الجنوبيون) 2 مليون نسمة فلنخرج لهم 2 مليون من الشمال وننهي حاجه اسمها قضية جنوبية. هذا كلام خطير وسيفجر المشكلة دولياً. الوضع صعب لكني أعتقد أن الإخوان في قيادة الحراك يمضون في الطريق الصحيح. باعوم شخصية مهمة، وهو جدير بالاحترام، وكذلك الآخرون. ونحن لا نفكر أن نكون بديلاً لأحد. وليست لدينا، لا أنا ولا الأخ علي ناصر، الرغبة في ذلك. ما نريده هو أن ينجح الحراك في الوصول إلى الحل العادل للقضية الجنوبية. ونريد أيضاً أن تنجح المعارضة اليمنية في الخروج باليمن من هذا المأزق، وأشدد على ضرورة تغيير نظام الحكم، وأن تنتقل السلطة من المركز إلى الإقليم. أذكر عندما قدمنا برنامج الإصلاح عام 1992، واتخذنا وفقه قراراً في مجلس الوزراء بنقل الصلاحيات إلى المحافظات طلب الشيخ عبدالله (بن حسين الأحمر) الله يرحمه، الالتقاء بالرئيس، وقال له: اليوم الأخ حيدر في مجلس الوزراء اتخذ قراراً بإضعاف صنعاء. هذه العقلية ما تزال موجودة، وإذا لم تتغير فإنه لن يحصل تقدم في اليمن. يقولون جمهورية، لكنهم يعتبرون الحكم ملكاً لهم. وإذا استمروا في هذا فإنهم يقودون اليمن إلى كارثة.**

في حادثة الاعتداء على الدكتور حسن مكي، عندما جابوا ثور وذبحوه، الدكتور عبدالكريم الإرياني قال: اليوم ذبحت الدولة. هذا الشخص (الارياني) هو نفسه الذي يقول كلاماً آخر، الوضع يجعل البعض يقول كلاماً ويقول نقيضه.

■ إذا دُعيت أنت شخصياً للمشاركة في قيادة الحراك باعتبارك شخصية مهمة في الخارج، ويمكن أن تلعب دوراً من الخارج، هل ستلبي دعوة كهذه؟

– **هذا الأمر سابق لوقته، لكننا نأمل أن تتبلور قيادة موحدة في الداخل، وسيكون فيها الخير والبركة.**

■ المشترك يحضر للقاء وطني، وقد شكل لجنة تحضيرية برئاسة حميد الأحمر، وهم يؤكدون بأنهم سيدعون إلى اللقاء الجميع بمن فيهم فعاليات في الحراك الجنوبي، أترى أن من مصلحة القيادات الميدانية للحراك الجنوبي، في حال عدم ذهاب المشترك إلى الانتخابات، أن تشارك فيه؟

– **هم في المشترك يريدون أن يعقدوا هذا اللقاء، ولكنهم يريدون أن يكتفوا بالاستماع من المشاركين. أعتقد أن على المشترك أن يتحمل مسؤوليته وأن يعد برنامجاً يضعه للنقاش أمام المؤتمر (اللقاء) الوطني. في هذا البرنامج عليه أن يقدم رؤيته لمعالجة قضية بناء نظام الحكم، ومعالجة القضية الجنوبية ومعالجة قضية صعدة. على المشترك أن يقدر رؤى صريحة وشجاعة حيال مختلف القضايا الوطنية؛ ويدعو الآخرين إلى مناقشتها.**

■ في حال قام المشترك بذلك، ودُعي باعوم وجمعيات المتقاعدين والفعاليات الجنوبية الأخرى، هل من مصلحة القضية الجنوبية ومصلحة البلد أن يشاركوا؟

– **إذا قدم (المشترك) رؤية ترضي شعب الجنوب، أعتقد أن من الواجب أن يشاركوا.**

■ لو قام المشترك بذلك، وقدم رؤية لمعالجة القضية الجنوبية، ودعا قادة فعاليات الحراك لمناقشتها، أفترض أن يطلع أحد من هذه القيادات ناقداً المشترك باعتباره يريد الوصاية؟

– **أنا استمعت من أحد قيادات المشترك إلى مخاوف كهذه. ولكن على المشترك ألا يضع رؤيته باعتبارها نهائية، والمهم أنه من الضروري أن يكون هناك شيء يتحاور عليه الناس، لا بد من وثيقة صريحة تكون أساساً للنقاش.**

■ تعرف أن المزاج في الجنوب غاضب، والصوت الحاد هو الأوقع، وهناك تدافع على المقدمة بين قيادات الحراك، والاتصال بالمشترك قد يكلف صاحبه خسارة القاعدة الشعبية؟

←

– أنت سألتني عن رأيي (فأجبتك)، لكنهم (قادة الحراك) يجب أن يحسموا هذه المسألة. في أي عمل فإنه بقدر ما أحافظ على القاعدة الشعبية أعمل من أجل أهدافي الرئيسية. صحيح أن القاعدة الشعبية مهمة، لكن الناس يمكن أن يفهموا من خلال قياداتهم. مرة أخرى أكرر أن التباين والطرح الحاد هما دليل على عمق المشكلة التي أوصل النظام شعب الجنوب إليها. هذه وحدها تكفي لإدانة هذا النظام.

■ هذه مسؤولية النظام، ماذا سيفعل الآخرون المشترك والفعاليات الجنوبية؟

– المسألة لا ينبغي أن تطرح على هذا النحو القطعي، الأمور تتطلب جهوداً ومبادرات. ليس على المشترك أن يأتي ليُملي، هذا خطأ. يقال من البعض (في الحراك الجنوبي) إن السلطة والمعارضة (المشترك) وجهان لعملة واحدة، أنا لا أوافق طبعاً على هذا. السؤال: لماذا يقال هذا؟ لأن المشترك لم يُقدِم على موقف واضح وصريح، في سياسة أكثر من اللازم.

■ هل تشعر بمرارة عندما تشوف شخص في موقع المسؤولية ينبري لك بهجوم شخصي؟

– أعتبر هذا الشخص يقزم نفسه. أنا في 1965 حضرت المؤتمر الأول للجبهة القومية الذي حقق نجاحاً كبيراً وبعد المؤتمر التقينا كل قيادات الثورة السبتمبرية، الصف الأول والثاني والثالث، لكنني ما حصلت واحد باسم علي عبدالله صالح بين هؤلاء، ولم نسمع به إلا في 1978.

■ ألم تسمع به مطلقاً من قبل، مثلاً عندما كان قائداً للواء تعز؟

– أبداً، سمعت عنه عندما ظهر فجأة في 1978.

■ لكن اسمه برز عندما تصدى لما سُمي بتمرد عبدالله عبدالعالم (قائد لواء المظلات) مطلع عام 1978، وكان الجنوب يتهم بدعمه؟

– ربما.

■ مع ذلك فإن الرئيس لم يزعم لنفسه دوراً قيادياً في ثورة سبتمبر؟

– المهم أن الثورة (الاكتوبرية) شارك فيها مختلف الشرائح، ومن أهم هذه الشرائح القطاع الطلابي. هو (الرئيس) إذا كان يعتبر أن كل مناضل للثورة هو من شل السلاح فهذا أمر آخر. أنا لم أحمل السلاح في ثورة أكتوبر ولكنني حملت الكلمة والقلم، والقطاع الطلابي كان من أكثر القطاعات حيوية وفاعلية في الثورة، للأسف هو عندما يطرح هذا الكلام فإنه يسيء لهيبة الدولة. توجد أبواق كثيرة ويمكن أن يأمرها بترديد هذه المقولات، بدلاً من أن يتصدى لها بنفسه. حتى البيان الذي عملوه باسم أسر الشهداء، ومعروف أنه صيغ في أحد مكاتبهم.

■ ماذا يقول هذا البيان؟ كنت مسافراً خارج اليمن عدة أسابيع ولم أطلع عليه؟

– بيان كله شتم.

■ أسر أي شهداء؟

– باسم أسر شهداء حرب 1994، هذه أساليب لا تدل على دولة، يهددون الصحافة والشخصيات المعارضة والناشطين بالرسائل والتليفونات، هذه كلها عمل عصابات، لكنهم لن ينجون، وأنا أؤكد أن كل ما يجري مرصود دولياً.

■ خلاف هذه البيانات والتصريحات هل تعرضت لتهديدات؟

– بلغتني رسائل عديدة تطلب مني الانتباه لنفسي.

■ تقصد أنك مهدد بالاغتيال كما أعلنت شخصيات أخرى مثل علي ناصر محمد؟

– الحقيقة أنا من تلقى الرسالة بأنهم اتفقوا مع جهة معينة في الخارج بأن تستهدفني وتستهدف الأخ علي ناصر. أنا أبلغت الأخ علي ناصر، والأخ علي ناصر حدثت له مباشرة بعد شهر محاولة اغتيال.

الاغتيالات نهج بدأ مع الوحدة، كان موجوداً قبل ذلك ولكن بشكل محدود. بعد الوحدة بدأ الإرهاب وإسكات الأصوات المخالفة. وشهدنا سلسلة اغتيالات. أكثر من 150 كادراً من الاشتراكي وشخصيات أخرى تعرضوا للاغتيال، وتم استهداف شخصيات أخرى نجت من الاغتيال.

■ أنت كنت من الناجين؟

– أيوة، نجوت عندما تم استهداف منزلي (في صنعاء) بتفجير، ولاحقاً من خلال اعتراض موكبي عند طلوعي من تعز إلى صنعاء، والاعتراض كان هدفه التصفية أو إجباري على العودة إلى عدن مع بقية الإخوة.

■ الاغتيالات كنهج مورس في المرحلة الانتقالية (بين 91، و94)، بعد الحرب وسيطرة الرئيس علي عبدالله صالح على زمام الأمور، لم يحصل على حد علمي أي اغتيال، على الأقل لشخصية بارزة، باستثناء حالة جار الله عمر، وهنا يوجد بعد آخر حيث حوكم الشخص الذي قام بعملية الاغتيال وأعدم.

– إلى جانب جار الله، توجد علامات استفهام حول يحيى المتوكل، وكذا الطائرة (العسكرية التي سقطت في حضرموت) وأدى سقوطها إلى مقتل محمد اسماعيل، وأحمد فرج وكانت هناك محاولة لاستهداف ابراهيم بن علي الوزير في الخارج.

■ بخصوص حالة يحيى المتوكل، لديَّ معلومات أن أسرته حصلت على تقرير الخبير الألماني الذي استدعي من خارج اليمن لفحص سيارته، وقد قطع الخبير بأن حادث السيارة ناجم عن السرعة.

– أنا معلوماتي حسبما أثير حينها، وإذا كان الأمر كذلك خلاص. لكن وقعت حالات أخرى ينطبق عليها تصنيف الاغتيال.

■ فيما يخص المعارضين في الخارج، على حد علمي فإن آخر شخصية سياسية بارزة اغتيلت في الخارج كان الشهيد محمد أحمد نعمان في بيروت يونيو 1974، وفي الجنوب استهدفت، حسبما تقول روايات معارضة للاشتراكي وقتها، شخصيات معارضة في الخارج. لماذا الحديث الآن عن محاولات لاغتيال شخصيات سياسية بارزة في الخارج؟

■ اعتذرت عن لقاء مع الرئيس في الإمارات فوجه بمصادرة أرضي بالمكلا

– أولاً دعني أُشير إلى أن الوضع الدولي تغير كثيراً عما كان عليه أثناء الحرب الباردة. كانت الاغتيالات تتم في بلدان مختلفة وفي عواصم، وكان يكلف أشخاص وأحياناً منظمات موالية. علاوة على أجواء الحرب الباردة كان هناك حركات ثورية، وقد تغير الوضع الآن، وأية ممارسة لهذا النوع من العنف ستنقلب على من يمارسها، لأن العالم كله يراقب، والحديث الآن عن الديمقراطية.

هذا النهج تفكير مدمر، ولن يوصل إلى نتيجة، ويتناقض تماماً مع الديمقراطية. لا أستطيع أن ألفظ كلمة "ديمقراطية" وأمارس الاغتيال أو أمارس الكبت السياسي. يعني كل من يختلف معي في الرأي أقف ضده، هذا تناقض فاضح وبين.

■ لنأخذ، للتمثيل، النموذج الصارخ الآن، وهو حالة رفيق الحريري الذي تم اغتياله، ووُجدت كتلة كبرى، إقليمية ودولية، تضغط من أجل محاكمة المتورطين في قتله، وحتى الآن لم يتحقق هذا الهدف؟

– (مقاطعاً) لبنان (casE) (حالة) خاصة، ولها ملابساته كثيرة، وقبل فترة قصيرة ألقي القبض على شبكة إسرائيلية كانت وراء العديد من الاغتيالات التي شهدها لبنان.

■ يعني الحديث عن دور إسرائيلي ليس بالضرورة نظرية مؤامرة؟

– لا، توجد حيثيات. وما أريد أن أقوله هو أن لبنان حالة خاصة، والوضع هناك شائك.

■ نتحدث الآن عن محاولة لاغتيالكما، أنت وعلي ناصر، وفي العام الماضي جرى حديث عن محاولتين لاغتيال علي ناصر محمد. ما الذي يجعل جهة رسمية، وكي لا أقول القيادة السياسية، تقدم على مخاطرة كبيرة كهذه في وضعية إقليمية ودولية لم تعد تتسامح مع نهج الاغتيالات؟

– علي ناصر محمد وحيدر العطاس وغيرهما من الشخصيات في الخارج، هي جنوبية، علي ناصر كان رئيساً، وحيدر العطاس كان رئيساً، ولهما بعدهما التمثيلي للجنوب (في الخارج)، وهذه الجهات تعرف أن هذه الشخصيات الجنوبية غير مقتنعة بمعالجاتها للقضية الجنوبية، وتتخوف من أن تتبنى هذه الشخصيات القضية الجنوبية دولياً، وبالتالي تتجه إلى خيار التصفية.

■ تقصد أن هذه الجهات تعتمد مبدأ الضربة الاستباقية؟

– نعم. ضربة استباقية.

■ وأنتم ما الذي تنوون فعله؟

– القضية في أيدي الناس في الداخل، وهؤلاء هم من يتحملون المسؤولية، والقضية الجنوبية ليست خافية على أحد، والعالم يتابع ما يجري.

■ وإذاً، فإن هذه الجهات المتورطة تخشى من خطوة قد تقدمان عليها؟

– علي ناصر وأنا أو غيرنا من الشخصيات السياسية الجنوبية البارزة.

■ بمعزل عن واقعة محاولة اقتحام منزل علي ناصر محمد، هل حضر في ذهنك أن الأمر برمته مجرد تسريب لتسميم علاقتك بالرئيس، أو لمنع أي لقاء قد يتم مع الرئيس؟

– لا أعتقد ذلك. حدث أن بلغني من مصادر موثوقة أن فكرة اغتيالي طُرحت مرتين. بالنسبة لمحاولة اغتيالنا، علي ناصر وأنا، فقد بلغتني قبل نحو شهر من محاولة اقتحام منزل علي ناصر، وأنا من أبلغ علي ناصر بمخطط يجري لاغتيالنا، عبر منظمة من خارج اليمن. ولن أتحدث عن تفاصيل إضافية هنا.

وحصل أيضاً أن دفع الرئيس باتجاه اتخاذ عمل ضدي في أي بلد، وإنْ لم يكن تصفية جسدية فإيذاء، حتى أنه تعهد للمكلفين قائلاً: إذا تعرضتم لأي ملاحقة أو سجن أنا كفيل بإخراجكم.

■ لماذا لا تنظر إلى الأمر على أنه مجرد تسريب لغرض إرهابكم وتحديد حركتكم؟

– هذا جائز. كما أعرف الرئيس هو أيضاً يعرفني. أنا أؤمن بأنه لن يصيبني شيء إلا ما كُتب لي. إنْ كانت هذه تسريبات فإن الكلام الذي ينطق به يؤكده. عندما يقول فخامة الرئيس في مقابلة صحفية إن العطاس هو رأس الأفعى، ماذا يعني ذلك؟ يعني أن رأس الأفعى يجب أن يقطع.

■ قد يكون الأمر مجرد تعبير مجازي إبداعي؟

– (ضحك) هذا يأتي في سياق حملات بذيئة. هذا يؤكد أن هناك شيئا ما يُدبر.

■ وفيما يخصك أنت لم ترصد أي حركة أو شبهة على محاولة من هذا النوع؟

– لا. الرئيس طلب من بعض الناس أن يقوموا بعمل ضدي، لكن حصل اعتراض من البعض، رئيس الوزراء وشخصيات أخرى.

■ رئيس الوزراء الحالي؟

– نعم.

■ هذا كلام لم ينشر من قبل؟

– هذه المرة الأولى التي أتكلم فيها بالصحافة عنه.

■ هل أنت متأكد من مصداقية هذا المصدر الذي نقل إليك الحديث؟ هل تثق به؟

– نعم أثق به تماما.

■ أنت ذكرت أن المستهدف هما علي ناصر محمد وأنت، واللافت أنكما قريبان من بعض حتى فيما يخص الخطاب، هل هذا سبب إضافي للحساسية منكما؟

– طبعاً، صنعاء لا تريد أن يلتقي أي شخصين، خاصة في ظل الوضع الراهن في الجنوب، لا تريد لأي جنوبيين أن يلتقوا، لا في الداخل ولا في الخارج. يزعجها تماما هذا. هل يمكن تصور أن يأتي رئيس دولة ليحرض فئة من الشعب على فئة أخرى؟

■ (ممازحاً) قد يجوز ذلك في المنعطفات التاريخية... أنا صحفي ولن أجيز لنفسي الحكم على خطاب الرئيس الآن؟

– على رئيس الدولة أن يحسب لأي كلام يصدر عنه، وأن تكون كلماته محسوبة. الأسلوب الذي يمارس مع الناس بالتهديد أو بالإساءة أو بالتدجين عبر المال والسلطة، لا يحمل أفقاً للناس.

■ تتحدث عن لقاء مع الخصم السابق (علي ناصر محمد)، وكلاكما يدعو للتصالح والتسامح، ماذا عن علي سالم البيض، أتوجد أية اتصالات معه؟

– لا. لا توجد أية اتصالات منذ فترة طويلة.

■ في المسيرات رُفعت صوره من قِبل بعض المشاركين هل تتصور دوراً ما أو حضوراً أو إطلالة للبيض في الفترة المقبلة؟

– كل شخص يمكن أن تكون له مساهمته بطريقته، وحسب ظروفه.

■ الدكتور ياسين سعيد نعمان هو رفيق وصديق وهو الأمين العام للاشتراكي، تعلم أنه موضع نقد وهجوم من بعض الأصوات الجنوبية باعتباره لم يسرِّع بحركة الحزب جنوباً، كما يقال، لعلك تتابع الحملة عليه...؟

– (مقاطعاً) ليس عليه وحده، وإنما عليَّ وعلى علي ناصر وآخرين.

■ وضعه مختلف، هو في الداخل وفي الواجهة لأنه يقود الاشتراكي، أيوجد في رأيك ما يبرر النقد القاسي الذي يتعرض له؟

– لا، لا أعتقد. الدكتور ياسين يقوم بعمل كبير جداً، يخدم القضية الجنوبية بشكل بناء، وله أطروحات كثيرة أصَّلت لهذه القضية وأوضحتها، وأرجو ألا يعير اهتماماً لهذه الحملات التي تطال الكثير من الشخصيات. الجهد الذي يبذله كبير، وأعتقد أنه سيكون هدفاً للسلطة لأنها لا تريد من يتعامل بمسؤولية مع أي قضية وطنية، وليس فقط القضية الجنوبية. الدكتور ياسين يحظى باحترام كبير من قبل قطاع واسع من الشعب. صحيح أنه في فترة معينة ولظروف معينة، تم تأخير اتخاذ موقف صريح، لكن الظروف تملي أحياناً على الواحد توقيت ونوع حركته، كيف يتقدم ومتى. أعتقد أن الخط الذي يمضي فيه الدكتور جيد ويخدم القضية الجنوبية، والمفروض الثبات عليه والاستمرار فيه.

■ لنتحدث أخيراً عن استثماراتك في الخارج التي يشار إليها أحياناً في الحملات عليك، كما جاء مؤخراً من ذكر لاستثماراتك في دبي؟

– الإخوان (في صنعاء) اسطواناتهم مشروخة، هم دائماً يستخدمون هذه الاتهامات لأنهم ينظرون إلى الناس بمنظورهم هم، وكل إناء بما فيه ينضح. اتحداهم أن يثبتوا مزاعمهم. أقترح أن تُشكل لجنة من هيئة مكافحة الفساد "حقهم" ومن الأحزاب ولجنة الشفافية الدولية، ويخلوا اللجنة تمر على دبي وعلى غير دبي، وعلى أي بلد، أي استثمار حق حيدر العطاس أو أولاده أو أفراد أسرته يشلوه. بالمقابل نفس اللجنة تعمل نفس الشيء للآخرين، وكله يروح لخزينة الدولة يتفضلوا يعملوا هذا الشيء. وأرى أن تدقق اللجنة التي اقترحتها في استثمارات 100 شخص من كبار المسؤولين في الدولة، تتداول أسماؤهم من قبل بعض المنظمات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد.

■ أنت تنفي تماماً وجود أية استثمارات لك في الخارج؟

– نحن في ضيافة الإخوان في المملكة (العربية السعودية)، والحمد لله الحالة مستورة. لكن القول بوجود استثمارات وأموال فليتفضلوا ينفذوا مقترحي. وبالمناسبة فإن أي شيء لن يضيع أو يختفي في عالم اليوم. إذا الواحد أراد أن يخفي شيئاً لا يستطيع في ظل الشفافية. يتفضلوا يشوفوا الأبراج في دبي ملك من.

■ تلمح هنا إلى وجود أشخاص في السلطة لديهم أبراج في دبي؟

– طبعاً، لديهم أبراج في دبي، ولديهم استثمارات في دبي وألمانيا وبلدان كثيرة، ومن دون حساب، والحسابات التي في البنوك تعبِّر عن الإثراء غير المشروع الذي حدث بعد حرب 1994، لأنهم وجدوا الجنوب أرضاً بكراً للعبث والنهب. حقول النفط صاروا يعطوها بلوكات لأشخاص. في 1992 بدأت كثير من الشركات تأتي للاستثمار النفطي، خصوصاً بعد الاجتياح العراقي للكويت. قبلنا عروضا كثيرة من الشركات، وكانت الشركات تقدم ما يسمى بـ"منحة التوقيع"، تبلغ 2 مليون دولار، أو 3 مليون، أو 5 مليون حسب قيمة العقد، فجمعنا للدولة حوالي 155 مليون دولار من منح التوقيع في سنة واحدة فقط. تصور أن الإخوان استغفلونا وقالوا: أيش هذا الذي تعملوه، هذه مفروض تروح بره، في أرصدتكم، مش في خزينة الدولة. قلنا لهم: لا، نحن في الجنوب عندنا كل شيء يدخل خزينة الدولة. تصور هذه المبالغ في فترة وجيزة، في سنة، منذ ذلك الوقت كم المبالغ التي ذهبت إلى أرصدة هؤلاء؟ أكثر من ذلك فإنهم يدخلون شركاء بنسب في شركات النفط.

■ تقصد مسؤولين رفيعين؟

– نعم.

■ بشكل مباشر أم عبر آخرين؟

– لهم ممثلون في هذه الاستثمارات. لا يعمل أي مصنع إلا بناءً على نسبة تذهب إليهم. هذه الاسطوانة المشروخة (لم تعد تجدي). كنت رئيس وزراء، ويشوفوا ما هي ممتلكات حيدر العطاس، وكل شيء سيكون مسجلا.

■ تقول إنه ليس لديك أي ممتلكات في الداخل؟

– لدي في عدن البيت الذي اشتريته من الدولة في خور مكسر. بعد حرب 1994 احتلوه وهدموه وحولوه إلى خرابة، ورفضوا ترميمه.

■ والآن البيت مهجور؟

– نعم، لأنه ليس صالحاً للسكن، حتى أسلاك الكهرباء نزعوها.

■ حرصاً على السلامة العامة على ما يبدو؟

– (ضاحكاً) نعم، لم يبقوا على شيء.

■ وفي المكلا؟

– لدي بيت الأسرة لم أتمكن من توسعته. وعندي قطعة الأرض في "خَلْف"، كنت أريد بناء بيتي الخاص فيه، وهذه القطعة هي التي أخذها فخامة الأخ الرئيس.

■ تقصد صادرها؟

– كنت اعتذرت لأسباب خاصة عن حضور لقاء دعا إليه الرئيس في الإمارات العربية المتحدة. وأبلغت السفير (وقتها) ضيف الله شميلة اعتذاري. وقد سارع الرئيس إلى إصدار أوامر بمصادرة الأرض. عندي الوثائق التي تؤكد ملكيتي لها، ورئيس الوزراء (عبدالقادر باجمال) أرسل رسالة إلى المحافظ يسأل عن سبب احتلال أرضية العطاس، أعطوه حقه. فخامة الرئيس تدخل وقال: لا، ابنوا عليها البحرية. وقال لي (لاحقاً): تعال خذها بما عليها، يا بلاشاه! طبعاً هذا في حال وافقتُ على العودة.

■ هل كانت الأرض مثار نزاع؟

– كانت من أملاك الدولة، وجزء منها مستخدم من قبل البحرية كنقطة اتصال حسب ما تؤكده مذكرة من فخامة الأخ الرئيس بتاريخ 1992/4/14، وجه فيها مصلحة أراضي وعقارات الدولة ببيع المنزل القديم والأرض التابعة له بالسعر الرمزي، وقد تم الشراء بوثيقة شرعية من محكمة المكلا. كنت أخطط لبناء مسكني الخاص فيه، وقد تم هدم المبنى القديم لعدم صلاحيته، ووضعت الأساسات للبناء، لكن العمل توقف بسبب الحرب. قد لا تصدق بأنني لا أملك منزلاً لي ولأسرتي في حضرموت جاهزاً للسكن. وحتى مشروع سكن العائلة في فوة المكلا، وهو مشروع فيلا ضمن مخطط سكن المهندسين، لم يكتمل. أنا خدمت الدولة منذ 1968، لكننا قبل الوحدة لم نكن نفكر في مثل هذه الأمور لأن الدولة كانت تتولى توفير السكن.

أنا لم أسئ استخدام السلطة، واشتغلنا بما يملي علينا ضميرنا. أما ما يقولون حولي، فالهجوم هو خير وسيلة للدفاع، والمبالغ التي نهبت خلال الـ15 سنة الماضية كانت كفيلة بأن تحل أزمة اليمن. خذ مثلاً قضية الأراضي، كان لدينا في عدن نظام، لا يمكن أن تعطي أحداً أرضاً ويروح يبيعها لحسابه الخاص، تعطيه الأرض حسب الاستخدام، أرضا للاستثمار مثلاً، يبني مصنعاً توفر له أرضاً لبناء مصنع، وتعطيها له بالإيجار، وكان عندنا شعار: الأرض وسيلة للتنمية وليست سلعة. الآن حولوها إلى سلعة. الآن يستقطعوا أرضاً ويعطوها لأفراد يقومون ببيعها ويدخلونها فلوسا في أرصدتهم، لو كانت هذه المبالغ راحت لخزينة الدولة كانت ستوفر عوائد كبيرة. حتى المبالغ التي تورد إلى خزينة الدولة يتم نهب أجزاء منها.

■ كان صالح باصرة (وزير التعليم العالي) أشار إلى هذا في تقرير اللجنة التي رأسها، وقد طالب الرئيس بالمفاضلة بين 15 متنفذاً وبين الشعب. باصرة كما تعرف من النخبة الجنوبية وقال هذا الكلام الخطير، وهو ما يزال في الحكومة؟

– لا يستطيعون فعل شيء ضده، ليس في وسعهم سوى أن يتحملوا هذا النقد الذي قاله، لأن أي شيء يستهدف باصرة سيثير ضجة كبيرة. والمهم أنه عندما يزيد عدد هؤلاء الذين يكشفون الحقائق فإن ذلك أمر إيجابي. المشكلة أن هناك ناس لا تنظر إلا إلى مصالحها الخاصة، ولا تأبه للمصالح الكلية، وإذا انهارت المصالح الكلية فإن مصالحهم الخاصة ستذهب معها.

ترفض الحكومة الالتزام بتوصيات مجلس النواب بشأن إعداد الموازنة سنوياً، مع ذلك فإن المجلس دوماً يرص العشرات منها ويلزم نفسه بواحدة فقط ينفذها على وجه السرعة:

عليكم أن توافقوا فحسب!

■ النداء- صنعاء

رفعت اللجنة المالية بمجلس النواب تقريرها عن الموازنة العامة للدولة للعام 2009 مختوماً بأكثر من 100 توصية تشكك في سلامة إجراءات إعداد الموازنة، وحسمتها بتوصية واحدة كانت الأهم: حث المجلس على الموافقة عليها.

صباح الثلاثاء وزعت اللجنة التي يرأسها اكرم عطية، احد نواب رئاسة هيئة المجلس، التقرير على النواب. والمرجح أن يشهد البرلمان نقاشاً ساخناً سينتهي كالعادة: التصويت بإقرار الموازنة مع بعض تنقيحات غير مؤثرة في التوصيات.

من جملة مآخذ مهمة وحاسمة بالنسبة لإعداد أي موازنة مالية أورد التقرير -على شكل توصيات- عدم وضوح أهداف الحكومة ورؤيتها واجراءتها في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية والاستشارية. وهي التوصية التي طالب التقرير الحكومة بالتزامها في إعداد وتقديم مشاريع الموازنات القادمة.

فضلاً على ذلك فإن التقرير يشكك أيضاً في أن تكون الموازنة قد أعدت لبلوغ أهداف وخطط تنموية في مضمار النمو الاقتصادي، وهو ما يرمه بتوصية أخرى للحكومة بأن تعمل من خلال «إعداد الموازنات العامة ومنظومة السياسات والاجراءات والبرامج لبلوغ أهداف وخطط التنمية في النمو الاقتصادي المتسارع والمستدام والتوجه نحو الشرائح والفئات الفقيرة».

وضمن جملة من التوصيات ذات الطابع العمومي خاصة بالبيان المالي، طالبت اللجنة الحكومة بإزالة معوقات الاستثمار الخاص في كافة القطاعات، ومواصلة جهودها في الاصلاح الاداري وتحديث نظام الخدمة المدنية ومراجعة السياسات الائتمانية والاهتمام بالأمن الغذائي.

بحسب تقديرات الحكومة فإن إجمالي الموارد في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2009 أكثر من تريليون واحد و500 مليار ريال، بنسبة زيادة قدرها ٪7.35 عن ربط العام 2008.

لاحظت اللجنة في تقريرها استمرار الاختلال في إعداد موازنات الوحدات الاقتصادية بين تقديرات الاستخدامات الجارية والاستخدامات الرأسمالية، حيث خصص للأول نسبة ٪86.7 والثانية ٪13.3 مع استمرار معاناة العديد من الوحدات الاقتصادية «من الاختلالات وتصاعدها من عام لآخر والقصور في أدائها نتيجة لسوء الإدارة». ورغم إشارة التقرير إلى المشكلة الرئيسية في هذه القطاعات الناجمة عن سوء الإدارة، فإنه يشير إلى تحول هذه القطاعات إلى «عبء على موارد الموازنة العامة للدولة».

أشار التقرير إلى عدم إدراج الحكومة شركة صافر ضمن موازنات الوحدات الاقتصادية «القطاع الإنتاجي» رغم مرور ثلاثة أعوام على تشغيلها وتحقيقها أرباحاً عالية.

بالاضافة إلى ذلك فإن مشروع الموازنة، الذي بني على تقديرات ربط وفقاً لتراجع أسعار النفط بدرجة رئيسية، زاد قيمة الواردات الخاصة بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمؤسسة العامة اليمنية للنفط والغاز بنسبة ٪90 عن العام الماضي 2008، برغم «الانخفاض العالمي المتسارع لقيمة تلك المستلزمات».

ومن أهم استخلاصات اللجنة على نشاط الوحدات الاقتصادية العامة «عدم الشفافية والوضوح في عرض مشاريع البرنامج الاستثماري في مشاريع الموازنات الخاصة بالقطاع الاقتصادي»، بالاضافة إلى «ضعف كفاءة إدارات المشاريع الاستراتيجية».

في جانب القروض فإن الحال يبدو أسوأ؛ إذ أن التعثر الحاصل في استخدامها من قبل الوحدات الاقتصادية يعكس عدم القدرة على استيعاب تلك القروض، وهو ما لاحظته اللجنة. والأسوأ ارتفاع حجم الفوائد المستحقة على أرصدة القروض بالاضافة إلى الفوائد المترتبة على تأخير سداد أقساطها.

يطرح التقرير في هذا الصدد توصيفاً ناعماً للمسألة: «عدم الوقوف بجدية من قبل الحكومة أمام أسباب تعثر كثير من المشاريع الممولة بقروض خارجية» برغم أنه يستنتج أنه تأخر تنفيذ تلك المشاريع هو «نتيجة للاجراءات الادارية والمالية الطويلة والمعقدة» كأحد الاسباب.

تقرير اللجنة في توصياته للسلطة المركزية طالب بمعالجة القصور في الاداء الضريبي و«اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة تجاه المكلفين» ومعالجة الاختلالات القائمة في الدوائر الجمركية، وبحث أسباب تدني حصة الحكومة من فائض أرباح قطاعات الزراعة والأسماك والنقل والمواصلات والقطاع التجاري، معتبراً أن ما يتم «توريده من فائض أرباح هذه القطاعات لا يتناسب مع حجم نشاطها».

في التوصيات الخاصة باستخدامات الموازنة شددت اللجنة على ضرورة «توخي الدقة والموضوعية عند وضع تقديرات الموازنات» والتقيد باحكام قانون المناقصات وتضمين البرامج الاستثمارية الكلفة الاجمالية لكل مشروع والمدة الزمنية للتنفيذ». وأوصت في جانب مشاريع البنى التحتية بالاسراع في تشغيل محطة مأرب الغازية بحلول 2009، ومعالجة مشكلات المياه في المحافظات، وتوفير التمويل اللازم لبناء محطة تحلية بمحافظة تعز.

ولم تنس الحكومة التذكير بتوصيات سابقة منذ عام قالت إن الحكومة تجنبت الرد على استفساراتها بشأنها إلا «بردود عمومية».

بعد مراجعة اللجنة لبيان الحكومة المالي ومشروع الموازنة ربما وجدت نفسها أمام مشكلة عميقة طالت كل أبواب الموازنة.

وخصصت لكل عنوان عشرات التوصيات للسلطة المركزية، والمحلية، والوحدات الاقتصادية والصناديق الخاصة، بالاضافة إلى توصيات الاعوام السابقة.

وفق المادة (93) من الدستور فإن على الحكومة الالتزام بتوصيات المجلس وملاحظاته «نصاً وروحاً». مع ذلك فإن اللجنة تورد توصيات سابقة تقول إن الحكومة لم تلتزم بها، ثم تختم: توصي اللجنة المجلس بالموافقة على مشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2009، ومشاريع قوانين الربط بعد التزام الحكومة بالملاحظات والتصويات الواردة». هكذا تمضي عملية إقرار الموازنات في مجلس النواب منذ سنوات.

ناقلة نفط سعودية في قبضة القراصنة

اليمن قلقة.. و«الرجاء الصالح» قد يتبدد

النداء- باسم الشعبي

اثبت قراصنة البحر الأحمر قدرة عالية على البقاء ومواصلة نشاطهم أمام عشرات البواخر والاساطيل الحربية التابعة لأقوى الدول في العالم.

ففي حين اكتفى قادة القوى البحرية المتواجدة في البحر الأحمر بالدهشة ازاء عملية اختطاف ناقلة النفط السعودية العملاقة (سيريوس ستار) الاثنين الماضي، وهي إحدى كبريات ناقلات النفط في العالم، واقتيادها إلى السواحل الصومالية، كان القراصنة الصومال يعززون صورتهم الاحترافية، وسجلوا أمس الثلاثاء عمليتي اختطاف، الاولى لسفينة شحن تقل 36 ألف طن من القمح قدمت من هونغ كونغ قاصدة ميناء بندر عباس الايراني وعلى متنها 25 شخصاً لم يكشف عن جنسياتهم حتى الآن، والثانية كانت لسفينة اصطياد. بذلك يكون البحر الاحمر شهد ثلاث عمليات قرصنة خلال يومين فقط. انهم قراصنة من النوع الذي يصعب ردعه، واعترف نائب قائد القوات البحرية الامريكية، بيل كورتني، أن عملية اختطاف ناقلة النفط السعودية يظهر قدرته القراصنة الصومال على تعديل اساليبهم في الهجوم.

السفينة السعودية التي بلغت حمولتها نحو مليوني برميل من النفط (ما يقارب ربع الانتاج السعودي اليومي) كانت في طريقها إلى الولايات المتحدة عبر رأس الرجاء الصالح على الحافة الجنوبية لقارة افريقيا حينما تعرضت للهجوم.

لقد تحاشت الناقلة السعودية -كما يبدو- المرور عبر خليج عدن ومن ثم قناة السويس حيث تزدهر هناك عمليات القرصنة على الرغم من التواجد الكثيف للقطع والبوارج العسكرية الاجنبية؛ إلا أنها وقعت في قبضة القراصنة.

وذكرت المعلومات أن الهجوم وقع على بعد 450 ميلاً بحرياً جنوب شرقي مدينة مومباسا الكينية في منطقة تبعد كثيراً عن خليج عدن الذي تقع فيه معظم أعمال القرصنة.

الواقعة، التي بدت غريبة للخبراء والمراقبين، لم تكسب ذلك الطابع من كون الناقلة السعودية التي تعرضت للخطف هي الاكبر منذ أن تزايدت أعمال القرصنة في خليج عدن بداية العام الجاري، ولكن لأن وقوعها كان في الطريق أو الممر «البديل» الذي أضحت تعول عليه كثير من الدول الآن لتسيير سفنها على الرغم من الاعباء الاضافية.

رأس الرجاء الصالح، هو الممر البحري البديل أمام دول وشركات عديدة منها شركة «أوفجل» البحرية النرويجية التي أعلن أمس الأول الاثنين أن سفنها لن تعبر بعد الآن خليج عدن الذي يشهد اعمال قرصنة متزايدة، وإنما سيكون عبورها عبر رأس الرجاء الصالح قبالة جنوب أفريقيا وهو الممر الاكثر أماناً رغم كونه أطول وأعلى كلفة، وهو كما يبدو الممر نفسه الذي اختارته شركة «ارامكو» السعودية لعبور سفنها بدلاً من خليج عدن.

بالنسبة لليمن فقد ابدت مخاوفها منذ وقت مبكر إزاء تزايد اعمال القرصنة والتواجد العسكري الاجنبي في خليج عدن. فقبل صدور قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة والخاص بتشكيل قوة مشتركة لمكافحة اعمال القرصنة في خليج عدن والبحر الاحمر، بالاضافة إلى قوة أوروبية خاصة للغرض نفسه، قام الرئيس صالح بجولة شملت عدداً من الدول العربية المطلة على البحر الاحمر بهدف حشد الجهود لمواجهة اعمال القرصنة والحد من التوسع الاجنبي في المنطقة، كون القيام بهذه المهمة تعني أولاً وأخيراً الدول المطلة على البحر الاحمر، وتضم بالاضافة إلى اليمن كلاً من السعودية، ومصر، والاردن، والسودان.

واللافت أنه ما بين التحرك اليمني المذكور وبين صدور قرار مجلس الأمن بناءً على مسودة تقدمت بها فرنسا 2-3 أسابيع فقط، فالقرار الصادر أواخر شهر اكتوبر المنصرم، بات ساري المفعول من حينه.

ومع تزايد أعداد السفن الحربية الدولية في منطقة خليج عدن والتي وصلت إلى تزايد القلق لدى اليمن من أن يكون ذلك مقدمة لتدويل المنطقة وربما فرض واقع مغاير.

وقد عبر وزير الخارجية، ابو بكر القربي، عن مخاوف اليمن صراحة لدى لقائة بالسفير البريطاني، السيد تيم تورلوت، الاثنين الماضي بصنعاء.

وقد تناول اللقاء الحديث حول القرصنة في منطقة البحر الاحمر والبحر العربي والعملية التي قامت بها السفينة البريطانية «كمبرلاند» الاسبوع الماضي ضد قراصنة صوماليين حاولوا خطف سفينة دنماركية قبالة سواحل عدن. وهي العملية التي قتل فيها شاب يمني من حضرموت فضلاً على ثلاثة صوماليين تمكنوا بمساعدة ثمانية قراصنة آخرين من السيطرة على قارب صيد يمني وإرغام من كانوا فيه على التوجه للممر البحري الدولي لممارسة عملية القرصنة قبل أن تتعرض السفينة الحربية البريطانية.

الوزير القربي أكد قدرة بلادنا على توفير الحماية للسفن في مياهها الاقليمية. كما أشار إلى ضرورة تكاتف الجهود والتنسيق مع دول الجوار المعنية لمواجهة القرصنة، وهو الامر الذي تكرر باستمرار دون أن يفضي إلى شيء ملموس.

إلى ذلك يرى مراقبون أن الواقعة التي استهدفت الناقلة السعودية الاثنين الماضي «قد تدفع بالمملكة العربية السعودية إلى الاهتمام بموضوع القرصنة وما تشكله من خطر على الملاحة الدولية، ليس في خليج عدن فحسب وإنما في الممر البديل برأس الرجاء الصالح»، مشيرين إلى ما تمثله المملكة من «ثقل اقليمي قد يساهم إلى جانب جهود اليمن ومصر في انضاج فكرة تشكيل قوة عربية مشتركة لتولي مهمة مكافحة القرصنة والتقليل من التواجد الاجنبي في المنطقة وبالتالي الحد من المخاوف القائمة لدى عدد من الدول».

البقاء للأسوأ..!

عمر باضاوي
o-pathawy@hotmail.com

لا يُنكر مطلقاً حُسن اختيار فخامة الأخ رئيس الجمهورية لكبار موظفيه ممن تولوا العمل المدني في حضرموت من غير أبنائها. ولا شك أن هؤلاء تميزوا باحترامهم لكرامة الإنسان، ليصنعوا نموذجا حسناً؛ لذلك أحبهم المواطنون – وهو ما يعنيني.

غير أنه يكون النقيض من ذلك تماماً عندما يُستَّورز حضرمياً، أكان عمله في منصب عال أم في إطار محافظة حضرموت.

ينحصر تقييمي هذا على انعكاسات ذلك المسؤول على محافظته من خلال ماضيه وحاضره. فتجد مثلا أحد كبار أولئك المسؤولين قرر أن يكون ديك حضرموت الأوحد وليكون جميع أبناء حضرموت دجاجا، ليصبح هو الممثل الوحيد لحضرموت، حتى حاول أن يقطع أعراف جميع الديكة، لكي لا يصرخ ديكٌ من حضرموت، وليستأثر وحده بذلك. لقد صَرخ كثيراً حتى استنفد وحدات الصراخ لديه.

بدأ حملته هذه من قريته بعد أن أقصى خيرة رجالها من مناصبهم العلمية الأكاديمية والوظيفية دون سبب، ليزحف على البلدات الحضرمية، الأقرب فالأقرب، مطبقا في ذلك الحديث الشريف "خيركم خيركم لأهله"، ولكن بصورة معكوسة... وكأن لسان حاله يقول: "الأقربون أولى بالأذية".

هذه الاستراتيجية في التعامل صنعت مدرسة حَظيت مخرجاتها بحصد الوظائف العليا والمتوسطة في الجهازين الإداري والحزبي ليطبق هؤلاء سياسة أستاذهم.

أما النموذج الثاني فيمثله أشخاص عدوانيون، جعلهم ماضيهم أتعس الناس، منعت ضمائرهم أعينهم من الاكتحال بالنوم، صورُ الماضي تُسيطرُ على تفكيرهم، صور مشايخ القبائل والعلماء وهم يُمثلون بهم، يسحبونهم بالجرارات، ويجزون رؤوسهم بحراب البنادق ويقذفون بها مثل الكرة في نوافذ أهل الضحايا وذويهم الذين صادر أولئك المسؤولون عليهم حتى مظاهر الحزن والحداد على أبائهم، ممن قام هؤلاء بسحلهم.

بعد الوحدة المباركة كان القتلة يخجلون حتى من مقابلة الناس، لذلك تجدهم لا يدخلون مدنهم وقراهم إلا متخفين، أشبه بالمطارد، يهيمون على وجوههم، حتى أنهم سكنوا منازل وأقبية تحت الأرض، لم يرضَ بمشاركتهم العيش فيها إلا الفئران والقوارض والخفافيش، كانوا يخافون ظلهم، تطاردهم العزلة لتحاصرهم حتى خارج البلد، يحسبون كل صيحة عليهم، أجساد الكهول والشيوخ الذين جردوهم من ملابسها، بلحاهم الكثة البيضاء المخضبة بدمائهم، بأجسادهم العارية جراء سحبهم في الطرقات، الأطفال الذين أرغموا على مشاهدة ميلاد يُتمهم، ورؤية آبائهم وأجدادهم حين مُثل بهم، الثكالى النائحات بعبراتهن المخنوقة، بأعينهن الجاحظة، بأجنتهن المجهضة... الرجال وتلاميذ المدارس الذين أرغموا على رؤية هذه المشاهد، كل هؤلاء كانوا يطاردونهم في اليقظة وفي المنام، في داخل البلد وخارجه، فهم لا يطيقون العيش إن صحت ضمائرهم، الصمتُ يُخيفهم، الضوضاءُ تخطف أسماعهم، النورُ يغشي أبصارهم، يستأنسون بالظلام مثل مصاصي الدماء، حتى الموت، عزّ عليهم حين تمنوه.. وعندما كانوا كذلك امتدت إليهم يد السلطة، "كيد من خلال الموج مُدت لغريق"، تطبيقا لقوله تعالى: «إن الملوكَ إذا دخلَوا قريةً أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون».

أي خدمة قدمتها السلطة للمعارضة بعد أن أخذت كُناسة الحزب الاشتراكي التي أثقلت كاهله!؟ يحق للوطنيين اليوم أن يكونوا أكثر جماهيرية بعد أن تحرروا مما يصم جبينهم من المرحلة التي كانوا يُعيّرون بها... وليأكل الطعم من يأكله.

هؤلاء الذين أسرفوا في القتل لا يحبون العيش إلا محاطينً بسياج من زبانيتهم الذين يكبتون لهم صحوة ضمائرهم، ويزينون ويبررون لبعضهم تلك الأفعال. ورغم قلتهم إلا أنهم الأكثر تكاتفا بسبب وحدة مخاوفهم. عندما يعاقر أحدهم السلطة تجده يصنع لنفسه سياجا من الذين هم على شاكلته. بدا ذلك جليا في تنسيق ذلك السفاح الذي رافق فخامة رئيس الجمهورية في هذه الزيارة التي نتج عنها أن سُلمت مهمة توزيع مواد الإغاثة لزبانيته، في محاولة يائسة لتلميعهم، وهو ما استفز الناس وما نتج عنه من ذهاب هذه المعونات في غير مصارفها.

الناس يُكبرون لفخامة رئيس الجمهورية زيارته لحضرموت خلال نكبتها والتي تجشم فيها الصعاب من أجلهم، إلا أنه باصطحابه أحد هؤلاء السفاحين الذين لا يمنعهم أن يتحالفوا مع الشياطين ليعيدوا (أيديولوجية) الصراع الطبقي، وليعصفوا ثانية بالمجتمع في حضرموت ويمزقوا ما التحم منه خلال غيابهم. هل أراد فخامته في هذه الزيارة تعزية الناس بتذكيرهم بنكبة (السحل) هي الأبشع، حتى يخفف معاناتهم في هذه النكبة؟ هل أراد فخامته لصورته أن تبدو أكثر وضوحاً باختياره خلفية حالكة؟... أسئلة كثيرة لم أجد لها إجابة، ولكن هناك نتيجة واضحة هي أن هذه الرفقة قوَّضت هذه الزيارة وجعلت نتائجها عكسية تماماً، أوجدت احتقانات واسعة الأفعال والنطاق، بل إنها خلقت جفوة وخصومة بين الدولة والمواطن ليصل ذلك إلى حد التلاسن والتلاعن مع أكبر المسؤولين المشرفين على حملة الإغاثة رغم وجهه الذي لا يبدو إلا بشوشا متبسما على الدوام. قام المواطنون في ساه والقطن برشق هؤلاء المسؤولين بالحجارة.

هناك سؤالٌ يطرح نفسه بقوة، وهو بيت القصيد: ألا يوجد في حضرموت الا سيِّئون، أو عديم إرادة ليتم استوزارهم؟ أم أن هذه هي المواصفات المطلوبة للوظيفة العامة في بلدي؟ والأغرب من ذلك أنه إذا خرج من هذه القاعدة مسؤولٌ أراد أن يعمل بشكل صحيح فإن صلاحياته تصادر وجهوده تقوَّض، مما يجعله أمام أهله وموظفيه أشبه بالعاجز الذي لا حول له ولا قوة؛ إن لم يطلقوا عليه نياباتهم المسعورة لإغراقه في قضايا كيدية ملفقة.

لا شك أن هناك خللاً في التقارير التي تقدّم عن أهل حضرموت الذين يعبرون عن غيظهم واحتجاجاتهم بطرق قد لا تدركها تلك القراءات الخاطئة التي تقدم لفخامته، وبلا شك لن يكون غيظهم أقل زمجرة من غضب الطبيعة لديهم..!

كنت أعتزم إرفاق صور عملية السحل، والضحايا المُمثَّل بهم وهم عراة كيوم ولدتهم أمهاتهم، محاطا بهم من قبل المليشيات، وصور أخرى للمسؤولين المنفذين للعملية؛ غير أني تقززت من ذلك وأشفقت على القارئ، كما أنه من الناحية الأخلاقية، وبسبب بشاعة الصور، يلزمُني الإذن من أهالي الضحايا حتى لا أنكأ جراحهم، ولكنني سأكتب موضوعا آخر أكثر تفصيلا مدللا بالصور بعد السماح لي بنشرها ولو بإضافة سواتر على عوراتهم عن طريق (الفوتوشوب). لم أقصد التشهير بأحد، لذلك لم أذكر أسماء، ولكنني قصدت الاعتبار حتى لا يحصل التكرار.

كيف استخدم الشمال لحظة 86 والنازحين الجنوبيين في السيطرة على الجنوب؟

الوحدة الأولى والثانية مرتكزتان على أحداث يناير

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

مثلت الاحتجاجات الجنوبية حدثاً كبيراً ومفصلياً يوازي -إن لم يكن يتجاوز في الأهمية لجهة طابعه الشعبي والسلمي ونهوضه على اتحاد جنوبي غير مسبوق- أبرز حدثين في تاريخ اليمن الموحد: إعلان الوحدة الاندماجية بين الشمال والجنوب في 22 مايو1990. ثم حرب صيف 1994 بين طرفي الوحدة، وهي الحرب التي انتهت بخسارة الطرف "الجنوبي" ورتبت واقعا جديدا انفرد فيه المنتصر(الشمالي مسنوداً بحليف جنوبي) بالحكم وعكس هذا نفسه على مجمل سياقات الحياة السياسية والاجتماعية في صيغة جديدة لليمن الموحد يعنونها الخطاب الاحتجاجي بـ"وحدة حرب 94". ويرفض المحتجون هذه الوحدة باعتبارها انقلاباً عسكرياً على الوحدة الأولى أفضى إلى إقصاء الجنوب بعد استحواذ الشمال، مادياً ومعنوياً، على حصته في الشراكة الوحدوية، معتبرين أن صيغة "دولة الوحدة" الثانية القائمة حالياً هي صيغة (ج. ع. ي- الشمالية) بعد انقلابها على صيغة "دولة الوحدة" الأولى (ج. ي) بإقصاء شريكتها الجنوبية (ج. ي. د. ش).

وتعد حركة الاحتجاجات أول فعالية جنوبية مطلبية سياسية من نوعها، في تاريخ اليمن الموحد، تشكل اتحاداً يضم الفرقاء الجنوبيين وبخاصة الفريقين الرئيسين اللذين لعب افتراقهما الدامي عام 1986، في لحظة تناحر ضارية على السلطة بين جناحي الحزب الاشتراكي الحاكم حينها في الجنوب، دوراً حاسماً في قيام الوحدة الأولى ثم الثانية مع الشمال، عبر تناوب الفريقين على تمثيل الجنوب فيهما بإقصاء أحدهما الآخر بالتحالف مع الطرف الشمالي.

الوحدة الأولى والثانية تأسيسا على استخدام الجنوب ضد نفسه:

انطلقت الاحتجاجات الجنوبية بعد 13 عاماً من وقوع حرب 94. ولم يكن هذا استدعاء متأخراً لرفض لم يحدث في حينه. فالرفض الجنوبي لتلك الحرب بدأ عقب انتهائها، على مستويين: خارجياً، بتشكل المعارضة الجنوبية في لندن من قيادات وكوادر الاشتراكي التي غادرت البلاد عامذاك. وداخلياً، منذ معاودة الاشتراكي نشاطه السياسي في 1997، إذ شهد حالة انشقاق داخلية (غير تامة) بنشوء تيار "إصلاح مسار الوحدة". وقد ظل هذا الموقف بمثابة الخط السياسي لهذا التيار الى أن عبر عن نفسه بشكل عريض في الاحتجاجات.

والواقع أن الرفض الجنوبي لم يخرج إلى الشارع ويعبر عن نفسه على ما شهده العامان الأخيران إلا بعد انكشاف الغطاء الجنوبي الذي برر حرب 94 وحدوياً، وجنبها صفة الحرب الشمالية - الجنوبية الخالصة. فالمنتصر لم يكن شمالياً خالصاً، بل كان هناك حليف جنوبي أساسي هو فريق "الزمرة" الذي خسر أحداث يناير 86 أمام جناح "الطغمة" داخل الاشتراكي. ولمركزية تلك الأحداث في التاريخ والتعايش الجنوبيين كما في قيام الوحدة بمحطتيها الأولى والثانية، تبدو الحاجة ماسة للتوقف عندها قليلا لتشكيل صورة عن الأرضية التي تقف عليها الاحتجاجات الجنوبية.

في 13 يناير 86، كان علي ناصر محمد ما يزال هو رئيس اليمن الجنوبي. ولما كان على رأس الجناح الخاسر، فقد أرسلته تلك الأحداث، التي دامت لأكثر من أسبوع، كلاجئ إلى الشمال، وتبعه فريقه بقياداته وكوادره العسكرية والسياسية وجنوده مع عائلاتهم غالبا في نزوح جماعي مأساوي (لا توجد إحصائيات لعدد النازحين جراء تلك الأحداث، إلا أن التقدير المتداول يدور حول 75 – 100 ألف نسمة، رجالا ونساء وأطفالا). لم تتوقف عمليات النزوح في السنوات اللاحقة، بل إن "الزمرة" بدؤوا عمليات استقطاب لبعض القيادات في عدن، ما شكل ثقلاً جنوبياً معارضاً في الشمال للحكم هناك بقيادة علي سالم البيض الذي نقلته الأحداث الى قيادة البلاد خلفاً لعلي ناصر. لكن الأخير ظل "رئيس الجنوب الشرعي" - بالنسبة لـ"الزمرة" الذين كانوا يحاولون، بهذا، الاحتفاظ لأنفسهم بصفة "الشرعية" إلى جانب صفتهم المُرَّة في الواقع: نازحين اشتراكيين في الشمال.

العطاس شاهدا على شهية الشمال المفتوحة على الوحدة:

لم يكن احتضان الشمال لـ"الزمرة" مبنيا على دوافع إنسانية، بل على نقيضها تماما. بالنسبة للنظام الشمالي، كان الجنوب يمثل عقدة دائمة لعدة أسباب، أبرزها: رجحان كفة قوة جيشه المنظم على جيش الشمال المهزوز بالانتماءات القبلية. وقد عززت هذه العقدة مناوشات وحروب السبعينيات بين البلدين والتي كانت الغلبة فيها للجنوب الأقل كثافة سكانية. لهذا فقد كانت أحداث 86 بمثابة فرصة تاريخية مثلى أمام الشمال. وما يزال دور صنعاء في تلك الأحداث غير معروف بمعلومات دقيقة، لكن الاستغلال الشمالي لها بدأ إثرها على الفور. وقد أدلى رئيس وزراء حكومة الوحدة الأولى، حيدر العطاس، ببعض التفاصيل المفيدة في هذا الخصوص. وتحمل كلمة قيادي جنوبي بحجم العطاس حول التحضيرات الشمالية- الجنوبية للوحدة أهمية كبيرة، فهو كان على رأس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، الهيئة الدستورية المخولة بالقرارات السيادية في دولة الجنوب كقرار الوحدة.

في المقابلة الصحفية الهامة التي نشرتها "النداء" الأسبوع الماضي، رد القيادي الجنوبي المحنك على سؤال حول ما إذا كانت أسباب "حساسية صنعاء الشديدة منه" تتعلق بموقفه المتحفظ "حيال أسلوب قيام الوحدة"، قائلا إن موقفه كان واضحا وإنه قام بطرحه عبر 3 مراحل.

المرحلة الأولى كانت في لقاء استضافته العاصمة الليبية طرابلس نهاية 1986. قال العطاس للزميل سامي غالب، الذي حاوره في القاهرة، إن الرئيس الشمالي حينها علي عبدالله صالح ومعه الشيخ عبدالله الأحمر طرحا "أن الوحدة ستضع حدا للمشاكل". وأضاف: "كان هذا الطرح خارج الأجندة المقررة للاجتماع. أرادوا أن يضربوا عصا بيننا وبين القذافي المعروف بحماسته للوحدة العربية". ووفقا لحديثه، فقد كان الاجتماع مقررا للتباحث في وساطة سعى فيها الرئيس الليبي بين الاشتراكي في عدن "وبين إخواننا في صنعاء الذين قطعوا اتصالاتهم بنا بعد أحداث 1986".

اعتراض العطاس على الخروج عن "الأجندة المقررة للاجتماع" مفهوم ويتسق مع ما حملته المقابلة من تفاصيل حول مواقفه كرجل دولة ملتزم بالسياقات والنظم والأطر المؤسسية، وهذه خصيصة جنوبية بقيت بعد رحيل البريطانيين من عدن ولم يكن الشمال القبلي- كما هو معلوم- على اتصال بها.

المرحلة الثانية كانت في فبراير 1987، "عندما وضعت برنامجا للإصلاح السياسي والاقتصادي في الجنوب"، يقول العطاس، مضيفا: "كان هناك شد وجذب حول البرنامج. وفي صنعاء اعتبر أن إعداد برنامج للإصلاح يعني ما فيش وحدة. وقد حاولوا عرقلته من خلال بعض العناصر المتعاونة معهم في النظام في عدن". وعلى سؤال يتعلق بما إذا كان المقصود من حديثه "أن السلطة في الشمال كانت قد تمكنت من اختراق السلطة في الجنوب عبر شخصيات رفيعة"، أجاب العطاس: "نعم". وإلى هذا، أورد أنه في سبتمبر من العام نفسه زار صنعاء وجلس مع الرئيس صالح في نقاش حول موضوع الوحدة وأنه أقنع الرئيس صالح بضرورة التحضير جيدا للوحدة حتى لا تتكرر "مأساة الوحدة المصرية - السورية". لكن، هل قبل صالح فعلا بطرح العطاس حول ضرورة دمج مصالح شعبي الجنوب والشمال وتوحيد الأنظمة والقوانين قبل القفز الى الوحدة السياسية اعتمادا على العواطف فقط؟ الباب الذي فتحه العطاس أمام الإجابة على هذا السؤال اقتصر على ما وصفه بمخطط إفشال مشروع التصور الذي كلف به وزيرا الوحدة في الجنوب والشمال، نهاية ذلك اللقاء. وقد ذهب الى الحديث عن المرحلة الثالثة التي قال إنها كانت في نوفمبر 1989 حين التوقيع على اتفاقية الوحدة الاندماجية بشكل مفاجئ وبتجاوز من قبل البيض لمهامه (العطاس) باعتباره الرئيس الدستوري المخول بالتوقيع على قرار سيادي بحجم ذلك القرار. غير أن فجوة كبيرة ومهمة للغاية تركت مفتوحة على الآخر بين عامي 87 و1989.

استخدام معسكرات "الزمرة" في تهديد الاشتراكي:

في 1988، وبينما كان النظام الشمالي يخوض المباحثات مع نظيره الجنوبي مستعجلا التحضيرات لإعلان الوحدة، سمح لـ"الزمرة" بتصعيد تهديدهم للاشتراكي عبر تشكيل معسكرات "مستقلة" (ألوية الوحدة) التي بدأت تدريباتها استعدادا للعودة والثأر. هل كانت هذه الخطوة من قبيل وضع الجنوبيين أمام الأمر الواقع: إذا لم تدخلوا الوحدة برضاكم فستدخلونها بدونه؟

في 1990، وبينما كانت "ألوية الوحدة" تواصل تدريباتها مرددة شعار "يا طغمة يا يهود.. علي ناصر سيعود"، حل حدث معاكس تماما: جاء البيض على رأس الجمهورية الجنوبية الى صنعاء ليعلن الوحدة مع الشمال. وإذ اقتسم الطرفان سلطة "الجمهورية اليمنية" ذات المركزية الشمالية (مثال، تقرير صنعاء عاصمة الوحدة واحتفاظ صالح بالموقع الأول تاركا لنظيره الجنوبي موقع النائب)، فقد مثل هذا الاتفاق، في الواقع، لحظة إقصاء ثانية لـ"الزمرة" بعد لحظة يناير86. لقد أصيب شعار "الزمرة" فجأة بالخَرَس. فبدلا من عودتهم إلى الجنوب للثأر من "الطغمة"، جاءت الأخيرة بقضها وقضيضها إلى صنعاء لتضاعف من مأساة "الزمرة" وتجردهم من الامتيازات الشحيحة المتاحة لهم في بلاد القبيلة "الشهمة" التي لا تخذل مستجيرا أتاها. وقد وقف علي ناصر محمد وألقى خطابا تاريخيا ودع فيه "شعبه" النازح لاجئا هذه المرة إلى سوريا بدلا من عودته إلى عدن منتصرا ظافرا كما في الشعار.

لم تتوقف أخطاء الاشتراكي القريبة إلى السذاجة منها إلى السياسة، فقد اشترط (أو قبل) دمج معسكرات "الزمرة" بالجيش الشمالي، على اعتبار أنه يقضي بذلك على آخر أعدائه. وهكذا، فقد دخل الرئيس صالح الوحدة معه وهو يتكئ على حليف جنوبي آخر سيلعب دورا عسكرياً وسياسياً أساسيا، بعد 4 سنوات، في حسم الحرب لصالحه وتوفير الغطاء "الوحدوي" اللازم لتلك الحرب بتمثيله الجنوب في الوحدة المترتبة عليها. وقد أقصت حرب 94 شركاء صالح في وحدة 90 من السلطة والبلد إجمالا، وأبدلتهم بحلفائه الجنوبيين فيها ("الزمرة" وبقية خصوم الاشتراكي المقصيين من الجنوب قبل 86)، في صيغة شراكة تصفها الاحتجاجات بـ"الديكورية"، كما حصل شركاء الحرب الشماليين (حزب الإصلاح الإسلامي وجماعات المجاهدين الأفغان والجيوش القبلية غير النظامية) على حصص في سلطة وثروة "وحدة حرب 94".

بداية الاحتجاجات بانفضاض شراكة صالح مع "الزمرة":

لكن حفلة الشراكة الوحدوية الثانية بين الرئيس صالح و"الزمرة" لم تستمر. فبدءا من 1997، أنقض الرئيس صالح بحزبه "الحاكم" على شركائه في تلك الحرب، فألتهم الأغلبية البرلمانية في الانتخابات وطرد الإصلاح من الحكومة، كما بدأ "الزمرة" يتطايرون من مواقعهم العسكرية والسياسية (بتبعية الأخيرة للأولى) وصولا الى المواقع الوظيفية الاعتيادية في مؤسسات "الدولة"، وأوفرهم حظاً تعرض للتهميش.

بدأت دائرة المقصيين الجنوبيين من سلطة وثروة الوحدة مع الشمال تستقبل، فوق الشركاء الجنوبيين في الوحدة الأول، جنوبيي الوحدة الثانية، فكبرت معارضة الجنوب للوحدة القائمة خارج اليمن وداخلها. وقد كانت حالة السفير اليمني في سوريا وقائد البحرية السابق أحمد الحسني، الذي لجأ سياسياً الى بريطانيا قبل انتهاء فترته عام 2005، علامة مهمة على تحول في تحالف "الزمرة" مع الرئيس صالح سيكون له تداعيات كبيرة. وكان من شأن انضمام الحسني، القريب من علي ناصر وأحد قادة "الزمرة" الذين لعبوا دورا عسكريا مهما في حرب 94، الى المعارضة الجنوبية في (لندن) نقل الصراع الى مرحلته التالية.

لقد أشر ذلك على بداية معارضة جنوبية في إطار متحد جنوبي غير مسبوق بين فريقي 86 لم تلبث أن وجدت طريقها داخل المحافظات الجنوبية بصورة أكثر تنظيما وثباتا، إثر نشوء حركة شعبية سياسية جنوبية (لقاءات التصالح والتسامح) التي رفعت "القضية الجنوبية" عنوانا نضاليا لها ووقفت على هدفين رئيسيين: توحيد فرقاء صراعات الماضي الجنوبية- الجنوبية وبخاصة فريقي 86، والخروج بموقف جنوبي موحد رافض لصيغة الوحدة الثانية ومطالب بمعالجة آثارها. وهذه الخطوة، التي أتت كردة فعل على ما اعتبر محاولة من السلطة إحياء واستغلال الشروخ والثارات الجنوبية- الجنوبية لإدامة سيطرتها، مثلت تحولا تاريخيا في التعاطي الجنوبي مع معضلته المزمنة، وهي المعضلة التي لن يكون بوسعه الشفاء منها ما لم يتوصل فعلا الى التصالح مع نفسه قبل أي تفكير بأي خطوة كانت خارج مربع المعالجة الذاتية.

تصالح الجنوب مع نفسه قبل أي مواجهة مع الشمال:

بتركيزها على توحيد فريقي يناير 86 قبل المطالبة بمعالجة "القضية الجنوبية"، لامست حركة "التصالح والتسامح" صلب مشكلة وحدة الجنوب مع الشمال التي تستمد استمراريتها من مشكلة انقسام الجنوب على نفسه. فأحداث 86 مثلت- على الأرجح- العامل الحاسم في دفع الاشتراكي الى الوحدة الأولى ثم في صناعة الثانية التي وطدت من مركزية الشمال وحكم الرئيس صالح بعد أن أنهت حربها واقع التوازن الذي كفله وجود الاشتراكي وجيشه قبل هزيمته في 7 يوليو 94. وقد عاد ملف 86 الى الواجهة مطلع 2006 وكان أساسياً في إطلاق الاحتجاجات الجنوبية بعد مرحلة تمهيدية مهمة تولتها "التصالح والتسامح" لأكثر من عام. فقبيل 13 يناير 2006 الذي صادف الذكرى العشرين لأحداث 86، نشرت الصحف الرسمية أخبارا حول اكتشاف مقبرة جماعية في عدن تعود الى تلك الأحداث، وحملت على المسئولين عنها في إشارة واضحة لرئيس الجمهورية الجنوبية حينذاك علي ناصر محمد. وهذا الهجوم الرسمي، من صنعاء على الرأس الرمزية لحليفها الجنوبي في حرب 94، أتى عقب تصريحات صحفية أدلى بها الرجل أواخر 2005، مبدياً فيها استعداده الضمني ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية التي شهدها سبتمبر 2006، ومنتقدا الأوضاع في اليمن.

لكن استخدام ملف يناير 86 ضد علي ناصر عاد بنتائج معاكسة لمقاصد الإعلام اليمني الرسمي. فبدلاً من تنشيط الشروخ الجنوبية، تبنت "جمعية ردفان" في عدن الدعوة للتصالح والتسامح وإغلاق ملفات الصراعات بين الجنوبيين، وعقدت أول لقاءاتها بهذا الخصوص صبيحة الذكرى الـ20 لتلك الأحداث. وثاني يوم، نشرت صحيفة "الأيام" الأهلية رسالة من علي ناصر دعا فيها الجنوبيين لتحويل ذكرى 13 يناير الى يوم للتصالح. وقد كانت هذه الحركة تتعاظم يوماً بعد آخر كلما صعدت السلطات من ردة فعلها.

■ العدد القادم: كيف استخدمت السلطة والمعارضة ملف "أحداث يناير 86" في ضرب الاحتجاجات؟

الازمة الوطنية.. استقالة هلال: صراع الامن والتنمية

نبيـل الصوفـي
nbil21972@hotmail.com

استقال عبدالقادر هلال، وبدلا منه تولى الدكتور رشاد العليمي وزارة الإدارة المحلية، بعد ساعات من تكليف خلف العليمي في الداخلية، مطهر رشاد المصري، الجلوس مكان هلال، في رسائل لا لبس فيها بأن النقاش والخيارات لم تغادر الخيارات الأمنية. لا مشكلة في الشخصيات، فالعليمي لديه مؤهلات علمية وشخصية تؤهله لمواصلة مشروع هلال في حماية اليمن من مخاطر السير في مركزية كاملة السوء لن تفضي إلا للانهيار. وسيحقق هلال، إن في المؤتمر الشعبي العام أو في صف المعارضة، النجاح ذاته وأكثر. فهو من صف قليل جدا من سياسيي هذه البلاد يسيرون بوعي وحماس. هو يجمع القدرة والتواضع، والعلاقات الاجتماعية التقليدية والإيمان بالتجديد والتحديث، والمحافظة جنبا إلى جنب مع احترام التوجهات والخيارات الشخصية للآخر. ومع تأهله في محيط ومؤسسات عسكرية، فهو يقصر استخدام تلك الخبرة فقط حيث يجب، فالحياة لديه ليست مجرد معسكر يستعد للحروب. وبكل حنكة يتفاعل مع الوظائف وفقا لقوتها في الواقع، وليس في قناعته الشخصية. سأكتفي بهذا عن هلال، فالمقال ليس عن شخصه الذي لا أبرئ نفسي من إعجاب وتقدير ومحبة له. لكن المشكلة في قضيتين: الأولى: كيف خرج هلال.؟ والثانية: كيف تسلم العليمي وظيفته؟

يأتي تحليلي هذا من خلفية مناقضة للخطاب الذي يتحدث عن علي عبد الله صالح بتلك الصفات التي يستنسخها معارضوه تكرارا للتجارب الوطنية التي يجب نقدها بدلا من نقلها في تعاملنا مع المسؤول الأول. وقريب من الخطاب القديم للإخوان المسلمين عن الرجل ذاته أيام تحالفاتهم معه.

علي عبدالله صالح (من وجهة نظري) يبذل جهدا كبيرا ليواصل مشروع الاستقرار الذي حكم به "بلاد الثعابيين". وهو في جهوده تلك محكوم بعوامل كثيرة، منها ما يتعلق بشخصه وخبرته وقدرته، ومنها ما يتعلق بمعطيات موضوعية تخص البلد الذي يحكمه والخصوم الذين يواجههم والغايات التي يريد تحقيقها. وهو في ذلك ينجح هنا ويخفق هناك، ينشط هذا الزمن ويفتر في ذاك، يواصل في هذا المشروع ويقطع آخر، وقد يناقض مشروعا بدأه، أو يبدأ آخر كان عارضه.

ليس المقال للحديث عن شخص الرئيس، لكن ما سبق كان ضرورة للحديث عن واحدة من هذه الصفات. فعلي عبدالله صالح، الذي ساند وبكل قوة تجربة الحكم المحلي التي لم تحقق تلك الإنجازات كما حققتها في عهد هلال، هو من تولى الهجوم الدائم على رجله الأول في المعطى الأهم لبرنامج إصلاح الحكم.

صحيح أن عبدالقادر هلال تحدث عن "تقارير استخباراتية" بل وسمى "مدير عام الاستخبارات"؛ لكن الكاتب سمع -قبل أزمة الاستقالة- كثيرين ينقلون عن الرئيس نفسه حديثه عن هلال تارة باعتباره مندوب الإخوان! وتارة متعاطفا مع الجنوبيين! وخاتمة المطاف "يداهن الهاشميين"، قبل أن يكون "متعاونا مع الحوثيين".

وللتذكير، تتجه هذه التهم، للشخص الذي قاد أقوى مواجهات عهد صالح الميدانية والأمنية ضد الإخوان المسلمين إبان توليه محافظ محافظة إب، وقبلها شارك في إدارة معارك صالح نفسه ضد اليسار في مناطق التماس، وقاد معارك ميدانية في حرب 94 في المناطق ذاتها أيضا، وهو من أسرة تنتمي لطبقة اجتماعية تعرف تاريخيا بأنها أكثر خصومة مع الإرث السياسي والإداري لدولة ما قبل الثورة، إن كان المقصود بـ"الهاشميين" أسرة حكم الأئمة.

ومع الحوثيين فإنه فعلا الرجل الذي تعاون مع الحوثيين لتوفير أفضل شروط نجاح قرار الرئيس صالح نفسه: إيقاف حرب عبثية تهدد السلام الاجتماعي وحتى التسامح المذهبي الذي تعيشه اليمن منذ زمن طويل، وتستنزف ميزانية لو قسمت على أبناء صعدة لحولتهم جنودا تاريخيين لدولة صالح. لا أتحدث عن شراء الذمم بل ما سينتجه إنفاق مثل ذلك المبلغ على التنمية بدلا من ذهابه لمصانع السلاح في أقاصي الدنيا.

أما موضوع الجنوبيين، فإن كان المقصود بالجنوبيين مواطني اليمن في المحافظات الجنوبية فليست تلك تهمة، ومن المعيب الحديث عنها ونحن نرى اليمن يزداد اتساعا أمام قوى الشمال وضيقا أمام سكان الجنوب، رغم مناقضة ذلك للمعطى الجغرافي ولحقوق الشراكة وحتى لمنطق القدرات الشخصية والمميزات الثقافية والتطور الاجتماعي.

أما إن كان المقصود بـ"الجنوبيين": الانفصاليين، فالأخيرون لا يقبلون حتى بالجنوبيين الذين لا يشاطرونهم الرأي، ويحقرون الشمال اجتماعيا وحتى جغرافيا بشكل مطلق، مما يحول أي حديث عن التحالف معهم إلى مصدر لاتهام صاحبه في البصر والبصيرة.

إن الأمر (اتهام هلال وتعيين العليمي) ليس سوى ملخص يستدعي من علي عبدالله صالح الانتباه إلى خطورة النفق الطويل الذي ظل مستعصيا على دخوله، مهما قالت المعارضة إنه أدخل البلاد فيه. تاليا، ما أقصده:

مشكلة عبدالقادر هلال هي مجرد عنوان فرعي لمشكلة أكبر تتعلق بفعالية التقدير العسكري والأمني في التحكم بتوجهات الرئيس علي عبدالله صالح وقرارات دولته. وللأهمية والمسؤولية فإن حديثي عن التقدير العسكري والأمني لا يتجه لإدانة ولا لتخطئة تلك التقديرات، بل ضد اعتمادها كموجه أول، فضلا على أن تكون الموجه الوحيد.

هذا ما سار عليه الرئيس صالح منذ بدأ حكمه، حيث اعتمد التكتيتات والتسويات والترضيات التي مكنته من توظيف الموجهات الاجتماعية لصالحه حتى في أوقات الحروب، التي هي فترات ذهبية للتقديرات العسكرية. صحيح أن هذا لم يخدم التنمية ولم يحقق التحديث، لكنه قاد للاستقرار كمطلب في يمن عاشت العواصف.

ويمكن القول إن المعركة مع الحوثيين هي أول معركة تحكمها التقديرات الأمنية والعسكرية، مع عدم إغفال معطيات أيديولوجية. والنتيجة تؤكد له ولنا خطأ وكارثية ذلك. فالقوات المسلحة تفقد قدرتها حين تتولاها قيادة تتعامل معها ومع تقديراتها بمعزل عن المحيط الاجتماعي والاقتصادي والإداري.

وللتذكير فإن الرئيس صالح ومع دعمه أو قيادته أو توجيهه تفعيل ما تتطلبه التقديرات الأمنية ضد المعارضين، وبخاصة الصحفيين، خلال السنوات القليلة الماضية، فإنه كان سرعان ما يوقف ذلك ويعود لسياق أشمل من التقديرات، فيفرج عن هذا ويسوي مع ذاك... وهكذا.

لن توافقني المعارضة (قيادة وقواعد) هذا التقدير. ولن أجادلهم، فلديهم معطيات وجيهة لتأكيد ما يقولونه. لكني سأتمسك برأيي فقط وأبقي النقاش لمرة أخرى، قد يكون المقال خاصا به.

وأواصل القول:

عبدالقادر هلال، ومنذ تولى محافظة حضرموت، بدأ -وفقا لمتابعاتي الشخصية- يقف في صف تقديرات لا تتطابق دوما والتقديرات الأمنية والعسكرية.

هو عسكري، ويمثل الدولة التي يرأسها قائد القوات المسلحة؛ لكننا في اليمن، بلد الصراعات والمصالح البسطية البعيدة عن الأفكار والرؤى العمومية، بلد لا يعرف الاختلافات الجوهرية التي تقسم وتصنف القوى في أي بلد متطور وكبير في مصالحه وقواه.

المقصود أنه في اليمن لا ترتبط الخلافات بالموقف من الحريات العامة، مثلا، ولا بنمط الإنتاج، ولا بالطبقات والصراعات الاجتماعية. إنه بلد قد ينشأ فيه صراع بين معسكر وتاجر على قطعة أرض، وبين معسكر وآخر على حوش يستخدم مخزنا للمعدات، وعلى الترخيص بمهرجان أو القبول بمظاهرة... ومثل التطور الديمقراطي والصراعات السياسية منطقة جاذبة حديثة لصراعات قد تتعلق بأصول الحريات والحقوق، ولكن الصراع حوله مجرد صراع عصبويات، فالحزب الفلاني مثله مثل معسكر الصاعقة -مثلا- قد يقاتل من أجل الحرية، ويصدر البيانات والاعتصامات، ولكن فقط مع عضوه أو مقرب منه، أما من يختلف معه فسيكون موقفه منه نقيضا.

من هذا المنطلق، وجد هلال نفسه (مثله مثل آلاف المسؤولين الذين يتولون وظائف تتطلب تقديرات أشمل من الأمنية والعسكرية) في خلافات مع مثل هذا النوع من التقديرات، الوقوف ضدها قد لا يحقق التنمية، والسكوت عنها مضر، ولكن يمكن التحايل عليه.

غير أنه، يوما بعد يوم، قرأنا عن اعتكاف المحافظ هلال ضد تحكم التقديرات العسكرية والأمنية بشؤون المحافظة، والحديث عن الوظائف وليس عن الغايات.

وتقول تجربة هلال إنه أدرك بعد ذلك أن برنامجا صباحيا في إذاعة المكلا أجدى بل وأفضل من وحدة أمنية تنتشر في المحافظة، ومسرحا مفتوحا أجدى من ترسانة معسكر، طالما كان الهدف التنمية والاستقرار.

بعد نجاحه في حضرموت، وجد عبدالقادر هلال نفسه أمام اختبارات أعلى مستوى. فالدولة التي ضخت قرابة 7 مليارات لنشر نقاط أمنية (تحولت وقت الحاجة الى مشكلات كما حدث في شرعب رمضان قبل الماضي ويحدث في شبوة)، تمثل لها المجتمعات المحلية تحديات مطلقة كهدف دائم للتأديب والعقاب!!

لا أقصد أنها دولة بوليسية، ولكن أعني أن استعدادها الأكبر والأقدر على تحريك التمويل تملكه آليات التقدير الأمني والعسكري، التي تعد الأكثر جاهزية للتحرك بسبب شبكة آليات تتراكم مع كل حرب أو صراع مسلح. فإذا تظاهر مرضى الكلى في الحديدة كان الأسهل احتجازهم، وإن تجمهر متقاعدون في لحج كان الخيار المتوفر قرارات أمنية وعسكرية... (لا بد من ذكر نجاح صالح في الحد من استقطاب الطرفين لعوامل الصدام: الفعاليات الاحتجاجية من جهة، والتقديرات الأمنية والعسكرية من جهة ثانية. حيث وجه بإيقاف إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، ونزل إلى عدن مذكرا بسياسته التي أوقفت الحرب بعد انتهاء دواعيها في 94، وأطلق السجناء، وأقر ترقيات عسكرية وكلف هلال ضمن فريق حكومي متميز الإشراف على تنفيذ توجيهاته وحمايتها من إرث دولته غير الإيجابي تجاه حقوق المواطنين وبخاصة من كانوا غير سياسيين).

لعل هلال لم يصطدم كوزير للإدارة المحلية بمعوقات صراعية تخص التوجهات التحديثية للحكم المحلي، فقد كان مصدر تلك المعوقات طيفا واسعا من الناس، ولم تكن تحتاج لقرارات عسكرية وأمنية، بل لم تلفت الانتباه أصلا من قبل التقسيم الأكثر فاعلية في استقطاب التمويل والانتباه الرئاسي (المحاور العسكرية).

لكنه مع انخراطه في لجنة إدارة الأزمة الأمنية بشأن تظاهرات المتقاعدين التي حاول البعض جرها -ولايزال- نحو إنتاج حرب 94، على أمل أن ينتصر المهزوم ويهزم المنتصر!

مع ذلك الانخراط، كان هلال وزملاؤه يصطدمون يوميا بالتقديرات الأمنية والعسكرية. وفيما كانوا ينجحون ميدانيا ويخدمون الرئيس علي عبدالله صالح عبر معالجة التوترات ومسبباتها، كانت التقديرات الأمنية والعسكرية تتجمع على طاولة القائد الأعلى للقوات المسلحة، ناسفة التأطير النظري للمعالجات، حتى أن تقريرا مثل تقرير لجنة صالح باصرة وهلال والصوفي تحول مع الوقت إلى وثيقة إدانة نظرية وإن أدى لمعالجات ميدانية.

وفيما انسحب باصرة إلى زاوية مرضه من دولة تأكل مقوماتها، فقد صار الصوفي محافظا لتعز، أما هلال فواصل أدواره بترؤس أول لجنة حكومية تجمع مدنيين وعسكريين تخص الحرب في صعدة؛ في دور يتطلب إقناع اللجنة التي أدارت الحرب في صعدة بأن السلام أقدر وأقل كلفة، وهي اللجنة الأمنية العليا التي يرأسها شخص رشاد العليمي نفسه وتضم رؤساء الأجهزة الأمنية والمحاور العسكرية التي تدير الحرب في الميدان.

لا يعني الأمر أن اللجنة ميالة للحرب، لكني أعتقد أن من الطبيعي أن تكون أميل للتقديرات العسكرية والأمنية، خاصة وقد تعاملت مع مليشيات الحوثيين والتي كل ما تحسنه هو استخدام السلاح واستهداف الجيش والأمن وبخلفية أيديولوجية لا تزال شديدة الحساسية في مناطق الحكم في اليمن منذ نوفمبر 67.

ومع أن الرئيس صالح كرر دعمه لعبدالقادر هلال حين احتاجت لجنة الإعمار والسلام لقرار حاسم يقرر من يقود المعالجات، هل خيارات عسكرية أم خيارات تنموية، فإنه كان يكرر الشيء ذاته مع ما حدث بشأن لجنة باصرة: يقر ميدانيا التقديرات الأقل أمنية، لكنه يتحدث بمنطقها بعد ذلك. ومن هنا بدا حديثه عن هلال بطريقة رفعت سقف الجاهزية لدى أجهزة المخابرات، والتي -في بلادنا ككل بلدان التخلف- تعمل على حماية مزاج الحاكم وتنفيذ توجهاته التي تقدرها بدلا من أن تلعب دورا فاعلا في حماية الحاكم ومستقبله مهما تطلب الأمر من تعكير للمزاج في لحظة ما.

هذه الجاهزية، التي لم تحقق إنجازات في مواجهة مليشيات الحوثي، وجدت الطريق ذاته سهلا لتقارير أقرب للسياسية منها للأمنية، فهي تقوم بدعم معلومة صغيرة بتحليلات هشة طالما سمعت الرئيس ينطق بما يسهل اعتباره تلك التقارير إنجازات.

وفي السياق ذاته -وإن بدون يد للمخابرات هنا- كان على الرئيس ومعاونيه العسكريين والأمنيين استكمال الأداء بالوتيرة ذاتها، فكان أن عين المصري بدلا من هلال، حتى قبل أن تقبل استقالة الأخير(تقتضي تقاليد الحروب الاستخفاف بتقاليد السلم، لذا لا تقبل استقالة أي معين بل يتم تعيين شخص آخر في منصبه حتى دون الحاجة لإضافة فقرة للقرار تقول إنه يلغي ما سبقه).

وبعد الانتباه لكون المصري يناقض كليا ومطلقا مشروع سلطة محلية، ولو حتى بنظام التعاونيات، فهو أحد ثلاثة وزراء عارضوا وبشدة في اجتماعات مجلس الوزراء استراتيجية الحكم المحلي، وقع الخيار على الدكتور رشاد العليمي، الذي وإن كان رئيسا للجنة الأمنية، فإنه قد يكون خلفا معقولا لمواصلة مشروع الادارة المحلية.

غير أنه، وتأكيدا للارتباك، فقد ظل العليمي رئيسا للجنة الأمنية بصفته نائبا لرئيس الوزاء لشؤون الدفاع والأمن، وهو المنصب الذي تدارك به الرئيس صالح قراره إبعاده عن الداخلية وتولية شخص مناقض لتوجهاته خلفا له في الداخلية، كما في التعديل الحكومي قبل الأخير.

إنني حين أتحدث عن التناقض فإن حديثي عن معطيات موضوعية، ولا يحمل أي إدانة بل يكتفي بالتوصيف. فمثلا، مقابل اهتمام العليمي بنقل الداخلية وأجهزتها إلى أجهزة خدمة عامة أقرب للمدنية عبر تحديث آليات العمل، يميل المصري لاعتبار وزارته أقرب للقوات المسلحة. وعلى السياق ذات مثلما يميل هلال للشفافية السياسية ويتعامل مع الإعلام بوضوح وبتقدير، يميل العليمي للسطيرة على الأخير وبالكاد تجد له تصريحا ولصحيفة حكومية، فيما يمكنه أن يملأ الإعلام عبر التسريبات بدون مصادر، وهي إضافة إلى أنها قد لا تكون نافعة له تضر بوظيفة الإعلام.

إذن، استقالة هلال، ما لم تحدث مراجعات عميقة في علاقة الرئيس علي عبدالله صالح بالتقديرات الأمنية والعسكرية، وترتيبها ضمن سلم أولويات، فإن صالح سيجد نفسه عاجزا عن مواصلة معارك الانتخابات وأخواتها. ومن هنا فأظنه سيكون أقرب -يوما بعد يوم- لمشروع دولة الأمن التي تزيد من استهلاك قدرته كشخص وكدولة، ولكنها في بلد كاليمن لن تحقق أي إنجاز.

عبدالقادر علي هلال

الاربعاء 21 ذو القعدة 1429هـ الموافق 19 نوفمبر 2008 العدد (175)
Wed. 21/11/1429 - 19 November 2008

تدشين المؤسسة اليمنية لدعم الشفافية والحكم الجيد نشاطها في تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد

اليمن في الترتيب 3 للدول الفاسدة

بعد انقضاض المصالح الخاصة على المصالح العامة وانتقاص مبدأ تكافؤ الفرص، صار الفساد ينخر في أعماق عظام المواطن اليمني وينهش فيه بعيداً عن الشفافية.

تحت شعار: «مكافحة الفساد مسؤولية مجتمعية وواجب وطني»، دشنت المؤسسة اليمنية لدعم الشفافية والحكم الجيد نشاطها بالتعاون مع مؤسسة فريدريتش إيبرت، الاثنين الفائت، بورشة عمل حول الشراكة لتعزيز الشفافية والنزاهة في مكافحة الفساد.

وفي الجلسة التي أدارها علي سيف حسن، قدم محمد مغرم استاذ القانون العام في جامعة صنعاء ورقة عمل عن «جدلية العلاق بين: الفساد، الشفافية، وشراكة المجتمع المدني- رؤية تحليلية لوضع الشفافية والفساد في اليمن» تحدّثت عن الاسباب والبيئة المساعدة على زيادة فرص الفساد ووضع الفساد والشفافية في اليمن. إذ كشف تقرير الشفافية الدولية لعام 2008 أن ترتيب بلادنا في الفساد 141 في 180 دولة، وأن نسبة الفساد هي 2.3 من 10 ونسبة النزاهة تتراوح بين 1.9- 2،6 من 10 وجاءت بلادنا في المركز الثالث للدول الفاسدة في العالم العربي بعد العراق وسورية. وتعتبر المرة الاولى التي تتدنى فيها النسبة منذ 2003.

ومؤكد أن الدولة التي يرتفع فيها مستوى الحريات المدنية، وبالذات الصحافة، تتعزز فيها مكافحة الفساد، يزيد من ذلك قدرات المجتمع المدني وسيادة القانون والمساءلة والشعب. وقد قُيم أداء اليمن، وفقاً لتقرير بيت الحرية، ما بين 1.85- 3.45 من 7 بالنسبة لهذه المكونات.

وفي التدشين الذي حضره عدد من الشخصيات السياسية والاكاديمية والبرلمانية والقانونية وعدد من الصحفيين، قدم فؤاد الصلاحي استاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة صنعاء ورقة عمل ثانية تدعو إلى شراكة مجتمعية فاعلة في مكافحة الفساد. وقدم علي البريهي أستاذ الاعلام والاتصال في جامعة صنعاء ورقة عمل ثالثة أبرز فيها دور حرية المعلومات في كشف الفساد. كما تعرض عبدالحكيم الشرجبي استاذ علم الاجتماع في جامعة صنعاء عرض في ورقة العمل التي قدمها أهمية الاصلاحات ومكافحة الفساد.

واستمع الحضور إلى مداخلات من شخصيات سياسية واعلامية وقانونية، ولفتوا إلى الدور الذي تتولاه الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التي املوا أن تكون عند مستوى المسؤولية وأن تعمل بمصداقية لمكافحة الفساد وتعزيز نظام النزاهة الوطنية في اجهزة الدولة.

وأوصت الورقة التي قدمها محمد مغرم باستمرار إقامة مثل هذه الفعاليات وتوسيع دائرة المشاركين لتضم كافة الخبرات والكفاءات النزيهة وتأسيس وبناء شبكة وطنية لمكافحة الفساد والتوعية بمخاطره وإرساء تعاون وثيق وتبادل معلومات اكثر كثافة مع اجهزة الرقابة المحلية، إضافة إلى وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وتبين الشفافة والمساءلة وسيادة القانون في إطارها، والاعلان عن كل الخطوات والاجراءات المتبعة في مكافحة الفساد وعمن تم احالتهم للمحاسبة بتهم فساد. كما حث على السعي إلى توفير مستوى ملائم من الاستقلالية المالية لأجهزة الرقابة وتقييم أدائها الرقابي.

هل العملية الانتخابية أهم من العملية التربوية..؟!

■ علي الذرحاني

على الرغم من أهمية العملية الانتخابية لتجسيد الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية، إلا أن نجاح تحقيق هذه العملية لا ينبغي أن يأتي على حساب نجاح العمليات الاخرى في المجالات المختلفة التي تحتاج إلى تطور وتقدم وازدهار، ومنها العملية التربوية والتعليمية على سبيل المثال.

فالملاحظ أن الكثير من الدول المتقدمة والمتحضرة تولي جل اهتمامها للعملية التربوية والتعليمية، وتنفق الأموال الطائلة على البحوث التربوية وقضايا تطوير التربية والتعليم إلا في بلادنا، فهذه المسألة لا تكاد تشغلنا كثيراً أو تؤرقنا كما تؤرق الدول المتقدمة، والدليل عدم اكتراثنا لما سيحدث للعملية الدراسية والتربوية من تعطيل وتأخير وتوقف نتيجة اختيار اعضاء من كوادر تربوية وتعليمية وادارية يقومون بالاعداد والتهيئة والاشراف على العملية الانتخابية لمجلس النواب، بالإضافة إلى «الدربكة» التي ستحدث من جراء تخصيص مراكز ودوائر انتخابية داخل المدارس ومشاهدة التلاميذ والطلاب لحركة غريبة داخل مدارسهم كالمظاهر المسلحة وحركة الناس وغياب بعض الاداريين والمدرسين والمدراء مما يثبط همم بعض الطلاب والتلاميذ عن الاقبال على الدراسة ويقتل حماستهم من بداية العام الجديد، هذا ويؤثر على نفسيتهم فيبدؤون بالتغيب والاهمال والتقاعس نتيجة غياب مدرسهم الذي ذهب للعملية الانتخابية ناهيك عن تأخر الدراسة وضياع كثير من الوقت وزمن الحصص والدروس الكثيرة وجزء لا بأس به من المنهج الدراسي ويصاب بعض أولياء أمور التلاميذ والطلاب بالإحباط واليأس ويعتريهم القلق على مستقبل أولادهم وبناتهم جراء هذا الاجراء المفاجئ لهم. ولا ندري هل كانت وزارة التربية والتعليم واعية بهذا الأمر! وهل قامت بعمل الاحتياطات اللازمة لتلافي حدوث أي طارئ وسيؤثر أو يعرقل سير العملية التربوية والتعليمية؟! وهل ستحدث نتائج عكسية لا تحمد عقباها نتيجة هذا الاجراء الذي اتخذته الجهة المعنية بتنظيم الانتخابات؟! عندما قررت اختيار كوادر من وزارة التربية والتعليم، فخلقت أزمة دراسية وتربوية بعرقلة عام دراسي كامل؟! ولماذا لا تفكر اللجنة العليا للانتخابات بتغيير موعد التهيئة والاعداد للانتخابات الى الاجازة الصيفية ومدتها ثلاثة أشهر أو اكثر ما دامت ستستعين بكوادر من التربية والتعليم؟! أم أن العملية التربوية والتعليمية لا تعنيها أكثر من اهتمامها بنجاح العملية الانتخابية؟! ولماذا لا تفكر اللجنة العليا بالاستعانة بكوادر أخرى من مرافق أخرى ومن العمالة الفائضة ومن المتقاعدين وفيهم من ذوي الخبرة والكفاءة، والعملية الانتخابية لا تتطلب قدرات خاصة أو مهارات فردية متميزة لا يجيدها إلا الكادر التربوي أو التعليمي، لأن الناخبين اليمنيين لا يحتاجون إلى «تربية وتعليم انتخابي» لأنهم قد مارسوا العمل الديمقراطي والشوروي منذ أيام الملكة بلقيس. لكن سلطتنا «الموقرة» تعتقد أن جماهير الشعب في حاجة ماسة إلى محو أمية انتخابية فاختارت لنا كوادر تربوية وتعليمية يعلموننا «ألف باء الانتخابات». فمبروك علينا سير الدراسة الانتخابية التي جاءت على حساب سير الدراسة التربوية والتعليمية!

من أكون؟!

■ إيمان الغرباني×

علي العماد

ترى من أكون؟ وهل يحق لي أن أكون أم لا؟!... كنت أتمنى وأحلم أن أكون كل شيء في موطني الحر الكبير.

هل يحق لي أن أشعر بالأمن والأمان والعزة والكرامة والاستقرار بين أهلي في هذا الوطن!

وما معنى الوطن؟

أصبحت أشعر بالغربة في موطني! فأين أجد دفء الوطن؟

أصبحت أتخبط هنا وهناك بحثا عن الأمان والاستقرار، فإلى متى هذا التشتت والضياع في موطني؟

يمكن أقول إنه طوفان... طوفان ماذا؟

طوفان صعدة!!! ومتى يتوقف الطوفان عن أن يجر في طريقه كل أهلي: زوجي، أخي، ابن عمي، أبي، ويمكن جدي!؟

عشت أيامي شهورا وسنين. وعشت أكبر من عمري بكثير. أظن أحلامي أكبر وأكبر. وكنت أظن عمري لا يكفيني لأحقق كل آمالي.

واليوم حلمي فقط أن أعيش باقي أيامي بأمن وأمان، وأن يرد لي الطوفان كل أحلامي وآمالي (علي)، وأن يبتعد عن أهلي ووطني.

× زوجة علي العماد – المعتقل في الأمن القومي على خلفية أحداث صعدة.

بن دغر.. الرجل الذي ابتسم للكارثة

■ صالح علي السباعي

«ابتسم انت في اليمن!» عبارة تدعوك ألا تندهش ولا تتعجب مما يحصل في اليمن، فكل شيء ممكن ومقبول؛ إلا ابتسام الاخ الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، حينما وطأت قدماه «المكلا» يوم الكارثة، خلال مرافقته فخامة الاخ الرئيس في جولته التفقدية، حيث ظهر السيد الامين العام المساعد امام الكاميرا ترتسم على محياه ابتسامة عريضة، وكأنه يسخر من الكارثة، ويقول لها: سنعيد بناء كل ما هدمتيه.

وبالتالي سيتعزز دور القيادي ويعلو نجمه، في زمان غاب فيه رجالات حضرموت عن المشهد السياسي تاركين الجمل بما حمل لبن دغر ومن هم يحملون صفاته نفسها ممن تتطلبهم المرحلة، من الذين اعتاد اكثرهم تمثيل دور القرد الصيني: لا أسمع، لا أرى، لا أتكلم. لا فرق عنده إن كإن رئيس لجنة الاغاثة (باراس) ممن يعرفون شعاب مكة، أو «ابو راس» الذي لم يكن صادقاً ولا أميناً في شرح معاناة المنكوبين كما تقول الاخبار، لكن ذلك كله لا يهم بن دغر ورفاقه من الذين اصبحت قضيتهم الوحيدة البقاء في مراكزهم الكرتونية في صنعاء، مهما كانت معاناة المنطقة التي وصلوا إلى مراكزهم القيادية بفضلها، ورحم الله وزير المالية السابق الاستاذ (محمد محفظو باحشوان) الذي قدم استقالته لرئيس وزراء الشطر الجنوبي سابقاً الاستاذ محمد علي هيثم في زمن الانتفاضة (زمن بن دغر) بعد أن رفض بن دغر إيقاف عملية تأميم قوارب الصيادين في حضرموت. قدم الرجل استقالته تضامناً ضد ما يجري لأهله. ثم غادر الوطن إلى مصر. وهو موقف يتذكره ابناء حضرموت حتى بعد رحيله عن عالم الزوال. والناس على يقين اليوم من ان بن دغر ورفاقه من الذين وصلوا إلى مناصبهم حسب (الكوتا) لن يجرؤ أحدهم على الوقوف موقف الوزير المرحوم، ولا حتى الحديث عن الاغاثة وأحوال المنكوبين، حتى وإن استمر بقاؤهم في الخيام عشرات السنين. ونعود من جديد لتلك العبارة الشهيرة (ابتسم انت في اليمن) ولا تتعجب من ابتسامة الاخ الامين العام المساعد لاكبر حزب، فقد اعتاد الناس رؤية الكثيرين يجهلون أصول البرتوكول والاتيكيت معاً ويبتسمون للكوارث وخلف النعوش.

بن دغر

فهو ليس الوحيد المبتسم، فما هو إلا واحد من بين عشرات المبتسمين للكوارث والمستفيدين منها.

الاربعاء 21 ذو القعدة 1429هـ الموافق 19 نوفمبر 2008 العدد (175)
Wed. 21/11/1429 - 19 November 2008

الضلاعي يهدد باستقدام عمال من تايلاند والأمن يعتقلهم بتوجيهات عليا

عمال ميناء عدن بين خيارين: السجن أو العقود المجحفة

■ عدن- وائل القباطي

صباح السبت الماضي، غادر هاني أنور محمد بوابة البحث بمديرية خور مكسر في عدن، برفقة زملائه الـ5 الذين اعتقلهم الامن مساء السبت قبل الماضي، بعد مرور يومين على الاضراب الذي نفذه عمال ميناء الحاويات بمنطقة كالتكس احتجاجاً على عقود العمل المجحفة التي ألزمتهم شركة موانئ دبي بتوقيعها.

قبل 4 سنوات، التحق هاني (38 عاماً) بالعمل في الميناء، كان ذلك في العام 99 حيث عمل سائق «كرين» (حاضنة حاويات) براتب اساسي 27000 ريال فقط لمدة 8 ساعات يومياً. الرجل متزوج وأب لطفلين، كما يعول والديه المسنين ويعيش في منزل بالإيجار. العام الماضي اختاره زملاؤه لعضوية اللجنة العمالية، وبهذه الوشيجة اقتاده الأمن إلى سجن المنصورة المركزي، كما أعطته شركة دبي انذاراً نهائياً بالفصل، اذا ما اشترك في أية أعمال تحريضية ضد الشركة مستقبلاً.

تأسس ميناء الحاويات بمنطقة كالتكس في العام 99. منذ ذلك الحين تعاقبت عدة شركات على تشغيل وادارة الميناء، بدءاً بـ«يمن فست» ثم «بي. إس اي»، في 2003 اشترت الحكومة اليمنية الميناء وسلمته لشركة (أو. بي. إم) التي تولت تشغيله حتى أواخر مارس 2008 حيث سلمته لمؤسسة موانئ خليج عدن التي أنشئت بقرار جمهوري أواخر ابريل 2007، وتولت تشغيل وادارة الميناء حتى وصول المشغل الجديد شركة موانئ دبي العالمية.

بداية نوفمبر الجاري تسلمت دبي الميناء. قبلها بيومين فوجئ العمال بإنزال عقود العمل الجديدة، التي تتضمن عدداً من الشروط المجحفة، بالاضافة إلى عدم مطابقتها لقانون العمل، تعطي الشركة حق فصل العامل في أية لحظة. وطالبت الشركة العمال بتوقيع العقود خلال أسبوع وإلا فإنها ستخلي مسؤوليتها عن العمال اللجنة العمالية اصدرت بياناً للجهات الرسمية حينها، تعلمهم بالشروط المجحفة التي يتضمنها العقد وموقفها من العقد. لم تجد أي تجاوب، فلجأت إلى تعليق الشارات الحمراء منذ 2 نوفمبر ولمدة يومين، في 5 نوفمبر نفذ عمال الميناء إضراباً لمدة ساعتين في كل نوبة عمل (مدتها 8 ساعات). حينها حضر أحمد الضلاعي الوكيل المساعد لمحافظة عدن ووعد العمال بالجلوس معهم، فتم تعليق الاضراب.

السبت قبل الماضي 8 نوفمبر، كانت اللجنة العمالية في مكتب الوكيل المساعد حسب طلبه. وطلب من العمال العودة إلى العمل وتعليق الإضراب، مهدداً باستقدام عمال من تايلاند.

على إثر ذلك بدأ العمال بتنفيذ اضراب كامل في الميناء استمر لمدة عشرة أيام. مساء اليوم نفسه ولدى مغادرة اللجنة العمالية الميناء، أقدمت قوات الأمن على اعتقال أعضاء اللجنة وعددهم 6 أشخاص واصطحابهم إلى مبنى البحث الجنائي في مديرية خور مكسر. بعد 3 أيام من التحقيق تم إحالة المعتقلين إلى نيابة الاموال العامة وبتهمة الإضرار بالمال العام ومن ثم نقلهم إلى سجن المنصورة المركزي حتى لحظة الافراج عنهم صبيحة السبت الماضي.

10 أيام استمر الإضراب الكامل في الميناء. وبدلاً من وضع حلول ومعالجات للمشكلة لجأت مؤسسة موانئ خليج عدن إلى استقدام عمالة من خارج الميناء والضغط على العمل لانتخاب لجنة عمالية بديلة عن المعتقلين وهو ما رفضه العمال الذين واصلوا الإضراب أمام مبنى المحافظة واتحاد العمال حتى أمس الاول الاثنين، حيث توصل وزير النقل والمحافظ إلى اتفاق يقضي بإعادة صياغة العقود وفق قانون العمل اليمني وإلزام مؤسسة موانئ خليج عدن باستيعاب أعضاء اللجنة العمالية إذا ما تخلت عنهم شركة موانئ دبي العالمية، التي لم يحضر ممثلها الاجتماع.

طالبت رئيس مجلس القضاء بتفعيل الاتفاق بخصوص المحتجزين على ذمة الحقوق الخاصة

أكثر من ثلاثة آلاف توقيع للمطالبة بالإفراج عن ملك التمور

فهمي العزي

أعلن ما يربو على ثلاثة آلاف شخص تضامنهم مع فهمي محمد ناجي العزي، المسجون منذ ثلاث سنوات في السجن المركزي بتعز.

وطالب المتضامنون، عبر لجنة الدفاع عن فهمي الملقب «ملك التمور»، بالافراج عنه من الدهاليز المظلمة وإخراجها إلى نور العدالة وبسرعة لأن بقاءه في السجن مخالف للقانون.

واستنكرت اللجنة، في بيان تضامنها المرفق بكشف تضمن أسماء المتضامنين وتوقيعاتهم، ما قام به قاضي الاعسار في محافظة تعز برفضه دعوى الاعسار المقدمة من «ملك التمور» بحجة أن المال مال عام.

حملة التضامن، التي شملت تجاراً وموظفين ومتقاعدين وعاطلين عن العمل وطلاباً وناشطين حقوقيين، دعت رئيس مجلس القضاء الاعلى إلى تفعيل الاتفاق مع هيئة الدفاع عن السجناء على ذمة حقوق خاصة، الذي تم في منتصف مايو 2007 ونص على إحالة المحتجزين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي التنفيذ.

وقالت أن إحالة قضية المحتجزين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي الاعسار مخالف للقانون، وأن دعاوى الاعسار تعتبر التفافاً على النصوص القانونية وتعطيلاً لها.

وكان يفترض أن يغادر العزي السجن قبل أكثر من 8 أشهر، لكن قصوراً قانونياً حال دون ذلك.

في 26 فبراير 2006 دخل فهمي السجن بتهمة الاختلاس وصدر بحقه حكم قضى بسجنه 3 سنوات ودفع 4 ملايين و127 ألف ريال للمؤسسة العامة للاتصالات.

وطبقاً لفهمي فإن النيابة العامة اتهمته بالنصب عبر قيامه بسحب مجموعة خطوط وتلفونات من شركة «يمن موبايل» بسم جهة وهمية تسمى «جامعة الملكة بلقيس» ولم تقوم بالسداد، مستدلة على أن ضمين الجهة الوهمية هو نفسه ضمين مؤسسته.

فهمي قبل دخوله السجن كان يمارس نشاطه عبر مؤسسة «بلا حدود للتجارة والاستثمار التابعة له في بيع أجهزة وخطوط الهاتف. ولأن نظام البيع إما بالآجل أو بالتقسيط، لجهات خاصة أو حكومية، فقد كانت هذه الجهات تماطل في سداد تلك المبالغ، الأمر الذي وجد نفسه معه عاجزاً عن الوفاء بالتزامات المؤسسة العامة للاتصالات.

بعد أن ظلت زوجته تبحث عنه لشهرين

البرماوي في الأمن السياسي من دون تهمة

منذ أن أخبرها أحد ضباط الأمن السياسي قبل ثلاثة أشهر أن زوجها ليس متهماً بشيء وأنهم ينتظرون قرار اللجنة للافراج عنه، تترقب سميرة أحمد ناصر اليوم الذي تجد فيه زوجها أمامها وبين أولاده.

في 28 مايو الماضي خرج عبدالغني أحمد حسين سليمان البرماوي من منزله في منطقة الجراف أمانة العاصمة لصلاة المغرب ولم يعد لوحده.

وحسب حديث زوجته لـ«النداء» فإنه عاد الساعة العاشرة مساءً بصحبة 7 جنود وعاقل الحارة وهو مقيد اليدين وقام الجنود بتفتيش المنزل ثم أخذه.

وتضيف أنه منذ اعتقاله ظلت لمدة شهرين تبحث عنه في جميع الجهات الامنية دون جدوى إلى أن عرفت في بداية اغسطس الماضي أنه موجود في الامن السياسي. البرماوي (38 عاماً) باكستاني ولد في السعودية قدم إلى اليمن قبل عام مع اسرته بعد أن رحلته السلطات السعودية بتهمة ممارسة الشعوذة.

البرماوي

فخلال اقامته بالسعودية عمل البرماوي في المعالجة بالاعشاب إلى جانب أنه كان إمام جامع محمد علي الحلبي بحي النسيم بالمدينة المنورة. كما أنه تزوج من يمنية كانت تعيش مع أسرتها في السعودية.

زوجة البرماوي وأبناؤها الثلاثة يعيشون في وضع صعب منذ دخول زوجها السجن، فلا يوجد من يمد لها المساعدة أو ما تعيش عليه سوى ما يرسله لها والدها من السعودية. كما أن ابنها (البراء) أصيب بحالة نفسية من جراء مشاهدته والده وهو مقيد اليدين والجنود يأخذونه.

دراسة صادرة عن جامعة إب

عدد المصابين بفيروس نقص المناعة يفوق المعلن عنه

■ إب- إبراهيم البعداني

ذكرت دراسة حديثة أن عدد المصابين بفيروس نقص المناعة (الايدز) في اليمن حتى نهاية العام 2007 حوالي 2323 حالة. وتوقعت الدراسة التي أعدتها جامعة إب أن حالات الاصابة بالايدز أكثر بكثير.

وأوضحت الدراسة أن من العوامل الرئيسية المساعدة على انتشار هذا الوباء في اليمن الموقع الجغرافي؛ كون اليمن تقع قرب منطقة القرن الأفريقي الاكثر سهولة لدخول اللاجئين بصورة غير قانونية ووجود جالية يمنية كبيرة في دول القرن الافريقي الأكثر إصابة وفي غيرها من الدول، اضافة إلى انخفاض مستوى وعي الناس بالمرض وطرق العدوى والوقاية منه وانتشار الامية والفقر، وكذلك الخجل من مناقشة موضوع الايدز واعتباره مشكلة صحية بينما هو مشكلة تنموية تستوجب مشاركة كل القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بكل افراده.

وحول معارف الشباب بهذا الوباء بينت الدراسة أن هناك حوالي ٪71 من الشباب في اليمن يعرفون أن الايدز مرض قاتل و٪93 منهم يرى الابتعاد عن العلاقة الجنسية غير المشروعة من أهم طرق الوقاية من المرض.

وفيما يتعلق بمعارف واتجاهات الشباب تجاه الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة بينت الدراسة أن هناك وعياً متنامياً لدى شريحة من الشباب تجاه قضايا السكان والصحة الانجابية؛ لكن هذا الوعي يحتاج إلى دعم وتوسيع خاصة لدى شريحة واسعة من الشباب في الريف، وذلك من خلال نقل المعارف العلمية السليمة إليهم وإشراك الشباب أنفسهم في التوعية ونقل معارفهم إلى أقرانهم على مستوى مجتمعاتهم المحلية.

وقد عبر حوالي نصف الشباب الذين اجريت عليهم الدراسة عن رغبتهم وقدرتهم على التوعية في أوساط زملائهم الشباب في المدارس. كما يحتاج الشباب إلى ترجمة معارفهم إلى ممارسة. حيث بينت الدراسة أن هناك حوالي ستة من عشرة أشخاص من الشباب يعرفون تنظيم الاسرة، وحوالي شخص واحد من عشرة اشخاص من الشباب المتزوجين يستخدمون وسائل تنظيم الاسرة.

وأوضحت الدراسة أن هناك حوالي ٪59.2 سمعوا عن تنظيم الاسرة ٪86 سمعوا عن برامج تنظيم الاسرة ويؤيدونها، ٪13.4 من المتزوجين يستخدمون وسائل تنظيم الاسرة، ٪31 يرون أن العمر المناسب لإنجاب الطفل الاول هو في سن 25سنة، ٪51 يرون أنهم مقتدرون على القيام بدور التوعية الاجتماعية في أوساط اسرهم، ٪39.5 يرون أن بمقدرتهم القيام بالتوعية في أوساط الشباب أنفسهم وفي المدرسة.

أربع منها أصيبت بالسعار

1040 حالة أصابة بداء الكلب في إب خلال العام الماضي

بلغ عدد حالات الإصابة بمرض داء الكلب في محافظة إب 1040 حالة خلال العام 2007، أربع منها تعرضت للإصابة بالسعار بسبب عدم تلقيها الاسعافات الأولية بعد عضات الكلب.

وأوضح مسؤولون بمركز داء الكلب في المحافظة أن مدينة إب ومديرية جبلة وبعدان وحبيش وفرع العدين وميتم تعد من أكثر مناطق المحافظة تعرضاً للإصابة بداء الكلب بسبب ازدياد وانتشار الكلاب المسعورة هناك.

وكشفت الاحصائيات الاخيرة ارتفاع عدد المصابين في مدينة إب، لقربها من منطقة السحول التي يوجد فيها مقلب القمامة التابع للمدينة الذي أصبح مأوى لمئات الكلاب الضالة. وقالت مصادر طبية خاصة في مكتب الصحة بإب إن المحافظة تفتقر إلى الأدوية والامصال الخاصة بالمرض.

وأكدت المصادر أن عدداً كبيراً من المصابين لقوا حتوفهم لعدم توفر تلك الادوية، رغم إسعافهم إلى المراكز الطبية والمستشفيات بعد تعرضهم للإصابة مباشرة.

وتوقعت ارتفاع عدد المصابين بداء الكلب هذا العام بسبب التلوث البيئي، خاصة منطقة السحول ومنطقة ميتم ومدينة القاعدة، بسبب طفح مياه الصرف الصحي.

كشف بعدد الحالات التي أصيبت بداء الكلب بمحافظة إب منذ العام 1997 وحتى نهاية العام 2007

العام	عدد الإصابات بالداء	عدد الإصابات بالسعار
٩٧	٥١٩	٣
٩٨	٦٦٩	٤
٩٩	١٠٣٠	١٢
٢٠٠٠	٩٤٨	٢
٢٠٠١	٦٥٠	٥
٢٠٠٢	٧٨٢	٤
٢٠٠٣	٥٠٠	٤
٢٠٠٤	٥٥٥	٦
٢٠٠٥	٨٨٣	٤
٢٠٠٦	٨٠٠	٢
٢٠٠٧	١٠٤٠	٤

كيفية الدراسة في ألمانيا السبت القادم

تقام السبت القادم في البيت الالماني بصنعاء محاضرة باللغة العربية: معلومات عن كيفية الدراسة في ألمانيا.

في المحاضرة يقوم حامل الماجستير غمدان الزعيتري (تخصص هندسة صناعية- تكنولوجيا طاقة) بتقديم معلومات مفيدة لكل الطالبات و الطلاب اليمنيين الذين يريدون الدراسة في ألمانيا مستقبلاً عن النظام الاكاديمي في ألمانيا.

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية: (الحلقة السادسة عشرة)

عناصر الجبهة القومية في جبهة التحرير ساهمت بفاعلية في إفشال مخطط شن هجوم على منطقة الصبيحة عشية الاستقلال

■ أشـرت إلى وجود مخطط لتفجير الأوضاع في الصبيحة عشية الاسـتقلال، ما هي تفاصيل هـذا المخطط؟ وما هو الهدف الذي أراده أصحابه؟

– المخطط بدأ شهر يوليو 67 وكان الهدف منه إضعاف جبهات القتال في عدن ولحج والصبيحة، ولما تعثر بدأ التفكير بشن هجوم واسع النطاق لاحتلال منطقة الصبيحة وفي المقدمة طور الباحة وكرش، وذلك يوم الثلاثين من نوفمبر 67 لإفساد فرحة الاستقلال وإرباك القيادة العائدة من جنيف بهدف تمرير المخطط الرامي إلى تصفية الجبهة القومية في منطقة الصبيحة أولا ومن ثم تصفيتها في لحج والقضاء على من تبقى في عدن.

لم يكن المخطط يستهدف تصفية الجبهة القومية فحسب وإنما جميع العناصر الوطنية في جبهة التحرير أيضا وبالتالي تصفية الثورة برمتها.

■ كيف تم إحباط المخطط؟

– في 27 نوفمبر 67 تلقينا معلومات من بعض أعضاء الجبهة القومية المتواجدين في جبهة التحرير أكدتها معلومات من بعض أعضاء حركة القوميين العرب من أبناء شمال الوطن ومن أصدقاء الجبهة القومية في الجهاز الأمني الخاص بسلطة الشمال وفي 29 نوفمبر 67 نزلت إلى عدن بعد أن تلقيت رسالة من سلطان أحمد عمر بتاريخ 24 نوفمبر 67 طالبني فيها بالنزول إلى منطقة عدن ولما قابلته فيها لم أخبره بما تحصلنا عليه من معلومات، لسبب وحيد هو شعوري بأن سلطان قد تغير ولم يكن ذلك الشخص الذي عرفته منذ أن كنا طلاب في القاهرة ولا حتى أثناء مروره بمنطقة شعب في طريقه إلى عدن في أغسطس 66 وقد مكث يومها في منزلي 24 ساعة.

ولما هممت بالعودة إلى الصبيحة في نفس اليوم مساء طالبني عبدالله الخامري بالبقاء معهم في عدن لاستقبال الوفد العائد من جنيف ولحاجتهم لي

حسب قوله، إلا أني رددت عليه بقولي: جبهة الصبيحة محتاجة لي أكثر.

وغادرت منطقة عدن بصحبة مجموعة من فدائيي جبهة عدن أذكر منهم منصور سيف مشعل وآخرين.

كان المخطط المرسوم لاستهداف منطقة الصبيحة والمتمثل في شن هجوم مسلح لاحتلالها يبدأ من منطقتي شعب، وتقار، وهما تابعتان للصبيحة وكذا من منطقة المفاليس، وهي منطقة حدودية تابعة لمحافظة تعز. نحن كنا مستعدين بالحرس الشعبي للتصدي للمخطط المرسوم، إلا أن المخطط فشل قبل أن يبدأ وقد لعبت عناصر الجبهة القومية المتواجدة في جبهة التحرير دورا كبيرا في إفشاله.

■ سـلطان أحمد عمـر عندما قابلته في عدن يـوم 29 نوفمبر 67 ماذا قال لك؟

– طالبني شفويا بتسريح الحرس الشعبي واستبداله بحرس حدود قوامه 15 شخصا فقط بقيادة عبدالرقيب سالم، لكننا لم نفعل لإدراكنا أن تسريح الحرس الشعبي قد يسهل من تنفيذ المخطط المرسوم لشن الهجوم على الصبيحة.

■ بعد فشل مخطط احتلال الصبيحة وتصفية الجبهة القومية فيها أشرت إلى أن المخطط تم تعديله، وضّح لنا كيفية حدوث ذلك؟

– ظل هاجس الحرس الشعبي قائما في رؤوس البعض، وبدا كما لو أنه لن يهدأ لهم بال إلا بتسريحه، والدليل على ذلك تسلمي رسالة حول هذا الموضوع بتاريخ 7/ 12/ 67 من عبدالرحمن محمد عمر (ابن عم سلطان) يقول فيها: "بالنسبة للحرس الشعبي فقد تقرر من قبل القيادة العامة بعد الدراسة حله أوتسريحه وإلحاق العناصر الفدائية بالجيش وإرسال البعض في بعثات دراسية إلى الخارج وإبقاء حرس حدود ومراقبين بقيادة عبدالرقيب سالم بقوة قوامها 15 شخصا فقط. الرجاء أن تتم العملية بكل هدوء، اقنعهم، وإذا كان لكم سلاح يجب استلامه منهم، علمنا أن بعض العناصر في التنظيم الشعبي وجبهة التحرير دخلت وأعطي لهم الأمان دون أن يسلموا أسلحتهم، حاسبوا على التسلل من دون تسليم السلاح وسوف يصل الكشف كامل بالنسبة لهم...".

الهدف من هذا الرسالة بعد أن فشلت التوجيهات الشفهية هو: محاولة الضغط لتسريح الحرس الشعبي، وخلق مشكلة بين الجبهة القومية والتنظيم الشعبي وجبهة التحرير.

■ من كان يقود التنظيم الشعبي وجبهة التحرير في الصبيحة؟

– علي بن علي شكري وقائد علي صلاح واحمد عبد الله المجيدي.

■ كيف تشكل الحرس الشعبي في الصبيحة؟ وكم كان قوامه؟

– بدأنا بتشكيل الحرس الشعبي في يوليو 67 من مجاميع محددة تحت إشراف قيادة الجبهة القومية في المنطقة وذلك لحفظ الأمن وعدم انزلاق الأمور إلى حرب أهلية كان يجري التخطيط لها من قبل أطراف معينة خصوصا بعد اغتيال عبدالنبي مدرم. وبعد أن سيطرت الجبهة القومية على المنطقة توسع الحرس الشعبي وتم تجنيد عدد من أبناء الصبيحة بصورة طوعية وذلك بهدف حفظ الأمن في المنطقة وجرى توزيعهم كمجاميع على القرى وبأسلحتهم الشخصية. كان هناك تخوف من حدوث استفزازات أو حوادث، وفي ذلك الوقت كانت هناك قناعة لدى الناس بأن المنطقة معرضة للخطر، وقد وصل عدد أفراد الحرس الشعبي إلى 500 مقاتل تحت قيادة عوض محمد أحمد وهو من أبناء منطقة "الفرشة".

■ كيف كان يتم التواصل مع قيادة الجبهة في تلك الأيام؟ وهل كان التواصل يومي أم كلما دعت الحاجة؟

– كانت كل منطقة تسير أمورها بنفسها وكان هناك تنسيق مع بعض القيادات في الجبهة القومية مثل سالمين، فهو بالإضافة إلى مهامه في الجبهة الوسطى كان يتواجد في عدن، وكان التواصل يتم عند الضرورة.

■ لماذا لم تشـهد منطقـة الصبيحة صدامات بـين الجبهة القومية وجبهة التحرير والتنظيم الشعبي؟

– كان هناك تنسيق وتفاهم مع علي بن علي شكري لتجنيب منطقة الصبيحة الدخول في حرب أهلية.

■ ألم يحدث احتكاك؟

● الشعبي

– حـدث احتكاك في 8 يوليو 67 وتم احتواؤه.

■ ما لذي حدث بالضبط؟

– في الفتـرة التي كانت تشـهد فيها عـدن اشـتباكات عنيفـة بـين الجبهـة القوميـة والقـوات البريطانيـة، وبعـد اغتيـال عبدالنبي مدرم، نزلت إلى عدن، ولما عدت

إلى الصبيحة كان معي ثلاثة فدائيين من جبهة عدن وهم: منصور سيف مشعل مـن أبناء القبيطة (لا يزال يعيش) وفضل عبدالله ناصر من أبنـاء لحـج والثالث اسمه "مشعل" مـن أبنـاء أبـين. الثلاثة طلعوا معي إلى قرية شعب. ويوم 8/ 7/ 67 قررت الذهاب إلى طـور الباحة نهارا لتوزيـع منشـورات، مـع العلـم اننـا كنا نوزع المنشورات في الليل تجنبا للصدام، وكان هناك شخص معين من أبناء المنطقة أرسل لـي رسـالة مـع والـده أنـه يريـد مقابلتـي، فـرددت عليه بأني سـأكون غدا فـي طـور الباحـة وأثنـاء عودتي سـوف أمـر عليه. هذا الشـخص كان يوهمنا أنه معنـا وهو في نفـس الوقت كان مع جبهة التحرير؛ المهم أنه في نفس الوقت أرسل رسالة إلى علي شكري أخبره فيها بأن "عبدالحميد سيكون غدا صباحا في طور الباحة"، الأمر الذي دفـع علي شـكري إلى دعوة أصحابـه في جبهة التحريـر وكذا أنصار الرابطـة للمجيء إلى طـور الباحة. تحركنا نحن من قرية شـعب وكنا 8 أشـخاص، فبالإضافة إلى الثلاثة الفدائيين من جبهة عدن كان معنا أمـين عبدالمجيـد وهو مـن أبناء القبيطـة، والثلاثة الآخـرون من قرية شعب، وأنا.

أرسـلت أيضا لأعضاء الجبهـة القومية في منطقة "الفرشـة"، وهم مدرسون وطلاب، للمجيء إلى طور الباحـة لكنهم تأخروا.

المهـم وصلنـا إلـى طـور الباحـة صباحـا، ولاحظـت نـاس كثيـر متجمعـين، وحينهـا قابلـت علي بن علي شـكري وسـلمنا على بعض وتعانقنا ومشينا مع بعض إلى مشرب لبيع العصائر وجلسنا فيه ولم يكن هناك ما يشير إلى إمكانية حدوث صدام أو احتكاك لأننا كنا ندرك أننـا أبنـاء منطقة واحدة. لكن أحد الأشـخاص أراد أن يحدث فتنة من خـلال تمزيقه لمنشـور من الذي كان أنصار الجبهـة القومية يوزعونه، واحد من أصحابنا استفزه الموقف وقام صفعه، طبعا لم يحدث شيئا. وبينما كنا جالسـين، علي شـكري وأنا، أتى عدد من أصحاب شـكري وقالوا له: أصحاب عبدالحميد ضربوا واحد من أصحابنا. فوجئت أنا وقلت: مش معقول يحدث ذلك!

فقال علي شـكري: خلاص يا عبدالحميد أنت شـوف أصحابك وأنا بشوف أصحابي.

لأنه إذا انفجر الوضع كان مئات الأشـخاص سـيقتلون، لأن الناس كلهم مسلحون.

■ ومقاتلون؟

– نعم، الرصاصة الواحدة تقتل ثلاثة إلى أربعة أشـخاص، فرحت أنـا وجمعـت أصحابي وجلسـت معهـم، وكذلك فعل علي شـكري، لكن مجموعـة من "الأخـدام" جاءوا ونحن جالسـون وهم يرددون: "تسـقط الجبهة القومية"، بهذا الشكل، ولما اقتربوا منا ذهبت إليهم وبحوزتي بندقيـة غيـر مشـحونة فشـحنتها والبقيـة الذيـن بجـواري جميعهم شـحنوا بندقياتهـم فهربت تلك المجموعة وبعـد وقت قصير جاء ناس آخـرون وقالوا لي: "يا عبدالحميد، قم روح لك". فقمت أخذت أصحابي وكنـا ثمانيـة علـى سـيارة تابعـة لجبهة عـدن، وتحركنا صـوب قرية شـعب. وكانـت هذه هي الحادثـة الوحيدة التي حصلـت فقط والحمد لله تفاديناها.

■ كيف كنتم تتابعون أخبار الجبهات الأخرى؟

– كنا نتابعها من خلال البيانات التي تصدر وكانت ترسـل لجميع الجبهات بشكل سريع ومستمر من عدن.

■ الحرس الشعبي أنشئ بمبادرة شخصية من قبل قيادة وعناصر الجبهة القومية في الصبيحة وقد رفضنا طلبات تسريحه

■ التنسيق وتفاهم مع علي بن علي شكري جنّب منطقة الصبيحة حربا أهلية

■ فـي عـدن والجبهـة الوسـطى وحضرمـوت دارت حـرب أهلية، هل أثرت على معنوياتكم في الصبيحة؟

– الحـرب الأهلية حدثت في عدن وبعض المناطـق المجاورة لها الواقعة ضمن لحج، ولم تؤثر علينا إطلاقا.

■ هل صـدرت إليكم تعليمات محددة عشية الاستقلال الـ30 من نوفمبر؟

– لا، لم تصدر أية تعليمات.

■ كيف كنتم تديـرون المنطقة بعد سيطرة الجبهة القومية؟

– أدرناهـا بطريقتنا الخاصة عبر شباب التنظيـم وكنت أشرف عليهم ومن هؤلاء الشـباب: يعقـوب عبدالله قاسـم (عميـد كليـة التربيـة بجامعة عـدن حاليا) وكان ضمـن قيادة جبهة الصبيحـة، بالإضافـة لعبدالحميـد عبداللطيف وهو من أبناء لحج (حاليا يعمل في الادعاء العام).

■ كيف تعاملتم مع الإدارة السـابقة والمسـؤولين في السلطنة وكذا عناصر الجيش الاتحادي؟

– لم نؤذ أحدا، ولم نقم بطرد أي منهم وسمحنا لمن يرغب بالعودة للعمل في ظل سـيطرة الجبهة القومية بأن يعود. وأتذكر أن مسـؤول الجمـارك واسـمه عبدالجليـل محمود قد عـاد لعمله في طـور الباحة والرجاع وبعد مرور فترة وجدنا أنه يقوم

بمخالفـات حيث كان يسـتلم إيرادات من النـاس دون أن يقطع لهم سـندات، اسـتدعيته لإشـعاره بضـرورة قطع سـند لكل مواطـن يدفع رسـوما، إلا أنه كرر العملية، في اليوم الثاني اسـتدعيناه وسألناه عن السـبب فقال إنه آخر النهار يجمع الإيرادات ويقطع بها سـندا واحدا، فأبلغته أن هذا خطأ، إلا أنه كرر

العملية فأدخلناه السجن، وكلفت محمد عبدالغني عبدالدائم، وكان يعمل في جمارك الراهدة، بالتحقيق معه، ولما اتضح أنه متورط وغير مستعد لتعديل سلوكه فصلناه.

■ هل تواصلت مع أفراد الأسرة الحاكمة (السلاطين)؟

لا.

■ من كان السلطان؟

– فضل بن علي.

■ هل جرت أعمال تصفية أو أية ممارسات انتقامية؟

– لا، لم يحدث شيء من هذا.

■ كيف تمكنتم من منع أية أعمال فوضى في الصبيحة؟

– نظمنا العمل ووزعنا المسـؤوليات وأبقينا الحرس الشعبي في المناطق والقرى.

■ أين كان مركز القيادة؟

– في طـور الباحـة في نفـس المـكان الـذي تتواجد بـه الآن إدارة المديرية.

■ من كان معك في قيادة جبهة الصبيحة؟

– كما أشـرت سـابقا كان معي يعقوب عبدالله قاسـم وعبدالحميد عبداللطيف.

■ علي محمد سـالم الشعبي مسؤول الأمن في الجبهة القومية في تلك الفترة، أين كان؟

– هـو كان مسـجونا في تعز لدى مخابـرات صلاح نصر مع محمد سـعيد مصعبين وجعفر علي عوض وعندما تم إطلاقهم في أغسـطس 67 توجه علي الشعبي إلى بيحان وقبل الاستقلال عاد إلى عدن.

■ يعني حدثت الحرب الأهلية وهو في عدن؟

– نعم.

■ هل شارك فيها؟

لا.

■ لماذا؟

– سـنه المتقدم لـم يسـمح لـه، والذين شـاركوا من طـرف الجبهة القوميـة في الحرب الأهلية بفاعلية وكانوا مضطرين طبعا هم: سـالم ربيع علي وعلي عنتر.

■ هـل حصلـت اجتهادات من قبـل عناصر الجبهـة القومية في الصبيحـة؟ وما هي الإجراءات التـي اتخذتموها لضبط الأمور ومنع أية تجاوزات أو استفزازات؟

– وزعنا الحرس الشعبي على القرى والمناطق للسيطرة على الأمور ولم تحصل أية اجتهادات من قبل عناصر الجبهة القومية.

■ ما هي الخطوات التي اتخذت لتأمين مصالح السكان، واستمرار الحياة اليومية بشكل اعتيادي؟

– اتخذنا خطوات عدة، منها كما أسلفت توزيع الحرس الشـعبي في المناطق لحفظ الأمن وكذا مصالح السكان وضبطنا الأوضاع.

■ ألم تحدث استفزازات أو محاولات لضرب الاستقرار؟

–حدثـت محـاولات عديـدة لكنها فشلت وأتذكر أنها بـدأت في 28 يوليـو 67 باختطـاف أحمـد داغم وهو مـن أبناء منطقة "الفرشـة" تم اختطافـه من منطقـة الرجاع من قبل عناصر في جبهـة التحرير وكان هـو من المتعاطفين مع الجبهة القومية ومعظم أفراد أسـرته كانوا في الجبهـة القوميـة، المهـم تم اختطافـه وتهريبـه إلى شـمال الوطن في محاولـة لاسـتفزاز الجبهـة القومية للرد بالمثل وإدخالها بعد ذلك في حرب أهلية مع جبهة التحرير إلا أننا لم ننجر لذلك.

وهناك واقعة أخرى حدثت في منطقة شعب هدفت إلى وضع قنبلة في منزل عبدالحميد أحمد يحيى الشـعبي وذلك قبل الاستقلال بثلاثة أشـهر، كان الهـدف تفجيـر المنزل بمن فيه، ولما عرفـت رفضت العملية وفشلت.

وفي 27 نوفمبر 67 أي قبل الاستقلال بثلاثة أيام اكتشفنا مخططا لاغتيـال نفـس الشـخص عبدالحميـد أحمـد يحيى في منطقة شـعب وتحديـدا فـي حـدود المكان الواقع إلى جـوار ضريـح القاضي أحمد الشعبي المعروف بـ"أحمد القاضي" وقد علمت قبل تنفيذ العملية بعدة سـاعات واسـتدعيت الأشـخاص المكلفين وأنذرتهم بما سيترتب على تنفيذ العملية، كما أوضحت لهم أن الجبهة القومية مسـؤولة عن أمن المواطـن وأن هـذا الشـخص يأتي يوميـا إلى طور الباحـة ويعود في المساء إلى منزله بمفرده وكان الهدف من العملية توريط أسرة الشعبي في مشكلة، وزرع فتنة في المنطقة مستغلين خلافا سابقا حدث في إطار المنطقة وتم تسويته في حينه، وقد أفشلنا المخطط.

■ من كان وراء المخطط؟

– طرف ثالث

■ هل وصل الأمر بهؤلاء إلى زرع المشاكل على مستوى القرى؟

– نعم، بل وعلى مسـتوى الأسـرة الواحدة. ولما فشـلوا في شـعب زرعوا فتنة في جعار بمحافظة أبين بين سالمين وآل شداد في 68.

■ هل كانت القيادات الميدانية تتصرف وفق ظروف كل جبهة؟

– نعم.

■ القيـادات الميدانية في جبهات القتال، هل ظهر تأثيرها في القرار المركزي في الجبهة القومية فيما بعد؟ وكيف كانت علاقتك بهم؟

– كانت علاقتي بهم "كويسة" منذ أن كنا في مكتب الجبهة القومية بتعز وقد حصل عدد منهم على مواقع معينة بعد الاستقلال، وبالنسبة لسـالمين وعلي عنتر لم تعط لهم أية مسـؤوليات بعد الاستقلال وكان هذا خطأ وقد اسـتغل هذا الأمر لتوسيع الخلافات بينهم وبين فيصل، حتـى أبنـاء يافـع حرضوهم على أسـاس أنه لـم يتم تعيـين وزير في الحكومـة منهـم، وعلـي ناصـر محمـد قالـوا لـه عندما عـين محافظا لمحافظـة لحج: قدم اسـتقالتك؟ قال لهـم: لماذا؟ فقالوا لـه: نريد إحراق السلطة ثم السيطرة عليها. لكن علي ناصر لم يقدم استقالته وظل في موقعه. لقد حاولوا إثارة البغضاء والكراهية بشتى الأساليب.

■ من هم الذي حاولوا فعل ذلك؟

– الجيب التنظيمي المزروع في الجبهة القومية.

■ كيف كان موقف علي بن علي شكري؟

– كان موقفه ايجابيا ووطنيا وقد ذهب إلى تعز بعد الاسـتقلال ثم عاد ورتب وضعه.

■ كيـف كنت تؤمـن حياتك الشـخصية باعتبـارك القائد لجبهة الصبيحة؟

– كنت أتحرك من دون حراسات في معظم الأوقات.

■ بالنسبة لعلاقتكم بالمواطنين، هل كانت تصلكم شكاوى منهم؟

– علاقتنـا بهـم كانت جيدة وكنا نتدخل فـي حل كثير من قضاياهم في إطار الصبيحة، بل وصلنا إلى التدخل في حل مشاكل مواطنين في مديريات ومناطق مجاورة منها القبيطة على سبيل المثال.

■ والمشايخ والعقال، كيف تعاملتم معهم؟

– كانـت هنـاك محـاولات لتحميل بعض المشـايخ مسـؤوليات حل المشاكل القبيلة بصفة مؤقتة حتى يتحقق الاستقرار، غير أني رفضت هـذا الإجـراء لأن الهـدف من ذلك هـو "اتهامك فيما بعـد بأنك تقف في صـف المشـايخ". كل التعيينـات موجـودة معـي التي قام بهـا الجيب التنظيمي وقد رفضناها.

■ الرابطة، من كان المسؤول عنها في الصبيحة؟

– مهدي عثمان المصفري.

■ هـلا أعطيتنا فكـرة عن الوضـع الإداري فـي الصبيحة أثناء السلطنة اللحجية؟

– الوضع كان عاديا جدا. في تلك الفترة كان المسـؤول يتواجد في طور الباحة إلا أنه لا يباشر عمله ولم تكن لديه صلاحيات. كان للجبهة القومية نفوذ كبير وكذا جبهة التحرير والرابطة.

■ في 18 ديسـمبر 67 تلقيت رسـالة من فيصل الشعبي أخبرك فيها أن القيادة تدرس رسـالتك، ما مضمون الرسـالة الموجهة لفيصل؟

– في 2 ديسـمبر 67 بعثت برسالة لفيصل أطلعته فيها على وجود أخطـاء وتمنيت عليـه القيام بتصحيحها، وكان فيصل متفهما في رده وقـال إن القيـادة منهمكـة الآن بترتيب الأوضاع وأنهـا لا تجد الوقت الكافي للنوم وتناول الطعام وأنها تدرس ما جاء في رسالتي.

■ هل كانت هذه الرسالة سببا في نقلك من الصبيحة؟

– نقلت من الصبيحة في مارس 68.

■ من تسلم القيادة بدلا عنك؟

–هاشـم محمد سـالم الشـعبي عـين مأمـورا لمديرية طـور الباحة ويعقوب عبدالله قاسم مسؤولا عن التنظيم.

● هل تم الإبقاء على الحرس الشعبي بعد ذلك؟

– لا، تم تسـريحه. لأن الحرس الشـعبي أنشـئ بمبادرة شـخصية مـن قبلنـا في الصبيحـة دون موافقة القيادة وقد رفضنـا كل الطلبات الهادفة إلى تسريحه

لأننا كنا نعول عليه كثيرا في حفظ الأمن وضبط الأوضاع وقد لعب دورا كبيرا في ذلك.

■ حدثت محاولات عديدة لدفع الأمور للاقتتال الأهلي في الصبيحة وقد بدأت في 28 يوليو 67 باختطاف أحمد داغم

■ لم تقم الجبهة القومية بعمليات انتقامية ضد السلطة السابقة وقد سمحت للراغبين في العمل بالعودة إلى أعمالهم

على أنغام "هلا بالطيب الغالي"..عودة الكوتش محسن صالح

خيبة وقلة حيلة... أم نحس وسوء حظ؟

■ المحرر الرياضي

شيء مثل هذا لم يحدث إلا عندنا في اليمن، وذلك في ظل واقع تحكمه الرغبات والأهواء ويفتقر للسياسات التي ترسم المستقبل وتحدد ملامحه. افتقارنا للحكمة كشف عن خيبتنا وقلة حيلتنا. لم يكن للنحس شأن في إدارة شؤوننا الرياضية. وليس لسوء الحظ دخل في هذا. إنها النزعة الفردية لإشباع رغبات ذاتية وأشياء أخرى. وسيبقى الحال على ما هو عليه حتى إشعار آخر وفق رغبة (المخرج). لذا علينا -على ما يبدو- عدم التفاؤل الذي يفرط غيرنا فيه، ومحرم علينا أيضا الطموح الذي شرع لغيرنا فقط. تلك حقائق مؤلمة أنتجها واقعنا الأشد إيلاما بفضل السياسات المنتجة للقهر والألم. والمؤيدة للإخفاق والفشل، والمباركة لمنهج التبريرات، والمغيبة لمبدأ الحساب والعقاب.

يبدو ان تمسك المدرب البرتغالي (دي موريس) بحقه في إحضار الطاقم المساعد له والذي قام باختياره وفقا لبنود العقد الموقع بينه واتحاد الكرة قبل حوالي شهرين، قد عجل برحيله وإلغاء عقده. ذلك ما حدث، حيث تفاجأ الشارع الرياضي بقرار اتحاد كرة القدم. والمفاجأة الأكبر تمثلت في عودة الكوتش المصري محسن صالح إلى اليمن وتوليه قيادة منتخبنا الأول الذي يستعد لدورة الخليج التاسعة عشرة والتي لم تعد تفصلنا عنها سوى فترة لا تتجاوز الشهرين حيث يلعب منتخبنا ضمن المجموعة الثانية إلى جانب منتخبات: الإمارات (حامل اللقب)، السعودية، قطر. كما أن لديه استحقاقا آخر يتمثل في تصفيات كأس آسيا حيث يستهلها بمواجهة المنتخب الياباني في طوكيو في العشرين من يناير القادم، بعد أن أوقعته القرعة ضمن المجموعة الأولى إلى جانب منتخبات اليابان، البحرين، هونغ كونغ.

وصول اتحادنا الموقر إلى اتفاق مع موريس بعد أن ظلت خطوطه معنونة بـ"البحث جار عن مدرب" كان بمثابة إنجاز، ليس لما يتمتع به المدرب (المغمور) وإنما لحاجة المنتخب لمدرب، بعد أن تراخت عضلات لاعبيه وعاشوا فترة فراغ فني ومهاري وبدني. وعاد جزء من الثقة لدى الشارع الرياضي في إمكانية استعداد منتخبنا للاستحقاق القادم. انظروا! ثقة في إمكانية الاستعداد، ولم ترتق بعد إلى الثقة في الظهور المشرف والمنافسة.

عودة صالح أثارت الكثير من علامات الاستفهام والتي بالتأكيد ستبقى على حالها في انتظار إجابة شافية عليها مرهونة بالعثور على إجابة: لمن كانت البداية في الوجود للدجاجة أم للبيضة؟

محسن صالح الذي ترك المنتخب اليمني قبل خمسة أشهر خلت تحت ذريعة الظرف الصحي ها هو يعود بعد أن عاش المنتخب فترة فراغ وتراخ قبل أن يتم التعاقد مع المدرب البرتغاليً موريس والذي قيل عنه الكثير من الكلام الجميل عند التوقيع وبعده، ولكنه كلام اختلف بعد إلغاء عقده، حيث وصف الرجل بأنه لن ينفع منتخبنا، لذا فإن مصلحة المنتخب والوطن استدعت عودة الكوتش المصري محسن صالح.

منذ وقع اتحاد الكرة العقد مع محسن صالح قبل سنوات خلت والرجل لم يقدم شيئا للمنتخب على المستوى الفني بشهادة الجميع، حيث ظل يتنقل بين معسكرات مصر أو العمل لدى قناة "الجزيرة" الرياضية كمحلل في مناسبات عديدة دون احترام بنود العقد بينه وبين اتحاد الكرة، مما جعله في مرمى الإعلام الرياضي الذي هاجمه كثيراً. والعيب هنا ليس في شخص محسن صالح الذي لم يحترم تاريخه على ما يبدو، وإنما العيب كل العيب يقع على أولئك الذين تركوا له الحبل على الغارب.

في أول حديث صحفي له عقب عودته إلى العاصمة صنعاء قال محسن صالح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ): "عودتي جاءت بعد أن تعديت الظرف الصحي، وسمح لي الأطباء بممارسة التدريب مرة أخرى، وجاءت أيضا بناء على طلب واتفاق مع رئيس اتحاد كرة القدم أحمد صالح العيسي، استكمالا للعقد الموقع بيني وبين الاتحاد في فترة سابقة".

كلام صالح يكشف أن العقد الموقع بينه وبين اتحاد الكرة مازال ساري المفعول برغم فترة الابتعاد الطويلة والتعاقد مع مدرب آخر، الأمر الذي يثير استفهاما حول الأمور المالية الموجودة بالعقد، وهل سيستلم الكوتش كل مبالغه وامتيازاته وبأثر رجعي، أم سيتم التعامل معه من تاريخ عودته؟ بل لعل الرجل قد استلم كافة مستحقاته (على داير مليم) تقديراً لظروفه الصحية التي مر بها، و(كرم) اتحادي يفوق الوصف، و(الطيبة) التي أصبح كثير من زملاء الحرف يتغنون بها ويتحدثون عنها ويهاجمون زملاء لهم يطالبون بإعمال مبدأ "أعط الخبز لخبازه" بهدف إخراج كرتنا من حالة الهزيمة المتواصلة.

وكان محسن صالح قد أعرب عن سعادته بالعودة إلى اليمن مرة أخرى رغم كل الأحاديث التي قيلت حول موضوع ابتعاده القسري عن تدريب المنتخب، مؤكدا أنه سيعمل وفقا لقدراته على تعويض الفترة الماضية من خلال تكثيف برامج الإعداد في الفترة القادمة، وتصحيح مسار المنتخب الأول وفقا لرؤيته الفنية التي وضعها منذ أن بدأ العمل مع الاتحاد اليمني قبل عامين.

وقال صالح: "من حق الاتحاد اليمني اختيار من يراه مناسبا لقيادة المنتخب في فترة غيابي"، مبينا أنه علم بتعاقد الاتحاد مع البرتغالي جوزيه دي مورس في شهر رمضان الماضي. وأنه ساعتها تمنى له التوفيق خلال تواصله مع رئيس وأحد أعضاء الاتحاد اليمني لكرة القدم، قبل أن يعود العيسي مرة أخرى قبل أيام قليلة طالبا منه أن يعود لقيادة المنتخب نتيجة الظروف السيئة التي يمر بها المنتخب حاليا، وعدم الاستقرار الفني مع ضيق الوقت.

وأوضح المدرب المصري محسن صالح أنه سيعمل وفق خبرته ومعرفته باللاعبين اليمنيين وقدرته على توظيف إمكانياتهم، وأنه سيأخذ بعناصر القائمة الحالية للمنتخب التي يبلغ عدد أعضائها 30 لاعبا، منهم ثمانية لاعبين من نادي هلال الحديدة هم: سالم عبد الله عوض، محمد إبراهيم عياش، محمد صالح يوسف، صالح الشهري، ياسر باصهي، علي مبارك، أكرم الصلوي، ومنصر باحاج.

وخمسة لاعبين من نادي الصقر هم: خالد الطاهش، باسم العاقل، عبد الله موسى، معاذ عساج، وهيثم الأصبحي. وأربعة لاعبين من التلال هم: فرج بايعشوت، أحمد الوادي، عبد الله يسلم، وخالد بلعيد. وثلاثة لاعبين من شعب إب هم: محمد العماري، أكرم الورافي، وياسر البعداني. ولاعبان من حسان هما: زاهر فريد، وأوسام السيد. ولاعبان من شعب حضرموت هما: علي العمقي، وفهد باميلوح. وآخران من أهلي صنعاء هما: علاء الصاصي، وعلي النونو. بالإضافة إلى: سعود السوادي من اليرموك، سليمان العديني من شعب صنعاء، عبد الكريم القطوي من اتحاد إب، وريان هيكل من الشعلة.

من حق الاتحاد اليمني العام لكرة القدم أن يتعاقد مع من يريد، ووفق الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها، لكن بعيداً عن القرارات الارتجالية والمستعجلة وغير المدروسة.

قرار كهذا يعد تلاعباً بالمنتخب، والمثل الشعبي ينصح بعدم "تجريب المجرب"، حيث سبق وأن جربنا محسن صالح ولم يقدم شيئا لمنتخبنا برغم أنه الأعلى أجراً في تاريخ المدربين الذين تعاقبوا على منتخبنا.

مراقبين تحدثوا للملعب "النداء" عن طبيعة القرار التي وصفوها بأنها "خطوة غير مدروسة" ولن تضيف جديداً لمنتخبنا الذي يستعد لدورة الخليج والذي سيعجز عن الحفاظ على النقطة اليتيمة التي ارتبطت بمشاركته في دورات الخليج. واستشهدوا في سياق أحاديثهم بتصريحات رئيس اللجنة الفنية باتحاد الكرة الكابتن ابوبكر الماس لقناة "الجزيرة الرياضية" والذي أكد أن مشاركتنا في خليجي19 لن تتجاوز هدف "المشاركة للمشاركة" وعلى الجميع ألا ينتظروا شيئا من منتخبنا.

مصدر مقرب من اتحاد الكرة، طلب عدم ذكر اسمه، كشف أن السبب الرئيسي في ما حدث من تداعيات أبعدت موريس وأعادت صالح هو حمزة الجمل مساعد الكوتش صالح والذي رفض موريس أن يكون ضمن مساعديه، بل إنه قد قام بطرده من ملعب المريسي أثناء إحدى الحصص التدريبية للمنتخب، الأمر الذي لم يعجب (جهابذة) اتحاد الكرة الذين شعروا بأن في ذلك إهانة لهم كونهم -بحسب المصدر الاتحادي- قد "طبعوا وجهٍ" للجمل بأن يكون مساعداً للمدرب. وبدلاً من إنهاء عقد الجمل تم إلغاء عقد موريس وإعادة محسن صالح.

عموماً لعلنا وصلنا إلى الفصل الأخير من حكاية "محسن رايح.. محسن جاي"، وها هو الكوتش يشرف على تدريب منتخبنا الذي نتمنى له التوفيق وتحقيق نتائج جيدة في دورة الخليج. على أن الأمر مرتبط بالأماني. فتمنوا كيفما شئتم فالواقع مر. وكفى!

دورينا في أسبوعه الثاني..

أهلي صنعاء متمسك بالصدارة والهلال يطارده

على عكس الجولة الأولى جاءت جولة هذا الأسبوع من ذهاب دوري أندية الدرجة الأولى لكرة القدم بشكل مغاير، وطرأ تحسن ملحوظ على الأقل من حيث عدد مرات الفوز وارتفاع الحس التهديفي وإن كان بفارق ضئيل جداً عن الأسبوع الماضي، فقد سجلت أربعة انتصارات وتعادلين مقابل (دستة) أهداف. حيث أسفرت نتائج الجولة الثانية عن فوز هلال الحديدة على مستضيفه التلال بهدف يتيم. وعلى ملعب الشهداء بأبين تعادل حسان مع ضيفه شعب إب بهدفين لكليهما. واستطاع اليرموك العاصمي أن يعود من إب بثلاث نقاط ثمينة بعد فوزه على الاتحاد بهدف وحيد. وواصل أهلي صنعاء تمسكه بالصدارة بفوزه على جاره شعب صنعاء بهدفين دون رد. وفي الحالمة تعز أسفر لقاء الجارين الصقر والرشيد عن فوز الأول بهدفين نظيفين. وفي عدن انتهى لقاء الوحدة والشعلة بالتعادل الإيجابي بهدف لكل طرف. بينما كان التأجيل هو مصير مباراة شباب البيضاء وشعب المكلا.

مباريات الجولة الثالثة:

يلعب غداً:
الشعلة × اتحاد إب
شعب حضرموت × هلال الحديدة

يلعب الجمعة:

وحدة عدن × أهلي صنعاء
اليرموك × الرشيد
الصقر × حسان
شعب إب × شباب البيضاء
شعب صنعاء × التلال

ملعب بارادم بالمكلا.. خارج الخدمة

هل قدرنا قد ارتبط وجدانياً بمطلع معلقة امرئ القيس؟ وهل أصبحت "قفا نبك..." عنواناً لنا وزاداً نتزود به في رحلتنا الطويلة، التي نبحث من خلالها عن شيء لم نجده بعد.

ملعب بارادم، تاريخ يحكي عن رياضة حضرمية كانت رائدة، هي جزء من تاريخ رياضة الجنوب، من هنا مرت نجوم كان له تاريخها أيضاً، عبق التاريخ يفوح في أرجاء المكان، لم تختف الرائحة برغم انتشار الروائح النتنة بسبب مخلفات الأمطار والسيول.

الصورة التي التقطتها مطلع الأسبوع أثناء زيارتي للمكلا، تُظهر جزءا من سور ملعب بارادم بالمكلا بعد تعرضه للانهيار جراء السيول والأمطار التي شهدتها محافظة حضرموت. لعل انهيار السور تعبير عن حالة رفض لواقع الحال الذي وصلت إليه الرياضة الحضرمية، وتساقط أنديتها الواحد تلو الآخر؛ أندية بحجم وتاريخ: أهلي الغيل، المكلا، التضامن، سمعون. وفوق هذا عدم الاهتمام بالملعب وتوفير الصيانة اللازمة له وإعادة تأهيله، ورفده بملعب آخر يليق بالمكلا التي بعدها شاق.

الملعب يعد الرئيسي بحضرموت والوحيد بالمكلا، وما تعرض له أثر على مسيرة "النوارس" (شعب المكلا) ممثلي حضرموت في دوري الأضواء، فها هو الأسبوع الثاني من دوري الأولى يمر بدون سماع أصوات النوارس او مشاهدتها.

المباريات تؤجل من أسبوع الى آخر، دون أن يتم القيام بعمل ملموس على أرض ملعب بارادم ليعيد له جزءا من الحياة، حتى تعود النوارس وعشاقها إليه ليعج بحياة حقيقية وجميلة.

ألف مبروك

أجمل وأعذب التهاني والتبريكات نزفها للأخ

فاروق أحمد البركاني

لارتزاقه مولوده الجديد "محمد"

جعله الله قرة عين لوالديه وأنبته نباتا حسنا

المهنئون:

فواز محمد البركاني، معاذ ومحمد عثمان البركاني

ألف مبروك

أجمل وأرق التهاني نزفها للأخوين

زايد دماج وحرمه

لارتزاقهما مولودتهما البكر التي أسمياها "منار"

جعلها الله قرة عين لهما وأنبتها نباتا حسنا

المهنئان:

وليد مانع وحرمه

ما الذي يجري للعرب؟!!

عبدالباري طاهر

الامة العربية من أمم عديدة تتوافر لها شروط الأمة حسب أهم المقومات الاساسية.

ومع ذلك فليس هناك أمة ممزقة (باختيار حكامها) كهذه الأمة. ترتد أقاليمها واقطارها إلى ماقبل الدولة.

الدولة القبيلة، العشيرة، الاسرة، حافظت على جذرها البدائي، ورغم كل التحولات في الكون. وفي بيئتها ومحيطها استطاعت الاحتفاظ بالحبل السري الذي يربطها بداحس والغبراء وطسم وجديس وعاد وثمود، وكل القبائل البائدة والسلالات المنقرضة.

يلاحظ مفكرون مهمون أنه في حين كانت المراكز الحضرية والتمدن في المغرب العربي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، ومراكز الدول في المشرق العربي: مصر، سوريا، العراق، اليمن، تناظل ضد الاستعمار القديم: بريطانيا، وفرنسا، وايطاليا، لنيل الاستقلال؛ كانت بعض الحركات في الجزيرة والخليج، ومدن الحجاز والاردن، تتحالف مع بريطانيا وفرنسا ضد تركيا ولتضع أقطارها تحت رحمة المستعمر الجديد والحقيقي.

بعد نيل بعض الاوطان العربية استقلالها عقب الحرب الكونية الثانية سواء عبر حركات تحرير وطنية: الجزائر، واليمن الديمقراطية، أم عبر انقلابات عسكرية: مصر، سوريا، العراق، وشمال اليمن؛ فإن هذه الانظمة الوطنية كانت في غالبيتها غير ديمقراطية، وغيبت الحريات السياسية والحياة الديمقراطية، وقمعت حرية الرأي والتعبير، وعسكرت الحياة، مما أدى إلى هزيمة 67.

حرب 76 اعتبرت انتصاراً وأي انتصار لاسرائيل وامريكا، وللاتجاهات الرجعية التقليدية والمحافظة، وهزيمة نكراء للاتجاهات القومية واليسارية.

وكانت اتفاقيات كامب ديفيد منعطفاً خطراً على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي وعلى الأمة العربية كلها.

تصدى صدام حسين لزعامة التصدي، ولكنه قاد الامة إلى تحويل الصراع من عربي – إسرائيلي إلى عربي– إيراني بالتواطؤ مع أمريكا والانظمة التابعة، وانتهى الامر باحتلال الكويت وصولاً إلى احتلال العراق نفسه.

وربما لأول مرة في تاريخ الامم والشعوب يمول، المستعمر (بفتح الميم) جيوش المستعمر (بالكسر) ويساعده على احتلال وتدمير جزء من أرضه ووطنه، وما حصل في عاصفة الصحراء، التي شاركت فيها جيوش مصر والسعودية وسوريا.

وتتكرر المأساة الفاجعة الآن في موافقة الحكومة العراقية، وربما البرلمان، على تنظيم الاحتلال العسكري الامريكي للعراق.

ففي حين يدعو الرئيس الامريكي الجديد إلى سحب قواته من العراق فإن الحكام العراقيين المحتل بلدهم يتواطؤون مع المستعمر بوش لبقاء الاحتلال، وإطالة أمده، وتحويله إلى قواعد عسكرية. أليست مفارقة راعبة أن يكون المستعمر داعيا للانسحاب بينما المستعمر (بالفتح) حريص على بقاء مدمر بلده وحضارته وآثاره وثرواته، ويصوت الشعب المستعمر (بالكسر) لصالح سحب قواته المحتلة بينما يقر حكام العراق بقاء القوات الغازية!!؟

في بلد التَّسامح السودان، بلد السوداني الطيب، يدمر الحكم الوحدة الوطنية ويخرب دار فور، ويشرد أبناءها ويقتل الآلاف.

ويعلن رئيس السلطة المستعمرة في فلسطين (المحتلة) أنه مصدر القرار الاوحد، في حين أن سجين، وتتعرض الضفة والقدس للتهويد، وتحاصرها المستوطنات، والجدار العازل، بينما يصر محمود عباس مهندس اتفاقيتي أوسلو ومدريد وما تناسل منهما، محتفظا بمعارضيه من حماس كرهائن واسرى حرب، بينما يسرح المستوطنون والجيش الاسرائيلي في الضفة يقتلون أبناءها ويستحيون نساءها، ويقلعون أشجار الزيتون، يخربون المزارع والقرى. وفي غزة يصر قادة حماس على الاستئثار بالسلطة الموهومة، ويشردون معارضيهم ويفرضون قبضة بوليسية وسلطة دينية شديدة التعصب والعمى.

وتقوم الدولة المصرية بحصار غزة المحاصرة، والمعرضة -حسب المنظمات الدولية- لكارثة محققة، ويقوم الاوروبيون ومعهم بعض اليهود برحلتين بحريتين لفك الحصار بصورة رمزية في حين تغط شعوب الأمة في سبات عميق بعد أن خرب إرادتها الاستبداد والطغيان الداخلي، الأخطر من الاستعمار الأجنبي، كقراءة المبصر أكثر من الرائين الشاعر عبدالله البردوني.

يغازل بيريز، قاتل أبناء قانا، العربية السعودية بالاعتراف الماكر بالمبادرة العربية. وتنشغل السعودية بحوار الاديان، في حين لا تقبل بالتحاور مع الشيعة أو الاسماعيلية أو الصوفية أو عشرات الفرق «غير الناجية» طبعاً.

نعرف أن المسلم ملزم كشرط للاسلام أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده، واوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى وايوب ويونس وهارون وسليمان وآتينا داوود زبورا) النساء 63.

إن الخلاف بين العرب واسرائيل أو بين العرب وامريكا وقبلها فرنسا وبريطانيا وايطاليا ليس اختلاف الدين، وانما السياسة والاستعمار. ما بين العرب واسرائيل هو احتلال فلسطين واحتلال الجولان، والعدوان المستمر ضد لبنان. وما بين العرب وامريكا ليس خلاف الدين وانما السياسة التي تجمع بينهم وبين حكامنا، وتفرق بين حكامنا وشعوبهم حتى القطيعة والقتال.

إثارة العداوة بين السن والشيعة مفتعل يخدم اسرائيل وامريكا، شأن خلاف حماس وفتح السنيتين. فالدين البري يوظف سياسيا ليبرر به الطغاة جرائم لا يمكن أن تبرر.

معرف أن حكام امريكا، جمهوريين وديمقراطيين، علمانيون لا يحكمون بالدين (اي دين)، ويحترمون المعتقدات لشعوبهم حقاً وصدقا.

وحكام اسرائيل سواء حزب العمل أم الليكود أم كاديما، علمانيون ولا علاقة لهم بالعهد القديم (التوراة)، ومؤسسو الدولة الاسرائيلية جلهم ملاحدة يعلنون عدم تدينهم، واقرؤوا إن شئتم سلسلة قادة العدو «دار المسيرة». إن اللعب بورقة الدين والمذهبية والطائفية داء وبيل، وحكامنا أيضاً ليسوا بالزهاد العباد المهجوسين بالتوحيد السماوي في حين يمزقون بلادهم واهلهم وأرضهم والعراق وفلسطين والسودان واليمن وحتى الصومال الذين لم ينلهم من بحركات العروبة والاسلام غير التمزيق والتقاتل. أمثلة تدمي الضمير، وتؤرق الوجدان وتدمر العقل.

وفي اليمن مهد العروبة يحتدم الجدل حول «معركة الانتخابات». فالحكم يتوعد معارضته المرتبكة بأم معارك جديدة، ويتوعد بحسم المعركة بنتائج ضحاياها قضايا شعب أسير ومغلوب على أمره، فصعدة في الشمال ماتزال في حرب معومة، فالمنازل والقرى والمزارع المخربة تنتظر إعادة البناء. والاسرى «المعتقلون» بالمئات وربما بالآلاف لم يفك أسرهم. ولا يزال شبح الحرب يحوم ويتربص في صعدة وعمران وبعض مديريات من حول صنعاء.

وهناك سبع محافظات في الجنوب تطالب الحكم بحقها في المواطنة، وبتضميد جراح حرب 94، وإعادة ما اغتصب. وهي تقود احتجاجات مدنية يمكن للانتخابات اذا لم تكن نزيهة أن تشعلها أكثر. أما حضرموت التي تعرضت قبل أسابيع لكارثة طبيعية فإن الحكم يباهي بدوره في مواجهة الكارثة قبل أن يفرغ الناس في حضرموت المنكوبة من دفن شهدائهم، ومعالجة آثار كارثة دمرت القرى والمنازل والزراعة، وذهب السيل أو أتى على ملكيات المئات والآلاف. وتقف المعارضة مرتبكة وخجولة في طرح قضايا المعتقلين والمخفيين قسرياً، وتبني مطالب المحتجين في الجنوب أو تشكيل فرق للنزول إلى حضرموت لمساعدة المنكوبين. ولا تقوم المعارضة بأي احتجاج على ضحايا الحرب في صعدة أو معتقليها أو غزة المحاصرة، والمنكوبة، وتبدو وكأنها تردد مع عبدالمطلب: «أنا رب إبلي وللكعبة رب يحميها».

فهي لا تتبنى بالقدر الكافي مطالب شعبها ومجتمعها، وتقف مطالبها عند تخوم العائد من انتخابات أشبه بمعارك يحذر منها المعهد الديمقراطي الامريكي والاتحاد الاوروبي ومنظمات دولية مهتمة بالشأن اليمني، ويرون أنها تعمق أزمة النظام، وتضيق الهامش الديمقراطي، وتقوي الفساد والاستبداد، ولا تخدم الحياة السياسية، ولا تلبي المطالب الوطنية الملحة. و«من المحيط إلى الخليج، من اليمين إلى الوسط، شاهدت مشنقة فقط»، كإبداع محمود درويش.

الوضع لا يحتمل المزيد من التهريج

يحيى السادة

في اجتماعه بالمحافظين وأمناء العموم بعد عودته من مناطق الكوارث كرر الأخ الرئيس ولعدة مرات جملة من الحديث على أسماع هؤلاء ومن خلالهم لبقية المسؤولين حثهم فيها على ضرورة تجنب الإفراط في الكلام الذي غالباً ما يطغى على أي عمل أو إنجاز. وبهذا يكون قد وضع النقاط على الحروف من خلال تشخيصه لهذا الداء الذي يعاني منه الوطن لعقود من الزمن؛ حتى وإن جاء هذا الحديث متأخراً، إذ يعد هذا التشخيص بمثابة خطوة متقدمة يفتح الباب لإقرارات ربما تساهم في انتشال الوطن من منحدره الخطير الذي يمر به حالياً، خاصة إذا ما صاحب ذلك ترجمة فعلية تتمثل بمحاسبة أي مسؤول دأب على مثل هذا السلوك وما زال يصر على الثرثرة والمزايدة على أبناء هذا الوطن دون عمل ملموس أو إنتاج يذكر.

حديث الأخ الرئيس وفي السياق نفسه تطرق إلى مفهوم الإدارة فيما إذا كانت علماً أم فناً، قاطعاً وفق قناعاته بأن الإدارة فن، مستنداً في ذلك إلى عجز وفشل الكثير ممن يحملون الشهادات العليا حين أنيط بهم مهام وأعمال في مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها. التوقف عند هذين الطرحين ابتداء بالشق الأول يحتم علينا ضرورة الإنصاف بأن الحديث في هذا الجانب المتعلق بثرثرة المسؤولين كان دقيقا وصائبا؛ إذ يطغى التهريج والمبالغة والمزايدة في معظم الأعمال وبإسناد إعلامي على أي عمل ملموس على الأرض، بدليل الواقع الذي نعيشه ونتلمسه كل يوم وفي مختلف جوانب حياتنا، من وزارات وإدارات مترهلة، نتيجة بقاء العديد من الوزراء والوكلاء ومدراء العموم على تلك الكراسي لفترة تشكل نسبة 70% من أعمارهم، ومن اقتصاد متدهور ومعيشة متردية، وتعليم هو الأقرب للتجهيل، وصحة هي الأحوج إلى التشخيص والعلاج، وقضاء في جزء كبير منه يعمل على إذكاء الصراعات وتأجيجها من خلال الإمعان في التطويل والتأجيل والتمديد للكثير من القضايا المنظورة أمام قضاته، رغم المرتبات الخيالية والامتيازات التي حصلوا عليها خلافاً لوضع نظرائهم من خريجي الكليات الأخرى، فضلاً على مشاريع بنى تحتية تنفذ على طريقة الوجبات السريعة، في ظل إباحة الرشوة وإقرار العمولات التي أضحت ثقافة معممة على مُعظم أجهزة الدولة بحيث لا يرى فيها المسؤول إلا على حقاً من حقوقه المكتسبة يأخذها متى يشاء وفي أي مكان يشاء حتى لو تطلب الأمر ممارسة هذا السلوك على مسمع ومرأى من الجمهور. التسليم بهذه الظواهر على علاتها، والقبول باستمرار اعتلالها هو الذي وضعنا ووضع الوطن برمته على كف عفريت، في ظل مواصلة البعض العزف على سيمفونية الكذب والخداع والتحايل والتدليس على قدراتنا الحسية والعقلية حين تعرض علينا الأشياء مجسمة ومفبركة إعلامياً، خلافاً لحقيقتها وحجمها الطبيعي. الاستمرار في ممارسة هذه اللعبة الخطرة من المحتم أن تقود الجميع إلى مستنقع ربما يصعب عنده على أي منا الخروج منه في ظل إصرار البعض على حجب حقيقة ما نعانيه بدأبهم على الكذب، وعلى تصوير الواقع تصويرا مغايراً تماماً لما هو عليه بالفعل. هذه الظاهرة ومن خلال تشخيصها يفترض بها أن تتوقف قبل أن يصل الأمر بنا إلى حافة الهاوية. فكثير من خطابات الأخ الرئيس التي تتخللها تحليلات لبعض القضايا من موقع العارف بأدق تفاصيل الحياة التي نتجرعها يومياً، يؤخذ عليها توقفها عند محطات التشخيص دون تجاوز ذلك إلى محطات أخرى يتم عندها معالجة الاختلالات التي شكلت تراكماتها السلبية وعلى مر الزمن أخطاراً ربما ستوصلنا إلى نقطة نصبح عندها غير قادرين على العودة عن تماس أخطارها. موضوع الإقلاع وليس الإقلال من الثرثرة مقابل الكثير والكثير من العمل، لاسيما إذا ما تجاوزنا عقدة العك والرغي في الكلام، بحيث نبدأ صفحة جديدة من العمل الجاد، يكمن في البدء بإزالة كل مظاهر الفساد والتخلف والفوضى والعبث والمحسوبية والمحاباة واللامبالاة ولو تدريجياً، على أن نبدأ بذلك من بوابة ما خلفته الكارثة التي حلت بمحافظتي حضرموت والمهرة كعربون ثقة تقدمه الدولة للمواطن من خلال البدء بالإعمار بعيدا عن الضجيج الإعلامي؛ إذ ينتظر الناس سواء في تلك المناطق أم في غيرها من المحافظات الأخرى أن يروا القرى المدمرة والمدن المنكوبة والحقول والوديان المطمورة، وقد عادت إلى طبيعتها وإلى حيويتها من خلال الإسراع في البناء وفي إصلاح ما أفسدته الطبيعة في لحظة غضب؛ إذ يفترض بالدولة وبكاميراتها التلفزيونية ألاّ تتوقف طويلا عند أطلال الخراب وركام الأتربة التي لو توقفت عندها حكومات أوروبا على إثر ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار وخراب لظلت شعوب تلك الدول في مكانها عند ذاك التاريخ، وعلى ذلك النحو من الانهيار في شتى المجالات. فبعد ست سنوات من القتل والتنكيل والتدمير لكل مقومات الحياة، وبعد خسارة 17 مليون من العسكريين وضعف هذا العدد من المدنيين، فضلاً على تدمير مدن بأكملها كما هي مدينة "ستالينجراد" التي سويت مبانيها بالأرض. رأينا من خلال ما دونه التاريخ كيف عادت الحياة لأوروبا، ولليابان، وفق رؤية الإنسان في تلك المساحات من الأرض من أن انتصاراته في البناء والتعمير مضاعفة على انتصاراته في ميادين الحروب والخراب. انتصارات أخرى حققها الإنسان في مجال إعادة البناء في أكثر من مكان، سواء كان الإنسان العربي في لبنان الذي أعاد بلمح البصر بناء ما هدمته حرب تموز 2006، أم الإنسان الصيني الذي تغلب على أسوأ كارثة زلزالية في مقاطعة "سيشوان" من خلال سرعة إعادته لما هدمته الطبيعة في ذلك المكان.

ما يتعلق بالشق الآخر من الحديث عن الإدارة فيما إذا كانت علما أم فنا، فإن جميع الدراسات والأبحاث والمؤلفات الجامعية والمكتبية، تُقر بعدم إمكان الفصل بين هذين التوأمين؛ إذ لا يمكن لأي ملم بعلم الإدارة أن يفلح في إدارة أي جهاز إداري ما لم يكن قد مارس هذا العمل لفترة من الزمن، وما لم تكن تتوفر فيه روح القيادة وموهبة الإدارة الفطرية. كما أن الموهبة وفطرة الإنسان في الإبداع والقيادة دون دراسة أو علم من المحتم أن توقع الكثير في أخطاء جسيمة دون أن يشعروا بذلك؛ نتيجة عدم معرفتهم بأبجديات هذا العلم وبضرورة التسلح به، الأمر الذي ينعكس سلباً على الكثير من الأعمال والمهام، والتي تؤدي بمجملها إلى تعثر بل وفشل العديد من المشاريع والطموحات التي تنشدها أي دولة في ظل إصرار قياديين على صوابية رؤيتهم الأحادية وقناعاتهم الشخصية بإمكانية القيادة الناجحة بمنأى عن العلم!

كم تمنيت وأنا مشدود لحديث الأخ الرئيس إسقاط ملاحظاته أولاً على نشرة أخبار التاسعة؛ كونها تشكل اختزالاً للواقع المعاش في هذا البلد بكل مراراته ومآسيه، ومن إسقاط ذاك الحديث على فقرة البرقيات، التي يحرص مذيعها على سرد برقيات التهاني والتعازي والمواساة بالتفصيل الممل والمقرف بدأ بجملة "جاء فيها"، هذه الجملة التي تضطر المشاهد للقفز إلى قنوات أخرى، وكلما عاد المذيع لهذه النبرة رد عليه المشاهد بالهروب الذي لا عودة عنه. أولاً لكون جميع الفضائيات تكتفي في مثل هذا الخبر بتوضيح استلام البرقية ومصدرها وأسباب إرسالها. ثانياً إرسال هذه البرقيات والرد عليها يأتي في إطار ما تقتضيه البروتوكولات والأعراف الدبلوماسية، ومن خلال قنوات مخصصة تعرف بسكرتارية القصور الرئاسية أو الملكية أو الأميرية. أي أن هذه البرقيات في حقيقة الأمر لا تكتب بقلم أو بيد رئيس أو ملك أو أمير، لدرجة يحتم على المشاهد وعلى شعب بأكمله السهر والتدقيق في الجمل والمفردات لكلام لم يصفه أحد من القادة، وبالذات ما يتعلق بالمناسبات الوطنية للدول المؤرشف تاريخ مناسباتها في قائمة تقع على السكرتارية مسؤولية متابعة وتنفيذ مثل هذه المجاملات تلقائيا باعتبار ذلك عملا روتينيا.

كثير من الظواهر التي أسهمت في تأزم الناس وإحباطاتهم تعد أولوية في إسقاط حديث الأخ الرئيس عليها، لاسيما إذا ما اعتبر ذلك الحديث وثيقة عمل يترتب على تطبيقه المسألة الصارمة لكل من يتمادى في الكذب أو المزايدة على هذا الشعب الذي لا تنقصه مثل هذه الأوجاع لتضاف إلى جوعه وبؤسه ومعاناته التي تتضاعف يوماً بعد يوم. أهمية هذا الأمر أنه يأتي في إطار حث المواطن وتشجيعه على المتابعة والمثابرة والإصغاء لكل حديث ولكل إطلالة يطل بها الأخ الرئيس من فضائية التاسعة. ما لم فإن مصير هذه الأحاديث والخطابات ستؤول إلى المصير نفسه الذي آلت إليه البرقيات، أي: عزوف المواطن عن فتح هذه القناة نهائياً.

قاموس المعارضة والرئيس

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

يبدو أن الحزب الحاكم، وتحديداً رئيسه، لا يروق لهم استخدام المعارضة لبعض المفردات للتعبير عن المشاكل التي يمر بها البلد، ولهذا وجه الرئيس الصالح لأعضاء حزبه نقداً لاذعاً في أحد خطاباته لانجرارهم وراء مفردات تستخدمها المعارضة، حيث قال إن من يتحدثون من أعضاء الحزب الحاكم عن أزمة إنما هي في رؤوسهم. النقد الرئاسي لأعضاء الحزب الحاكم جاء بعد خطاب ألقاه أمين عام المؤتمر ورئيس الوزراء السابق حين قال إن "أزمة" المتقاعدين قد تم معالجتها ولم يتبقَّ منها إلا القليل. انزعاج الرئيس من مفردة "أزمة" عززه خطابه في المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم، حيث أشار إلى أن تأجيل الانتخابات أمر غير وارد، كون التأجيل يعد اعترافا بوجود أزمة. انتقاد الرئيس لحزبه لاستخدام مفردة "أزمة" سبقه نقد آخر لحديثهم عن الفساد، رغم أنه صارح حزبه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بقوله إنه لن يكون مظلة للفساد.

المتابع لخطاب الحاكم والمعارضة يدرك أن الطرفين يخوضان معركة مفردات ليس إلا، الأولى بقيادة المعارضة استبعاد الجمل والمفردات التي لا يروق لرئيس سماعها، واستبدالها بأخرى تحمل المعنى نفسه، ولا تثير غضبه، حتى لا تتجه العلاقة بين الطرفين نحو الأسوأ بسبب المفردات، ففي كل خطاب يوجهه الرئيس ضد المعارضة غالباً ما يتهمها بأنها تعاني من "أزمة"، وكأن استخدام المعارضة لمفردة "أزمة" للتعبير عن القضايا التي تريد تناولها شتيمة يجب الرد عليها بالمثل. يفترض في الحاكم وحزبه أن يتفرغا لمعالجة الأخطاء التي ارتكبت، ومعالجة قضايا الناس بدلاً من استخدام المفردات ذاتها والتهم ذاتها الموجهة إليهما، تاركين الحديث عن الهفوات والأخطاء المتعلقة بالبرامج الانتخابية للمعارضة وهيكلتها الحزبية وتصريحات قادتها. من غير المنطق أن يردد الرئيس في خطاباته المتكررة ضد المعارضة أنها هي التي تعاني من أزمة، مع أن من الطبيعي في ظل التعددية السياسية أن تتعرض الأحزاب والتحالفات السياسية للانشقاقات ولأزمات بين الحين والآخر، وإلا فلا معنى للحريات ولا للتعددية السياسية. ففي دولة الكويت الشقيقة تتكرر الأزمات بين البرلمان والحكومة بين الحين والآخر. فلماذا يصر الحزب الحاكم على إنكار وجود الأزمات التي لم تعد خافية على أحد في الداخل ولا في الخارج، فليس من العيب الاعتراف بالخطأ ولكن الكارثة أن يتم تجاهله.

وإذا كانت الأزمات السياسية هي سمة من سمات التعددية السياسية، فإن المهاترات الإعلامية وتبادل الاتهامات دون الاستناد إلى الحقائق ليس إلا دليل فشل، وإلا كيف للحاكم وحزبه أن يعمم أن كل من ينتقدون الفساد ليسوا إلا مجموعة أشخاص فقدوا مصالحهم، أو أنهم كانوا يمارسون الفساد أثناء توليهم لسلطة، دون أن يعي أنه يدين نفسه بنفسه كونه المسؤول عن فسادهم في السابق وهو المسؤول أمام الله وأمام الشعب عن كشف فسادهم ومحاكمتهم وإعادة الأموال التي اختلسوها، كون الفساد لا يسقط بالتقادم!! كما أن ردا كهذا يعد تشجيعاً واضحاً للفاسدين الجدد، ويؤكد صدق من يقولون إن النظام يحرص على اختيار الفاسدين للمواقع الهامة في السلطة، وأنه يتعمد إفسادهم لكي يمارس عليهم الضغط متى أراد في المستقبل. ما يجب أن تدركه السلطة والمعارضة أن وعي الناس قد تغير وأن تبادل التهم والمكايدات السياسية لم تعد مجدية أمام الوضع المزري الذي وصل إليه البلد، وأن إعلام السلطة وكتابها والمطبلين لها في الداخل والخارج لم يعد مجديا. في المقابل فإن دموع التماسيح التي تذرفها المعارضة قبل كل انتخابات لم تعد هي الأخرى مجدية أيضا. فلا انتقاد الرئيس لحكومته على شاشة التلفاز يشفع له بقد ما يدينه، ولا قفز المشترك على القضية الجنوبية، واتساع رقعة الفقر والظلم المستشري في البلاد وكراهية العامة للحاكم وحزبه يخدمها.

الأستاذ عبدالوهاب الآنسي أجهده الحوار مع فخامة الرئيس الصالح للوصول إلى و فاق لتعديل قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات. انشغال الأستاذ الآنسي عن الشارع، يلزمني نقال سؤال يكرره سائق التكسي و صاحب البقالة وجندي المرور: لماذا لم يقاطع ممثلو المعارضة في البرلمان جلسات البرلمان للضغط على رئيس الوزراء السابق لتقديم أسماء مهربي الديزل بعد أن اعترف بأن لديه أسماءهم؟! أليس من المفترض أن تتخندق المعارضة وراء هذا الاعتراف وإعلان مقاطعة جلسات البرلمان إلى أن يكشف رئيس الوزراء المهربين للديزل؟! أليس إجراء كهذا كان سيرفع رصيد المعارضة لدى الداخل والخارج ويعفيها من الخوض في الحوارات والصفقات التي لا تخدم غير الحاكم وحزبه؟! وسؤال آخر من عشرات الأسئلة يسألها الشارع: لماذا يطلب عبدالوهاب الآنسي وبعض قادة المعارضة من الرئيس الاستقالة من الحزب الحاكم ليصبح رئيسا لكل اليمن؟! وعلى ما يستند هؤلاء في تمييزهم بين الرئيس وحزبه؟!

وإذا كانت أسئلة العامة للمعارضة بالعشرات فإن الأسئلة الموجهة للحاكم وحزبه بالمئات تمد جذورها منذ نهايات القرن الماضي وتتضاعف يوماً بعد يوم. أسئلة لا يستطيع الحزب الحاكم الرد عليها بتظليل أو توزيع التهم والتسويف وإطلاق العنان للوعود الكاذبة أو إنكار الأزمات التي ألحقها جراء احتقاره لمطالب الناس.

انتصاراً للموضوعية وليس لحزب الاصلاح

رشاد علي الشرعبي
Rashadali888@gmail.com

في وقت سابق عزمت على إعداد رد مطول على بعض كتابات زميلي وصديقي نبيل سبيع نشرتها صحيفة "النداء" التي أكن لها كل الاحترام والانحياز لأدائها، حيث المهنية التي تحكم غالبية مضمونها ولشخص رئيس تحريرها العزيز سامي غالب وكل الزملاء العاملين معه.

فالمواد التي كنت أريد التعليق عليها تتعلق بعدد من القضايا والعثرات والتي دائماً ما يوضع حزب الإصلاح كشماعة لتعليقها عليه بصورة تتعارض مع معايير المهنة والموضوعية. وكانت أبرز تلك القضايا: هيئة الفضيلة، حرب صعدة، الإرهاب، وأخيراً الانتخابات والقضية الجنوبية.

لكن ولأني لست شخصاً مخولاً بالتعبير عن مواقف وآراء الحزب رغم انتمائي إليه، كونه يمتلك هيئات ومؤسسات تعبر عنه أو توضح وتفسر أي لبس أو سوء فهم حول مواقفه وقراراته ومختلف القضايا، فقد أحببت أن يكون الأمر بحكم الزمالة المهنية والحرص الشخصي على الزميل نبيل وصحيفتنا الرائعة، أشبه بالعتاب والنصح.

وابتداءً أريد التأكيد أن المتعارف عليه عالمياً أن للتقرير الخبري أو التحليلي معايير محددة ومعروفة ليست الموضوعية إلا واحدة منها، لكن ما ينشره العزيز نبيل في الصفحة الأولى من "النداء" يوهم القارئ أنه تقرير، ويلحظ بمجرد تجاوز الفقرات الأولى أنه أقرب لمقال الرأي الذي يكون صاحبه غير مستعد للتراجع عن قناعته المسبقة ويمارس أحياناً ما يمكن أن يعتبر محاكمة للنوايا والتجاهل للحقائق والوقائع وربما التجني عليها واعتسافها.

لا أعرف السبب الذي يدفع زميلي وغيره آخرين منهم الصديق العزيز ماجد المذحجي إلى اعتساف الحقائق والوقائع ولَيْ عنقها والتسلح بالقناعة والأحكام المسبقة، وأتمنى فقط فيما يتعلق بالتقارير الصحفية، الالتزام بالموضوعية في التعامل وليس شرطاً الحياد.

وعلى سبيل المثال كنت أتمنى في المادة الأخيرة لسبيع، وأقول مادة لأني لا أستطيع اعتبارها تقريراً، وهو يتحدث عن القضية الجنوبية وموقف الإصلاح منها أن يعود لبيان مجلس شورى الإصلاح الذي بالتأكيد صدر قبل أن يشرع في كتابة مادته بأيام قليلة. وهي الأمنية ذاتها التي كانت وأنا أقرأ مادته السابقة حول الإرهاب والتي ذكر فيها أن الإصلاح لم يقم بإدانة الإرهاب صراحة إلى الآن وكذلك لم يفعل مع التفجير الإرهابي الذي طال السفارة الأميركية بصنعاء.

وليس جديداً القول بأن للإصلاح مؤسسات وهيئات مختلفة تعبر عن مواقفه وآرائه إزاء مختلف القضايا، ابتداءً من المؤتمر العام والمؤتمرات المحلية، مروراً بمجلس الشورى وهيئات الشورى المحلية والهيئة العليا والمكاتب التنفيذية، وانتهاءً بالأمانة العامة، وجميعها تصدر بيانات باستمرار.

وأيضاً للإصلاح برنامج سياسي وقيادات مخولة بالإدلاء بالتصريحات كناطق رسمي باسم الحزب، وهي ميزة ممنوحة لأشخاص بأعينهم دون غيرهم من القيادات والأعضاء، بالإضافة إلى أنه باستمرار يصدر بيانات مع بقية شركائه في اللقاء المشترك دائماً يكون اسمه فيها سابقاً لكل تلك الأحزاب، بحكم حجمه الطبيعي.

ألا تكفي كل تلك المذكورة سابقاً كمصادر يعود إليها زميلي نبيل في كل مرة يريد أن يناقش قضية ويقحم الإصلاح فيها، أو لإعداد تقرير يكون فيه الحد الأدنى من الموضوعية؟! وأكرر أنه ليس مطلوباً منه أو غيره الحياد.

ولأني أتحدث عمن نقف وإياهم في صف غير صف السلطة وطابورها، فألحظ كثيراً من الزملاء الصحفيين والكتاب يرفعون السياط ويلسعون بها ظهر الإصلاح جلداً، بالحق وبالباطل، لكن عندما تكون بالحق فنحن نؤيدهم، بل ونعلن ذلك صراحة أمام قيادات الإصلاح وذلك لأننا انخرطنا في هذا الحزب، كغيره من الأحزاب، ونحن نؤمن أن كل من فيه، قيادات وقواعد، هم مجرد بشر خطائين وليس أحداً منهم معصوما من الخطأ والإثم ابتداءً برئيس الهيئة العليا وحتى أصغر عضو.

لكن عندما يوضع الإصلاح كشماعة للأخطاء وبصورة غير موضوعية تتعارض مع معايير وأخلاقيات مهنة الصحافة والكتابة، فأعتقد أنه يتوجب علينا توجيه اللوم والعتاب وكذلك النصح ولفت الانتباه للأخطاء باعتبارنا جميعاً زملاء مهنة، ونزعم أننا ننضوي في إطار مشروع يسعى للتغيير وولادة الدولة اليمنية الحديثة، حيث دولة المؤسسات والنظام والقانون والمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية، وتخيم على سمائها ثقافة التسامح وحرية الرأي والنقد الموضوعي.

وحتى أكون واضحاً أكثر، فليس من الموضوعي أو الطبيعي أن أظل أجلد حزباً أو جماعة أو أفراداً وفقاً لقناعات وتصورات مسبّقة وأحاكم النوايا مع تجاهل الظاهر والواقع والبيانات والوثائق والتصريحات الرسمية، أو أستند في أحكامي تلك على مواد صحفية يعدها شباب مبتدئون أو أخبار صحفية بحتة نشرتها صحف مستقلة أصحابها ومحرروها ينتمون للإصلاح، أو تصريحات أشخاص أو حتى قيادات هم ليسوا مخولين بالتعبير عن رأي وموقف حزب كبير ومتنوع ومتعدد كالإصلاح.

هل سيكون عزرائيل هو الوسيلة الوحيدة للتغيير؟!

حسين اللسواس
Al_leswas@hotmail.com

بات من الجلي بالنسبة للكثير من متابعي الشأن المحلي، وجود رغبة سلطوية في العودة للحكم الشمولي الذي كان سائداً قبل ميلاد دولة الوحدة في مايو 1990.

مؤشرات جلاء هذه الرغبة برزت بوضوح في الخطاب الرئاسي الذي ألقاه الحاكم أمام أعضاء لجنة حزبه الدائمة أو "النائمة" كما يطيب للبعض نعتها بذلك. حيث أفصح صالح للمرة الثانية على التوالي خلال أسابيع عن ميوله نحو قيام حوار وطني شامل يؤدي لإلغاء التعددية الحزبية ويُفضي لقيام حزب شمولي موحد يقود الدولة على غرار "المؤتمر الشعبي العام" قبل مايو 90 الذي كان يضم مختلف القوى السياسية في شمال البلاد آنذاك.

الإفصاح الأخير عن النزعة الشمولية سبقه إفصاح مماثل قبل أكثر من شهرين حين أماط صاحب الفخامة اللثام عما يعتلج بين الجوانح من رغبة جامحة في إلغاء الحزبية وإعادة النظر في التعددية السياسية. وهو أمر أكد أنها (أي التعددية) تحولت إلى كابوس يؤرق منامه وينغص عليه نعيم الجلوس الدائم فوق عرش السلطة الوثير.

الجديد في أمر النزعة الشمولية، أن الإفصاح الأخير عنها جاء مترافقاً مع فاصل إطرائي لافت في حق "الحزب الشيوعي الصيني" الذي أثنى عليه الحاكم معدداً مناقبه وإنجازاته كقائد شمولي للأمة الصينية ذات القوميات المتعددة. ومضى صالح بعيداً في التغزل بالحزب الشيوعي كاشفاً عن استعداده لتشكيل حزب مماثل للحزب الشيوعي في اليمن وذلك بالاندماج مع المعارضة في تنظيم سياسي موحد.

من بين جزئيات الثناء الصالحي في حق الحزب الشيوعي الصيني، الإشارة إلى محافظة الحزب على وحدة الجمهورية الصينية وحمايتها طيلة عقود آنفة من خطر التشظي والانفصال الذي ظل يتهددها كنتاج لتعدد قومياتها. وهنا جاء الربط مفاجئاً إذ أفصح الحاكم استعدادا كاملا للأخذ بالأنموذج الشيوعي في حال الشعور بوجود خطر فعلي يتهدد الوحدة الحالية بين اليمنيين شمالاً وجنوباً.

عندما ظهرت الرغبة الشمولية في الخطاب الرئاسي الذي تزامن مع عيد الثورة الاكتوبرية، انبرى عدد من السلطويين لتبرئة الحاكم من تهمة العداء للتعددية السياسية، بتأكيدهم انه لم يكن يقصد إلغاء الحزبية... الخ؛ غير أن خطاب اللجنة الدائمة جاء مبدداً لكل الشكوك.

فالحاكم بات يضيق ذرعاً بالنظام التعددي رغم محدوديته تأثيره وما يعانيه من حصار وعدم قدرة على التطور كنتاج بديهي للعراقيل السلطوية الكثيرة.

ويبدو أن الرجل وصل أخيراً إلى قناعة مؤداها أنه وقع في خطأ فادح عندما لم يصدر قراراً بحل الأحزاب والتنظيمات السياسية عقب انفراده بالسلطة وإطاحته بدولة الحزب الاشتراكي في صيف 1994.

مشكلة الحاكم أنه مازال يفكر بعقلية "السلطوي المخلد" وغير القابل لبلوغ مرحلة التخلي عن العرش، وهي عقلية تجعله يميل لتحطيم كل وسيلة قد تؤدي لبلوغ مرحلة فقدان بريق السلطة.

ولعل ما تعانيه المعارضة (اللقاء المشترك) من تضييق وإقصاء يعد دليلاً عملياً على الرغبة في النيل من هذا التكتل السياسي الذي أثبت قدرته على منازعة صالح في عرش الحكم إبان الانتخابات الرئاسية المنصرمة، وهي رغبة في حال تحقيقها ستؤدي لاطمئنان الرجل ووصوله إلى مرحلة اليقين بأنه لا توجد وسيلة أخرى (غير عزرائيل طبعاً) قادرة على انتزاع العرش من بين يديه، لاسيما بعد سيطرته المطلقة على الوسيلة الثانية للتغيير (الجيش).

فالتضييق على المشترك ودفعه للمقاطعة وتبني خيارات تحريك الشارع سيؤدي لامتلاء المعتقلات بالمعارضين وبالتالي فقدان المشترك لوسائل التغيير السلمية وهو ما سيُفضي بالضرورة لتحقيق غاية تكريس الحكم الشمولي الذي يرنو الحاكم إلى تطبيقه تحقيقاً لحلم البقاء الدائم حتى يحين موعد اللقاء مع عزرائيل وأعوانه ذوي العيون الحمراء..!!

فواصل

"كان التفاجؤ هو سيد الموقف"، عبارة تشخص وتلخص واقع الحال عندما كشف صالح رغبته في أن يكون نائبه (الحالي) عبدربه منصور أميناً للحزب الحاكم. الاكوع كان أبرز المتفاجئين، كونه ظل واثقاً حتى اللحظات الأخيرة في أنه سيخلف باجمال. تلاه في التفاجؤ احمد عبيد بن دغر، الذي كان هو الآخر يتوقع صعوده إلى هذا الموقع. حتى عبدربه منصور نفسه ومن ورائه أعضاء اللجنة العامة كانوا متفاجئين، مما أكد قطعياً أن صالح مازال ينفرد بالقرارات المؤتمرية دون سواه.

رغم أنني كنت على يقين من أن الشاعر سهيل اليماني، هو نفسه رئيس الجمهورية، إلا أن يقيني زاد عندما قام الشاعر حسن عبدالله باحارثة بتلاوة قصيدة سهيل اليماني في اجتماع اللجنة الدائمة، مردداً عبارة "سهيل اليماني حفظة الله" التي قطعت الشك باليقين حول هذا الأمر.

لم يترك صالح الخيار لأعضاء لجنة حزبه الدائمة في مناقشة تعيين عبدربه أميناً للمؤتمر، فبعد أن طلب من القاعة تزكية هادي للمنصب تعالت أصوات طالبي الحديث بالتوازي مع أصوات الرافضين من جناح الأكوع، غير أن "رئيس الحزب والدولة" مضى في قراره منتقلاً إلى مناقشة قضية أخرى على طريقة «قضي الأمر الذي فيه تستفتيان»..!!

استقالة هلال إسفين في سفينة الأمل

محمد السقاف

في عهده حققت حضرموت قفزات واسعة في كثير من الميادين تعد من أهم إنجازات عهد الوحدة المباركة، لقربه من المجتمع، ولأنه يشعر بهمومه ويستشعر مسؤولياته تجاهه، وبذلك كان أحب المحافظين إلى أهل حضرموت منذ أن عرفت البلاد هذا المسمى. وقد استطاع بحنكته وكياسته ولطفه وقوة شخصيته ونظرته الثاقبة احتواء كافة فئات المجتمع وكسب احترامهم ومحبتهم، وقد وفق في توظيف كل ذلك لخدمة اليمن الكبير. كما أنه أوجد حلولا جذرية للكثير من القضايا ومعوقات التنمية، وتميز بتجاوز الخنادق والمطبات الاصطناعية والطبيعية منها، وعاش عموم المحافظة في عهده أوج الحركة المتكاملة الشاملة والثقافية منها على سبيل المثال لا الحصر، مما صعب مهمة خلفه كثيراً في هذا المضمار. وفي عهده لم يكن صوت النعرات الانفصالية ليظهر على السطح ولم يجرؤ أحد على رفع هذا الصوت النشاز، لغياب الدوافع إلى ذلك أصلا، فقد كان مسموع الكلمة ومحبوب ومهاب الشخصية عند جل من عرفه، لتضلعه في فقه "سددوا وقاربوا". وبهذا الفقه العظيم كفى الدولة والمواطنين الكثير من المهاترات والجهود والمواجهات التي لا طائل منها.

كتابتي هنا عن هذا الرجل الفاضل كما ترون، وأنا من أبناء حضرموت، لدامغة كبرى على نجاح هذا الرجل في إرساء ثوابت الوحدة اليمنية في القلوب قبل اللسان.

الحقيقة أنه بهذه الإنجازات التي لا تقدر بأي ثمن ولا ميزانية وموازنة، قد صعب على خلفه مهمته كما أسلفت، فالمقارنة فيما يبدو ستكون في الغالب لصالح عبدالقادر هلال، لأنه تجتمع فيه صفات وخصائص قل أن تجتمع معاً في نظير له، فقد كرس مفاهيم أخلاقية ووطنية وإدارية عالية المعايير مبنية على مسؤولية دينية وحس وطني وولاء لولي الأمر، انصهرت في وجدانياته كابرا عن كابر، فهو من بيت علم وفضل وفضيلة، والشيء من أصله لا يستغرب، هذه بعض صفات وخصائص الأستاذ عبدالقادر هلال، الذي فوجئنا اليوم بنبأ استقالته. نعم، "نبأ"! وهذه المفردة لا تستخدم في القرآن الكريم إلا في أمر جلل (قل هو نبأ عظيم).

استقالة عبدالقادر هلال لها حيثيات ومدلولات ظاهرها أقل خطورة من باطنها، لأنها تتجاوز شخص عبدالقادر هلال ذاته لتصل إلى عموميات الوطن. وكما علمنا أنه قال عقب استقالته: "أنا مواطن صالح"، ونحسبه كذلك، لأنه من مدرسة الرجل الصالح، فعندما يكون مصير الصالحين من النخب والكوادر الوطنية مواجهة الطريق المسدود لأنهم لا يعرفون جغرافية الدهاليز السفلية، فهذا إعلان للملأ بأن كل جهد وإخلاص وإنجاز مصيره تحت الأقدام ولا اعتبار له، عندها توأد في النفوس كل الدوافع والحوافز والطموحات الشريفة.

لم يكن وليس لي بالأمس فضلا على اليوم غاية أو عرض من أعراض الدنيا الفانية على الإطلاق عند عبدالقادر هلال، ولم أزره، بل لا أعرف أين يكون مكتب المحافظ أو وزارة الحكم المحلي؛ ولكني أكبرت الرجل جما، لاهتمامه بالأمور والمرافق الثقافية كثيرا، وليس هي فقط ولكن هذا في حد ذاته معيار ومؤشر هام إلى سمو وعظمة الشخصية، ويمكن القياس عليه في أمور كثيرة، إن كان ذلك بالفطرة لا بالتصنع.

إن رسوخ وطنية عبدالقادر هلال وثبات انتمائه لليمن ونزاهته وإخلاصه لولاة الأمر واضح بلا ضبابية لكل من عرف هلال، كما لمست وعرفت، إلى درجة تجعل الرجل بعيداً كل البعد عن التشكيك، والطعن فيه أمر بالغ الصعوبة وأمام شخصية بهذه القامة والشموخ يجب ألا يلتفت فيها للوشاة والمغرضين إلا ببينة جلية، وأن تكون الحيطة منهم أكثر من أي شي آخر، فهذا ديدنهم منذ القدم، وما أكثر ذلك، خاصة في البلاطات والقصور وبين أهل السياسة والقيادة وحتى العلماء! فالوشاة لا نهاية لغاياتهم بل تتجدد وتستعر غيرتهم وحقدهم عند بروز ونجاح خصمهم ومدى قربه من صاحب القرار وثقته فيه. وعلى هذا فنحن أمام أمرين: إما أن نحاربهم للقضاء عليهم، وإما أن يكون الحال كما يريدون هم سرمديا وبلا حدود ولا نهاية لغاياتهم الخبيثة مهما كان الثمن والضحية، لأن التساهل والسطحية في هذه الأمور له انعكاسات على كل رجالات الدولة والصفوف الأولى قبل التالية منهم، وليس عليهم فحسب بل على الوطن عموماً، ورجالات الصفوف الأولى يدركون كل شيء من ذلك، ويأخذون العبرة والحيطة والحذر، ولكن في صمت وطاعة عمياء ولا يبدون ما يخافون وما يخفون. كما أن ذلك له وقع شديد على تثبيط العزيمة والهمم والإنجازات، فيكون هذا الهم هو أهم ما يشغلهم على مدار الساعة. وبالتأكيد كل ذلك على حساب أمور كثيرة تمس الغاية من الوظيفة ذاتها، فيكون عطاؤهم في أقل الحدود لواجباتهم لمجرد البقاء في الوظيفة، ويموت حينها في النفوس الاجتهاد والإبداع، ويتحولون بهذه العبر والسيف المسلط على رقابهم كل حين كقطعان من الأنعام، أو كالثلاثة (...) الواضعين أيديهم واحد على عينيه لا يرى والثاني على أذنيه لا يسمع والثالث على فيه لا يتكلم.

لذا فإخفاء خلافات عاصفة كهذه أمر أساسي ومن ثوابت الحكم والحكمة. كما أن للشفافية الواعية دورا في تعزيز الثقة بين الجميع. عبدالقادر هلال لم يكن المواطن الصالح فحسب، بل الوزير الصالح الذي يستحق أن نقف كثيراً أمام مسار حياته الوظيفي وإنجازاته الكبيرة. إنه أنموذج وطني عز نظيره لأنه أحد التلاميذ النجباء لمدرسة الرجل الصالح.

توصية المعهد

المشترك يربح حتى الآن. والتوصية بتأجيل الانتخابات التي أعلنها المعهد الديمقراطي الامريكي (شريك الأحزاب في تنمية التجربة الديمقراطية)، الخميس الماضي، من شأنها أن تعيد المشترك إلى طاولة الحوار. لكن التأجيل وحده لا يكفي، فالمشترك، الذي يتمترس حالياً وراء مطلب «انتخابات حرة ونزيهة وعادلة»، يحتاج إلى جائزة مغرية، تقنع الاشتراكي بالمقامرة بوجوده، ودخول لعبة الانتخابات قبل «تبريد» القضية الجنوبية، وإلا فإن على السلطة أن تستعد، في الحوار المفترض القادم، لمواجهة متراس المعارضة الآخر: القضية الجنوبية، التي كانت في الربيع الماضي «المدخل إلى الاصلاح الوطني والسياسي»، حسب بيانات المشترك، وكفت عن أن تكون كذلك في «نداء» المعارضة الموجه إلى «أبناء شعبنا وقواه الحية» والذي نشر الاربعاء الماضي.

تطورات الاسبوع الماضي تقطع بأن انتخابات من دون المشترك لن تعدو كونها «شأناً داخلياً» مؤتمرياً. على أن مشاركة المشترك لن تضفي على الانتخابات طابعاً وطنياً في ظل المقاطعة اللافتة في الجنوب واحتمالات تجدد الحرب في الشمال. والاتفاقات السابقة التي يتغنى بها الحكم والمعارضة، وأوصى الشريك الدولي (المعهد) بالالتزام بروحها، لا تعني قادة الحراك الجنوبي ولا الحوثيين، فضلاً على قوى اجتماعية لا تستمزج اللعب داخل «الهامش الديمقراطي».

اقتربت الساعة، وعلى «الساسة الكبار» حسم خياراتهم: السلطة بانتخابات مع المشترك، في لعبة محدودة العواقب، أو بدونه في مباراة صفرية يقودها صقور المؤسستين العسكرية والأمنية؛ والمشترك مع الأداة الانتخابية للحكم في انتخابات قبلوية الاحكام، «حرة ونزيهة»، (بتعبير المشترك) أو مع الفاعلين الجدد في الجنوب والشمال، الذين دأب الساسة المحترفون في المعارضة على تجاهلهم واعتماد خطاب متعالٍ إزاءهم.

أحدهم عمل تاجراً

واعلنت البحرية الامريكية أن «سيريوس ستار» كانت متجهة صوب الولايات المتحدة الامريكية كانت تحمل شحنة نفط قيمتها 100 مليون دولار، وافراد طاقمها 25 شخصاً ينتمون إلى كرواتيا، وبريطانيا والفلبين وبولندا والسعودية.

واعلن وزير الخارجية السعودية خلال زيارته إلى اليونان أمس الثلاثاء، أن السعودية ستنضم إلى المبادرة الايطالية الفرنسية لمكافحة القرصنة، واصفاً القرصنة بالارهاب الذي يجب التوحد لمواجهته.

وكان ابو بكر القربي وزير الخارجية عبر عن مخاوفٍ بلادنا من تزايد أعداد البواخر البحرية التي تتوافد إلى المنطقة، مؤكداً قدرة اليمن في توفير الحماية اللازمة في مياهها الاقليمية.

وعلمت «النداء» من مصادر خاصة أن اليمن ابلغت سفير بريطانيا انزاعجها من الطريقة التي تعاملت بها القوات البحرية البريطانية في متابعة القراصنة والاشتباك معهم ما ادى إلى مقتل أحد الصيادين اليمنيين. وكانت قوات البحرية اشتبكت مع قراصنة صوماليين الاسبوع الماضي، وأدى الاشباك إلى مقتل 3 من القراصنة وصياد يمني كان القراصنة احتجزوه و7 آخرين.

وكشفت مصادر أمنية أن الصيادين اليمنيين الذين تم تحريرهم وصلوا إلى الشحر في محافظة حضرموت الاحد الماضي، وقالو لأجهزة الأمن في الشحر أثناء الادلاء بأفاداتهم إنهم تعرفوا على أحد القراصنة وأنه شخصية صومالية معروفة بالشحر كان يعمل فيها لسنوات.

ورصد المكتب البحري الدولي 199 جريمة قرصنة منذ يناير الفائت منها 63 عملية تمت في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية.

وما يزال القراصنة يتحفظون على 11 سفينة على متنها 250 بحاراً، من بينها السفينة الأوكرانية التي تحمل على متنها 33 دبابة روسية قيل انها كانت متوجهة إلى كينيا.

واعلن أحد اعضاء عصابات القرصنة أنهم لن يسلموا ناقلة النفط السعودية العملاقة إلا عقب وصول سفينة التي حمل لهم النقود، محذراً من أية محاولة للخداع، لافتاً إلى امتلاكهم أجهزة لكشف النقود المزيفة.

هجوم بالقنابل

إلى ذلك توالى سماع تبادل إطلاق النار في أوقات متفرقة فيما رجحت مصادر أن يكون المركز (ب) تعرض هو الآخر لاعتداء من مسلحين تطاردهم عناصر الأمن التي انتشرت بشكل مكثف، وشوهدت الأطقم العسكرية وهي تجوب شوارع الضالع في حالة استنفار استمرت لساعات قبل أن يعود الهدوء للمدينة.

وقد حاولنا أكثر من مرة التواصل مع مدير أمن المحافظة دون جدوى. إلا أن مصادر أمنية مقربة أكدت وقوع حادثتي إلقاء قنبلتين استهدفتا المركزين الانتخابيين (أ) و(ج) دون حدوث إصابات بحسب المعلومات الأولية التي أفادت بأن التحقيقات جارية مع عدد من الأشخاص الذين جرى توقيفهم بعد حدوث الانفجاريين.

هذا ومن المقرر أن يقيم مواطنو الضالع المقاطعون للانتخابات، صباح اليوم، اعتصاما حاشدا أمام المركز الانتخابي (أ) الذي شهد إطلاق النار، والذي لا تزال لجنة القيد التابعة له تمارس أعمالها وسط مطالبات عديدة **بإيقافه أسوة ببقية المراكز التي تم طرد اللجان منها.**

محلي الضالع

وقال القيادي الإصلاحي سعد الربية، أمام مئات المعتصمين، إن "الشعب بكل تكويناته مطالب بالتحرر من العصابة الفاسدة التي نهبت الثروة وأكلت حقوق الناس وصادرت الحريات وأحالت اليمن إلى دولة متسولة من الطراز الأول". وأضاف: "سنقاطع الانتخابات حتى يصبح الشعب اليمني هو صاحب الكلمة ومالك القرار".

محافظ الضالع، وإزاء هذا الوضع الاستثنائي، دعا المجلس المحلي إلى اجتماع استثنائي يدين ردود الفعل الغاضبة التي قوبلت بها لجان الانتخابات في معظم المراكز. وخاطب المجتمعين قائلا إن "الاعتداءات التي طالت بعض لجان القيد تمثل اعتداء على الديمقراطية والتعددية السياسية"، التي قال إن اليمن تنعم بها. وعلى الرغم من تشديد المحافظ على أهمية صيانة ما أسماها "المكتسبات الديمقراطية"، إلا أن الاجتماع لم يخرج بالصيغة التي كان يؤملها، حيث اعتبر محلي الضالع، في بيان صادر عن الاجتماع الاستثنائي الذي عقد أمس الأول الاثنين، أي حديث عن الديمقراطية في ظل هذه الأجواء يعد ضرباً من العبث، مؤكدا أن الديمقراطية لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا في ظل بلد تحكمه المؤسسات، وأن غياب المؤسسات، والتفرد بالعملية الديمقراطية من قبل طرف واحد، قد حول الانتخابات إلى مهزلة لا تسمن ولا تغني من جوع. وأضاف البيان أن المجلس المحلي يعتبر أي إجراء تقوم به هذه اللجنة (العليا للانتخابات) ولجانها، غير قانوني، وهي غير شرعية، كون تشكيلها جاء مخالفاً للمادة (159) من الدستور، وأن رفض هذه اللجان بالطرق الديمقراطية والسلمية، كالاعتصام والمسيرات والمهرجانات، حق دستوري وقانوني يجب على الجميع احترامه.

ومن خلال تشديده حاول المحافظ الظفر بموقف مندد بما أطلق عليه "الإرهاب" الذي طال اللجان. إلا أن بيان محلي المحافظة الذي يسيطر عليه تكتل المشترك بهذه الحدة التي جعلت البيان يتماهى مع أدبيات قيادة المشترك كشفت عن إخفاق المحافظ والمكتب التنفيذي وقيادة المؤتمر في الحصول على سند يقوي من خطاب السلطة الرسمي الذي لا يخفي اتهامه للمشترك بالوقوف وراء الممارسات التي أفضت إلى إرباك لجان الانتخابات ومعها أجهزة السلطة في المحافظة.

وفيما يتعلق ببقية اللجان التي تباشر أعمالها فقد لوحظ أن الشلل شبه التام يخيم عليها جراء المقاطعة الواسعة التي قوبلت بها على الرغم من الجهود المكثفة التي يبذلها المؤتمر وسلطته للدفع بالمواطنين للمشاركة في القيد والتسجيل والتي وصلت حد استقدام قيادات عسكرية ومدنية مرموقة من أماكن أعمالهم لإقناع مواطني المحافظة بالتفاعل مع اللجان، وهو ما أدانه محلي الضالع في بيانه السابق والذي جاء فيه: "ندين وبشدة أساليب الضغط والإكراه التي تمارسها تلك الكوادر العسكرية والمدنية على أبناء المحافظة العاملين في صنعاء وتفريغهم من أعمالهم وتكليفهم بالنزول الميداني إلى مناطقهم للعمل مع المؤتمر الشعبي العام".

عضو إحدى لجان القيد في مديرية دمت قال لـ"النداء" إن الإقبال ضعيف جدا إذا ما قورن بعمليات انتخابية سابقة، وهو ما أكدته رئيسة لجنة أخرى دللت على ذلك بأن لجنة القيد التي ترأسها لم يزرها سوى عدد ضئيل من النسوة رغم تسهيلات مصاحبة للعملية أدت لتسجيل صغار السن من طالبات المدارس اللاتي لم يبلغن السن القانوني.

مصادر رسمية في المحافظة، رغم ما يشوب المشهد الانتخابي من معوقات، أكدت أن الأمور مستتبة وأن القيد متواصل. وحسب تلك المصادر فقد تجاوز عدد المسجلين في الأيام الماضية تسعة آلاف مواطن ومواطنة من إجمالي عدد المسجلين في الفترة نفسها في عموم محافظات الجمهورية، الذين يناهزون ثلاثة وأربعين ألف مقيد.

اتحاد الانقسامات

وكان الرئيس علي عبدالله صالح أكد، الأربعاء الماضي، في اجتماع لحزب المؤتمر الحاكم الذي يتزعمه، على المضي في الإعداد للانتخابات القادمة في ظل هيمنة دعوات المقاطعة على سماء البلاد وجنوح مزاج سواد طابور المقاطعين إلى التعبير المسلح. وواصلت وسائل الإعلام الرسمية الحديث عن إقبال شعبي متزايد على إجراءات القيد والتسجيل وتناقص في عدد المراكز الانتخابية المتوقفة، بالرغم من أحداث الطرد الواسعة للجان القيد أواخر الأسبوع الماضي.

ومع إصراره على الاستمرار في التحضير لها، إلا أن رضوخ الحزب الحاكم لمطلب المعارضة المتعلق بتأجيل الانتخابات بات وشيكا. فقد فرض تعثر أعمال اللجان عقب موجة الرفض الشعبية المتواصلة تحولا في مواقف مؤسسات دولية معنية بالديمقراطية في اليمن كالمعهد الديمقراطي الأميركي (NDI) الذي، وبعد أن كان يضغط باتجاه إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، خرج بلاغ صحفي له الخميس الماضي- على لسان المدير الإقليمي للشرق الأوسط- محذرا من انتكاسة سياسية قد تترتب عليها نتائج غير محمودة في حال لم تتوصل القوى السياسية اليمنية إلى اتفاق حول الانتخابات. ويرى مراقبون أن الخطوة التالية للحزب الحاكم قد باتت مرتقبة، على الأرجح، باتجاه تأجيل الانتخابات.

يضم طابور رفض الانتخابات 5 أطراف رئيسة تقسمها تباينات وتناحرات كثيرة وحادة: حركة الاحتجاجات الشعبية السلمية في الجنوب و3 قوى محلية في محافظات شمالية قبلية تعاني احتقانات شديدة وتشترط دخول الانتخابات بمطالب مختلفة، فضلاً عن تكتل أحزاب المعارضة الذي تنتشر قواعده في الشمال والجنوب مرتكزا على الوسط. وبالرغم من أن هذه أول قضية تصطف فيها هذه الأطراف مجتمعة في جبهة واحدة، إلا أن اتحادها لم يتجاوز رفضها للانتخابات، إذ تباينت وتصادمت أسباب ومنطلقات كل طرف في موقفه. بل أن مشهد الرفض الشعبي للانتخابات القادمة كشف عن الانقسامات والتناحرات الحادة بين أطراف طابور الرفض أكثر مما أعطى صورة واقعية راسخة لوحدتها، سواء على مستوى المنطلقات أو المطالب أو الأدوات.

الانقسامات والتضاربات بين أطراف الطابور الواحد وقفت كانعكاس لانقسام وتضارب منطلقاتها في الرفض. فالمعارضة ترفض الانتخابات اعتراضا على بعض مواد القانون الانتخابي الحالي، وهي مواد ذات طابع فني تتعلق غالبا بالتفاصيل الإجرائية لسير العملية الانتخابية. فيما تلوح حركة الاحتجاجات الجنوبية، منذ أكثر من عام، بمقاطعة الانتخابات القادمة إذا لم تعترف السلطة المركزية في الشمال بـ"القضية الجنوبية" المتمحورة حول تصحيح مسار الوحدة القائمة مع الشمال وإنهاء ما يعتبره الجنوبيون تمييزا من قبل الحكومة ضدهم. وقد شهد العامان الأخيران عشرات الاعتصامات والمواجهات بين قوات الأمن اليمنية ومحتجين جنوبيين، وتنامت الدعوات الانفصالية خلال ذلك باطراد مع عمليات القمع التي لاقتها الاحتجاجات السلمية. ورغم التقائها مع أحزاب المعارضة في رفض الانتخابات، إلا أن حركة الاحتجاجات- منذ انطلاقها مطلع العام الماضي- دخلت في صدام مع تكتل "اللقاء المشترك" المعارض جراء تضارب في المصالح والأهداف بينهما، إذ يأخذ الأخير على الأولى خصوصية قضيتها رافضا مايراه فيها من روح ودعوة انفصالية.

ولا يقتصر الانقسام داخل طابور الأطراف الرافضة للتحضيرات الانتخابية على المعارضة والاحتجاجات الجنوبية. ففي محافظة "صعدة" الشمالية، التي تشهد نزاعا مسلحا استؤنف حتى الآن 5 جولات منذ اندلاعه عام 2004 بين القوات الحكومية وأنصار الحوثي (أحد مراجع المذهب "الزيدي"/ شيعة)، رفضت لجان شعبية في عدد من المناطق المتضررة من المعارك استقبال لجان مراجعة السجل الانتخابي جراء عدم توفير الحكومة الأمن والاستقرار وإعمار ما خلفه النزاع. وفي الوقت نفسه، شهدت محافظة أخرى شمال العاصمة صنعاء قيام قبائل رافضة لقرار إيقاف "حرب صعدة"، الذي أعلنه الرئيس صالح منتصف تموز الماضي، بمنع لجان القيد من دخول مناطقها على خلفية مطالب إضافية لم تلبها الحكومة تتعلق بتعويضات لأسر القتلى والمصابين من أبناء القبائل ممن ساندوا الجيش في القتال. ووراء هذا، تحريض إعلامي متواصل في صحف ووسائل إعلامية مختلفة تتبع قوى عسكرية وسياسية وقبلية ضاغطة باتجاه استئناف النزاع المسلح المرشح للعودة في ظل اتفاق السلام الهش وتواصل الاتهامات المتبادلة بين طرفيه بالعمل على خرق اتفاق السلام.

وفي محافظة شمالية أخرى جنوب صنعاء، منعت قبائل مسلحة لجان القيد عن مزاولة أعمالها في مناطقها مطالبين بإنهاء التمييز ضدهم لصالح قبيلة منافسة وقريبة من دائرة القرار تتمتع بالنفوذ وتستأثر بحصة المديرية كلها من التمثيل البرلماني وأغلب المقاعد المحلية. ويحضر غياب الخدمات والتنمية على رأس الغضب الشعبي في أنحاء مختلفة من البلاد.

لقد سيطرت على سياق أحداث الأيام القليلة الماضية 3 عناوين كبيرة تتعلق بالفساد وغياب دولة القانون والتمييز السياسي والاجتماعي فضلا عن احتقانات مختلفة تتصل بالنزاعات المسلحة والاضطرابات المختلفة والفقر. وفي المجمل، فإن وحدة الأطراف اليمنية في موقفها من الانتخابات البرلمانية القادمة قد عكس بشدة ووضوح انقساماتها وتضارباتها الكثيرة والحادة.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

أحر التعازي للأخ العزيز

عبدالجبار عبده حبيب اليوسفي

بوفاة المغفور له بإذن الله والده.

تغمده الله بواسع رحمته والهم أهله وذويه الصبر والسلوان ولا حول ولا قوة إلا بالله

الأسيفون:

نبيل المحمدي د. علي العسلي د. وديع العزعزي د. علي البريهي
م/ صادق الحميري أ. كامل الخرساني م. عبدالجبار الجنيد م. فؤاد الحمادي
سمير عبده سعيد الهادي سامي غالب عبدالعليم مقبل شهاب المحمدي

مــن الفــلاح الـمحـب للجـمـيـع عبد الرحمن الغابري

ممـتن أنـا لامـي.. الفلاحـة العظيمـة التـي أنجبتني وعطرتنـي بعبـق الأرض.. لابـي.. الـذي علمنـي الحرف الاول من الكد والعدو خلف الثور والبقرة.

ممتن انا للحكيم والفيلسـوف اليمني العظيم علي بن زايد ملهمنا- نحن عشاق الارض- فضيلة العشق..

ممـتن انا لمطهـر الارياني مجسد جمال الريـف بكل مكوناته العظيمة، باشعاره، لسان حال الارض.

ممـتن انـا للقامـة اليمنيـة، اسـتاذي وصديقـي الذي شـرفني ووضـع اوسـمة علـى صـدري واخذ بيـدي منذ المعرض الاول الشـخصي لي في حضرته، وتوالت بعدها معـارض كثيـرة لانمـاط جديـدة كان هـو حافـزي الاول بكتابتـه عنـي وعن اعمالي انه الشـاعر اليمني والعربي الكبيـر معلـم الاجيـال الهامة الارفـع الدكتـور الجليل... عبدالعزيز المقالح.

ممتن انا للدكتور الانسان والمثقف والاكاديمي، العزيز بخلقـه وجمالـه ذو الافـق البهي الدكتـور محمد ابو بكر المفلحي وزير الثقافة.

ممـتن انا للشـاعر الفـذ والكاتب المثقف الـذي يجتهد اكثـر فاكثـر فـي البحث عـن المبدعين ويعايـش همومهم ويبـرز ابداعاتهم عبر ملحقـه الذي ننتظره كل يوم اثنين كأجمـل هدية، انظروا كيف فعلها الشـاعر محمد القعود حـين فاجأ الجميـع بملحقـه المتميز عن الشـاعر المقاوم محمـود درويـش في السـاعات الاولى من وفاتـه، وبتلك الغزارة في الذاكرة وبتفرد نادر وملحقه عن مؤرخ اليمن الكبير القاضي اسماعيل الاكوع رحمه الله، وعن المرحوم عبدالرحمن الاهدل، والمرحوم الشاعر محمد حسين هيثم، وكل من هو حاضر وغائب عنا من المبدعين.

ان محمد القعود الشاعر.. هو من زفني الى هذا المكان المهـاب بكـم وبحضوركـم.. هو مـن ألح علـي- منذ وقت بعيد- ان اتوشح بمحياكم، بقاماتكم السامقة.

انا ممتن للشـاعر الصديق الاستاذ حسن اللوزي الذي سـخر لي الكثير من فرص الترحـال لأجوب امكنة احبها وانسـها وادونها، كـم اعز هـذا المبـدع.. لقلبـه المبتهج بالامل المديد.

امتنـان كبيـر لأسـتاذة الفـن التشـكيلي والناقـدة، الدكتورة آمنة النصيري، التي تتبوأ اعتزازنا الكبير بها كأول امـرأة صارت مرجعاً مهماً للمثقفين وخصوصاً في حقل البصريات.

انا ممتن للناقد والشـاعر العربي الكبير الدكتور حاتم الصكر، كونه قرأ ملامح لوحات لي مما زادني فخراً بما قال وما عملت انا.

انـا ممتن للمبدع عبدالكريم الرازحي كونه ابن "البقرة البيضاء" و"عاشق قبول".

جـل امتنـاني للشـخصية الوطنيـة العظيمـة والرمز الوطنـي العملاق نزاهة وشـموخاً وابـاء الاديب والقائد الوحدوي المخلص الاسـتاذ المرحـوم عمر الجاوي كأب.. حنـون.. لـي ولـكل جيـل الثـورات اليمنيـة.. آه كم نحن بحاجة لعمر الجاوي في هذا الزمان.

جـل امتنـاني للفيلسـوف والشـاعر العظيم الاسـتاذ المرحـوم عبدالله البردوني الذي شـرفني بتسـجيل جزء كبير من حياته الابدية بالصورة.

ممتن انا.. للصوت الذي يحمل اليّ نكهة الارض الفنان الكبير ايوب طارش والشاعر العظيم عبدالله عبدالوهاب نعمان والشـاعر حسـين المحضار، ولـكل الفنانين الكبار احياء واموات ومنهم المرحوم علي الآنسـي، علي السمة، محمد مرشـد ناجي، ابو بكر سالم، احمد فتحي، ابراهيم طاهر، احمد قاسم، طه فارع، محمد قاسم الاخفش، محمد الحارثـي، احمـد السـنيدار، محمد سـعد عبدالله، علي الاسدي.. وغيرهـم ممن اعـادوا صياغة الاصالـة الفنية اليمنيـة الموروثة والحديثة.. آه على من غاب.. وآه علينا من هذا الغياب.

ممتن انا للطير لانه علمني كيف اغني..

● عبدالرحمن الغابري

للفلاح الذي علمني كيف اشدو..
للرعاة الذين علموني كيف الحن
للغيث الذي عملني كيف ادندن
للسبول لانها انحنت واطعمتني
للدردوش لانه اروى ظمئي

ممـتن للتضاريس اليمنية الفريدة، لانها علمتني كيف اقف خلف الكاميرا

جـل امتنانـي لكل يمنـي ذاد عـن زرعه.. مـن الفئران القارضـة، مـن حمـى جبالـه.. مـن "شرشـفتها"، من منع تلالـه الخضراء.. من ان تنقب، من صد عن سـهله.. رياح التصحر، من علم المرأة اليمنية عماد الارض.. انها الاكرم بيننا.

ممـتن لرفيقة دربي زوجتي الرائعة السـيدة زال الهم، لأنها ازاحت عني هموماً كثيرة كادت تصيبني بالاحباط، ومـلأت حياتـي اطمئنانـاً ممـا جعلتنـي اتـوق اكثـر لاستنشـاق طيب هذا الوطن الاروع بـين الاوطان.. ممتن لكم جميعاً لحضوركم الى هذا المكان.

من محب الجميع

الفلاح/ عبد الرحمن الغابري

■ نص الكلمة التي ألقاها الفنان عبد الرحمن الغابري في حفل تكريمـه وافتتاح معرضـه الفوتوغرافي الجديد المقـام حاليا بقاعـة بيت الثقافة بصنعـاء . المعرض مقام برعاية وزارة الثقافة وتنفيذ من قبل اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين فرع صنعاء .

استقالة ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

● ناجي

● العويق

● هشام

■ **وكالة أنباء الشعر- محمد السيد:**

أعلـن ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين استقالتهم من عضوية الأمانة العامة للاتحاد ، بينهم نائب الأمين العام أحمـد ناجي أحمـد بالإضافة إلـى الأمين المالي محمد ناصر العولقي وأمين العلاقات الخارجية بالاتحاد الدكتور هشام السقاف .

وأشـار الأعضاء الثلاثة في بيان استقالتهم الجماعيـة إلـى أن إقدامهـم على هـذه الخطوة جـاء التزامـاً منهـم باتخاذ موقـف حقيقي مما طـرأ مؤخـراً داخل الأمانـة العامـة للاتحاد من ممارسات تناقض روح العمل النقابي الجماعي، وتفتـح المجـال للإسـاءة إلـى بعـض مواقفـة الريادية ، المتمثلـة في تعطيـل العمل الجماعي فـي الاتحاد من خلال تجميـد اجتماعات الأمانة العامـة لأكثر من شـهرين دون مبـرر ، بالإضافة إلى عدم الجدية في عقد المؤتمر العاشر للاتحاد فـي الموعـد الذي أقـره آخـر اجتمـاع للمجلس التنفيـذي وهو يناير 2009 م ، لافتـين إلى أنه لاتوجـد أيـة بوادر للسـعي للتحضيـر للمؤتمر العاشر.

وقالـوا فـي البيـان " لذلك فـإن موقفنا من ذلك هو إعلان اسـتقالتنا من عضوية الأمانة العامـة للاتحاد حتى لا نسـتمر في جدل غير مجـدٍ حـول ذلـك العبـث ولا نتحمـل نتائجه القانونيـة والأخلاقيـة ...ونعلـم أننا بإعلانٍ تقديمنـا لهـذه الاسـتقالة سـنتوقف تلقائيـاً عـن أداء مهامنا فـي الأمانـة العامة للاتحـاد مـع التأكيد علـى احتفاظنا بعضوية المجلس التنفيذي" .

وفـي أول تصريـح له بعد إعلانه الاسـتقالة أوضح الأمـين المالي لاتحاد أدبـاء اليمن محمد ناصـر العولقـي لوكالة الشـعر ، أن الاسـتقالة الجماعية هي ناتجة عن أسباب جوهرية تتعلق بنشـاط الاتحاد ونظامه الأساسي والحالة التي وصلـت إليهـا اجتماعـات الأمانـة العامـة مـن التجميـد دون مبـرر ، وكـذا ضعـف التفاعل من قبل الأمانة العامة مع المطالب المتكررة للأعضاء بالاجتماع والشروع بالتحضيرات لعقد المؤتمر العاشر للاتحاد .

وقـال العولقـي " أمـام هـذا التطـور فـإن المفتـرض مـن الأمانة العامة هنـا ، إما أن تدعو إلى اجتماع طارئ تناقش فيه موضوع الاستقالة ، وتبحث في الجهة المتسـببة لهذا وتحاسبها ، أو تدعو إلى مجلس تنفيذي للاتحاد " مؤكدا أن الاسـتقالة لا تهدف إلى تفكيك الاتحاد وإفشـاله ولا تسعى للتخطيط لأي انقلاب .

الجدير بالذكر أن إعلان الاستقالة الجماعية شـكلت مفاجأة كبيرة للوسـط الثقافـي اليمني خاصـة مـع تزامـن إعلانهـا مـع تواجـد قيادة اتحـاد الأدبـاء والكتـاب اليمنيـين المتمثلـة في رئيـس الاتحـاد الدكتور عبد اللـه البار والأمين العـام هدى أبـلان ونائب الأمين العام للشـئون الداخليـة محمـد الغربـي عمـران خـارج اليمن للمشـاركة فـي اجتمـاع المكتـب الدائـم لاتحاد الأدباء والكتاب العرب بدمشق.

من بينها رواية اليمني علي المقري "طعم أسود .. رائحة سوداء"

الإعلان عن لائحة التصفيات الأولى للجائزة العالمية للرواية العربية ٢٠٠٩

أعلـن أعضاء لجنة تحكيم "الجائزة العالمية للرواية العربية" (البوكر العربية) لسنة 2009 يوم أمس الثلثاء 11 تشـرين الثاني، عن لائحة التصفيـات الأولـى للمؤلفـات التـي تتنافـس على نيل جائزة هذه السـنة، وذلك إثر سلسـلة جلسات مناقشة عقدوها في لندن.

اختيرت اللائحة الطويلة، وتضم 16 كتابا – من بينها روايتان للبنانيين ربيع جابر ورينيه الحايك – من أصل 121 عملا تأهلت للمشاركة. وفي ما يأتي الأعمال بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الكتّاب:

محمد ابو معتوق" القمقم والجني"سوري. علي بدر "حارس التبغ"عراقي.محمد البساطي "جوع"مصري.ربيـع جابر" الإعترافات"لبناني. عبد الكريم الجويطلي"كتيبـة الخراب"مغربي. رينيـه الحايك"صلاة من أجـل العائلة"لبنانية. فـواز حداد"المترجـم الخائن"سـوري . سـالم حميش"هـذا الأندلسي"مغربي.يوسـف زيدان"عزازيل"مصري.الحبيب السـالمي"روائح مـاري كلير" تونسـي. عـز الدين شـكري"غرفة العنايـة المركّزة"مصري.إنعـام كجـه جـي" الحفيدة الأميركية"عراقية.ابراهيم الكوني "الورم"ليبـي . علـي المقري"طعـم أسـود رائحة سوداء"يمنـي .إبراهيم نصر الله "زمـن الخيـول البيضاء"أردني.يحيى يخلف"ماء السماء" فلسطيني.

وقد تولّت اختيـار اللائحـة الطويلـة لجنة تحكيـم مؤلفة من خمسة أعضاء من العالم العربي وأوروبا. وسـوف تُعلن أسماء أعضـاء لجنـة التحكيم عند إعلان اللائحة القصيرة، في العاشـر مـن كانـون الأول 2008، مثلمـا تقتضـي شروط الجائزة.

وقـال جونـاثـان تايلـور الـذي يـرأس مجلس الأمناء، تعليقا علـى اللائحـة الأوليـة: "تظهـر اللائحـة مـدى تنـوّع الأدب العربـي وجودتـه. إن هـذا الأدب يسـتحق جمهـوراً أوسـع، ومـن المفتـرض أن تسـاهم الجائزة في تأمين ذلك".

تهدف "الجائـزة العالمية للروايـة العربية"، التـي بلغـت الآن عامهـا الثانـي، الـى مكافأة التميّـز في الكتابة الروائية العربية المعاصرة، والـى توسـيع دائـرة قـراء الأدب العربـي في العالـم. وكانـت أُطلقـت الجائـزة رسـميا فـي أبـو ظبـي فـي الإمـارات العربية المتحـدة في نيسـان 2007، بالشـراكة مـع "جائـزة بوكـر" البريطانيـة وبدعم من "مؤسسـة الإمارات" في أبـو ظبي. وأضاف عضو مجلـس الأمناء زكي نسـيبة، وهو نائب رئيس مجلـس إدارة هيئة أبـو ظبـي للثقافة والتراث: "إننـي على ثقة أن مؤسسة الإمارات سـتكون سعيدة بتطوّر هذه الجائزة، التي تعد بنجاح متزايد هذه السـنة. نحـن ملتزمون جميعاً دعم نمـوّ الأدب العربي المعاصر ونجاحه".

الجائـزة مخصصة حصراً للرواية المكتوبة باللغـة العربيـة، وينـال كل روائـي يصل الى اللائحة القصيرة مبلغا قدره عشرة آلاف دولار أميركـي، ناهيك بخمسـين ألـف دولار أميركي إضافيـة للفائز. وقـد تلقّت إدارة الجائزة هذه السـنة 131 ترشـيحا (تأهـل منهـا 121) مـن 15 بلـدا عربيـا مختلفـا هـي مصر وسـورية ولبنـان وتونس والمملكـة العربية السـعودية والأردن والمغرب وفلسـطين والعراق وليبيا والسـودان واليمـن والجزائـر وعمـان والكويـت. و تـو ز عـت ا لمشـا ر كـا ت بـين 104 عمـلا روائيـا لكتّـاب، في مقابل 17 عملا روائيا لكاتبات.

يذكـر أن همفـري دايفيـس، وهو مترجم الأدب العربي الغني عن التعريـف، أنجـز أخيـرا نقـل روايـة المصـري بهاء طاهر "واحة الغروب"، التي حـازت جائزة بوكـر العربية 2008، الـى الإنكليزيـة. وقـد موّل صندوق "سيغريد راوزينغ" الترجمة، علمـا انها تصدر في بريطانيـا لـدى دار Sceptre ، وهـي إحـدى شـركات Stoughton Ltd Hodder ، فـي أواخـر صيـف 2009. ويقـوم الآن الوكيل الأدبي لبهاء طاهـر، من وكالة "اندرو نورنبرغ وشركائه"، بوضع اللمسات الأخيرة على عقود نشـر في دول أجنبية عدة، علما أن الرواية في صـدد الترجمة الى 8 لغـات مختلفة إثر فوزها بالبوكر العربية.

وعلّقت المديرة الإدارية للجائزة جمانة حداد قائلة: "شـرعت جائـزة البوكـر العربية تحقّق إمكاناتهـا ووعودهـا. كيـف ولا وقـد شـهدنا، إثر نجاح السـنة الإفتتاحية، اهتماما متزايدا بترجمـة الأدبـاء العـرب فـي الإجمـال، وليس الفائزين بالجائزة فحسـب. ثمة للأسف نقص في الترجمات الإنكليزية للأدب العربي، ونحن فخورون بأن تسـاهم الجائزة العالمية للرواية العربية في التعويض من هذا التقصير".

يذكـر أخيرا أنه سـوف يتم إعـلان اللائحة القصيـرة (6 روايـات) للبوكـر العربية 2009، نهـار الأربعـاء 10 كانون الأول، خـلال مؤتمر صحافـي يعقـد فـي "سـاوث بانك سـنتر" في لنـدن. وتعلن هويـة الفائز بالجائـزة النهائية خلال حفل رسـمي في أبو ظبي، مسـاء الاثنين 16 آذار 2009، عشية إنطلاق فعاليات "معرض أبو ظبي الدولي للكتاب".

لمزيد من المعلومات، يمكن زيارة موقع الجائزة على شبكة الانترنت:

● المقري

عنوان المدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 21 ذو القعدة 1429هـ الموافق 19 نوفمبر 2008 العدد (175) Wed. 21/11/1429 - 19 November 2008

يا الله خَارِجنا من «بنات الصحن» ومن عيال السوء:

الـهــلال الخَـصـيبْ

فكـري قاسـم
fekry19@hotmail.com

«السلاح في الميدان السياسي هزيمة خالصة»*

■ عبدالقادرهلال

خلـف تلك العبـارة أعلاه يمكن للمرء أن يقرأ كثير أشـياء فـي شـخصية «هلال» القـادم من السـلك العسـكري أولاً، وثانيـاً بوصفه «قبيلي» جاء من أكثـر المناطق نفوذا في البلد: «سنحان».

يمكن أيضاً ملاحظة عديد أشياء مهمة:

رجل مبتسـم دائماً، يتحرك بسلاسـة فـي أخطر المربعات وأكثرها تعقيداً. وهو دوناً عن كل ذلك إنسـانٌ غزير الحضور ويتمتع برصيد حيوي وناجح مـذ كان مديراً لناحية ماوية في تعز، ثم محافظـاً لإب، وحضرموت من بعدهـا، وأخيراً عمله كوزير، خلال فترة وجيزة، جعل اسـم «الإدارة المحلية» يتردد على كل لسان، تماماً مثل: «السلام عليكم».

فـي عمله، كما في علاقاته مع الآخرين، غير منشغل بالسياسة ولؤمها قدر اهتمامه بالتنمية وبالعدالة.

مهذب جداً. وممتلئ من الداخل.. يوزع اهتمامـه علـى الجميع كما وأنـه آدمي متعاف تماماً من تفاهات: هذا معنا وهذا ضدنا. هذا سلطة وهذا معارضة. هذا من البلاد وهذا «من يقولوا لأبوه».

خلـوق، ويهتم بأدق التفاصيل التي من شأنها إشعار الآخرين باحترامهم كونهم في الأول والأخير يمنيـين مهما توزعتهم الأفـكار والقناعات والاحـزاب والمذاهب وصناديق الاقتراع.

إن إنسـاناً له كل ذلك الصفاء وكل تلك النزاهة الذهنيـة، لا بد- اذن- أن تطارده الدسائس والاحقاد اللئيمة.

هـذه المرة قالـوا إن عبدالقـادر هلال مورط بعلاقة دعم للحوثيين، والأمارة «بنت الصحن».

قبل هذا العيار السخيف، ثمة أعيرة وضيعة و هبلاء صوبها الفاشلون، أصلاً، صوب قلب الرجل الخصيب.

مرة قالوا إنه متواطئ مع الحراك في الجنوب. قالوا ذلك لأن هلال، ولو لمرة واحدة طبعاً، لم يشـتم أحداً من قيادات الحراك أو راح «يهنجم» فوق أحدهم «إهجعوا يا انفصاليين، ما كنتوش تلاقوا ما تأكلوا!» تماماً كما يفعل البعض.

أراد ثقافة الحوار وأرادوا ثقافة الطقم وثقافة «إسحبوا أبوه» اللتـين لا يمكن لهمـا أن يطبقا مواجع مجتمـع مدني تم دكه ونهبه في الجنوب. (المشـكلة من أساسها -طبعاً- تتطلب عدلاً واحتراماً للشراكة).

مرة غيرها -ولنفس الاسباب- قالوا إن «هلال» متواطئ مع المعارضة. ومرة رابعة يقولون إنه «هاشمي».

بالله عليكم حتى هذه تصير تهمة؟!

الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد. قالوا أيضاً إن «هلال» مندس فـي المؤتمر الحاكـم، فيما هو أصلاً «إخوانجي» (نسـبة إلى الإخوان المسلمين).

والآن ها هو «هلال» نفسـه يطلع في الأخيـر «صَحنَنَجي» نسبة إلى ملعونة الوالدين (بنت الصحن).

مش عارف بعدها أيش ممكـن يطلعوه؟ كما أنني لا أعرف، تماماً، هل المشكلة هي في بنت الصحن، أم في كون عبدالقادر علي هلال مسؤولاً مُهذباً وابن ناس.

■ أيـاً يكن الأمـر، فإن ثمة «طحاطيح» اعتـادوا أصلاً أن يهتكوا ولاء الناس ويشككوا بوطنيتهم عبر عيارات كتلك.

وهذه العيـارات لن تتوقف عند هلال ولن تنتهي، ذلك لأنها، بسبب الآذان المفتوحة والعيون المغلقة، وجدت لنفسها في اليمن شـهوة تتسع. وفي هذا اليمن المغمى عليه، فإن «تَشعيبَة» هتك الانتماء تغدو، وبكل بساطة، ذخيرة حية، لنظام ميت من الداخل أصلاً.

■ قبل أشهر من فضيحة «ووتر بنت» (انسوا تماماً فضيحة ووترجيـت)، تعرض «محمـد ابو لحوم»، القيـادي البارز في المؤتمر الحاكم، إلى عيارات من تلك الذخيرة نفسها.

لقد اتهموه بأنه يتخابر لصالح أحزاب المشـترك؛ وبالنسبة لتهمـة كتلك فإن جمع الادلة من أسـهل ما يكـون، على الاقل انطلاقا من «ما يقطع الله على والف».

■ أدلة جناية أبو لحوم وفيرة: تطهره من لوث السياسة، هذا واحد. اثنين: تربطه علاقات إنسـانية حميمة بعدد من قيادات المعارضة!

واضح جداً أن طحاطيح مراكز «ألعاب القوى» في هذا البلد الهش يعتقدون أن القطيعة مع الآخر و«شقَدفَة» أهالي اهاليهم، هي الوطنية بعينها!؟

يا رب، سَلمت شعباً بأكمله أمانة عند من؟

■ لا أعرف عموماً سر حكمة ضيق النظَام القبيح بكل ما هو جميل فيه؟ ولماذا يقودنا خلفه إلى حيث لا ينبت شيئاً غير لعب دور السياسي الدميم!؟ وفي حالات الصفو، ينتقل وببراعة هي فطرتـه أصلاً، ليلعب دور العنكبوت التي يفزعها بقاء أي حي، عالقاً في شباكها الرخوة والمتُربة.

ولكأنـه كان ينبغي علـى عبدالقادر هلال، كي لا يقع في فخ لـزجٍ كهذا، أن يـرأس لجنة إعمار صعدة متخففـاً من دماثة أخلاقه.

يعني عل شان يثبت ولاءه لفخامة الرئيس وللوطـن، كان لازم عليه «ينخط» و«يهنجم» فوق عباد الله، يشـتم هـذا، ويحبس هذا، ويهـدد ذاك، ويخوِّن «أبتهم» من «شـق يا طرف» ومن ثـم يدعوهم للحوار والاحترام للنظام و«القولون».

■ كان يفترض على «هلال» أن يرضي غرور بعـض مراكز القوى ويبـرِّد قلوبهم و«يخفع» الحوثيين ولو حتى بشتيمة واحدة علـى الطاير. ولأنه مسـؤول يحترم مهمته الجراحيـة، ويحترم مواجع الناس ويحترم موقعـه وقائده وبلده الموجوع أصلاً بحرب سـخيفة كتلك، لم يشتم أو يتهم أحداً، كما وأنه من خلال ذلك، واشـياء كثيرة غيرها، يظهر حرصاً شـديداً علـى ألا يبدو كثير الحـرص على عـدم ظهور صـورة فخامة الرئيس داخل برواز غير أنيق.

■ علـى فكرة، إن ثلة من معاونـي الرئيس ومقربيه اعتادوا وبلا مبالاة، أن يصيروا بروازاً سـيئاً وقبيحاً لصورة فخامته! حتـى لم تعد صورة الرئيس أنيقة، ولا عـاد قلبه يظهر أنه هو قلب ذاك الفلاح.

●●●

المهـم، لأن عبدالقادر هلال -علـى مايبدو- يحترم كل ذلك، ولم يغرف من بئر السخافات أو يشتم أحداً خلال مهمة تطبيب جراح حرب صعدة صار سهلاً عليهم اكتشاف خطورة الرجل، وقالوا: هاااااااه! أمانة أنه حوثي يتْسَقْ.

■ وبيني وبينكم، امانة إنهم عباقرة من صدق. تصوروا، من مجرد هدايا عبارة عن «بنت الصحن» يخرب بيت اهلها. عرفوا سريعاً فصيلة دم الرجل المندَسّ؟! يا ساتر لا تكشف.

اللهـم إنـي تبرأت، نهائيـاً، من بنت الصحـن، ومن الكدم و«السلتة» ومن الروتي الفرنسي كمان.

اللهم استر علينا! الكدم أصله تركي، والسلتة أصلها تركي، والروتي أصله هندي، والمخابز فرنسـية، وأنا مواطن غلباااان ومـش ناقص تُهم خيانة ولا ناقص- بكرة، بعده- تسـتدعيني النيابة الجزائيـة المتخصصة وترطعني تُهمـة العمالة لصالح المخبز الفرنسي، أو.. لصالح فرن الكدم!

هذا الفرن آخر ما تبقى من العهد الإمامي البغيض.

يا الله خارجنا (وجميع المسؤولين الطيبين) من بنات الصحن، ومن عيال السوء.

●●●

■ على كل حال، كرامة الميت دفنه. وكرامة الإنسان الناجح -هنا- أن يبقى في بيته. تماماً كما فَضَّل «هلال»، وقدم استقالة حزينة من موقعه كوزير للإدارة المحلية.

تلك الإسـتقالة لا تخبـر كم أن الرجل يعاني فحسـب، بل تكشـف أيضاً كم أن بضعـة مراكز قوى يغرقـون هذا البلد المنهك أصلاً في وحل من التفاهات، وكم أن هذا النظام يخسر -واحداً بعد آخر- أنبَل رجالاته.

●●●

* العبارة قرأتها مرة في إجاباته على أسئلة مقابلة شيقة عبر منتدى الحوار.

نافذة

منصـور هائـل
mansoorhael@yahoo.com

صفر على الشمال!

ذات مساء جمعتني الصدفة بشاب يمني لطيفٍ في ردهة فندق الشيراتون بدولة الكويت الشـقيقة، وأخبرني أنه يعمل هناك إماماً لمسجد، وأنه ضمن مجموعة من اليمنيين المؤذنين والأئمة في مسـاجد الكويت، تقل عن 200، جرى تصديرها إلى الكويت بموجبٍ اتفاق بين وزارتي الاوقاف في البلدين.

سعدت كثيراً بالتعرف إليه وسماعه، وفرحت أكثر بنجاح اليمنيين الذين ذهبوا في إطار المهمة المذكورة، وتمتعوا بإقامة طيبة محفوفة باحترام ومحبة الكويتيين.

وحرصت قدر ما استطعت على كتم ضحكة كادت تنفلت مني حينما كنت أتابعه بشـغف لا يوصف، ووحده الرب يعلم أني في صباح ذلك اليوم قرأت في صحيفة كويتية يومية لقطة طريفة وخفيفة الظل حول جواز الاستجابة لنداء الصلاة (الأذان) إذا ما كان بصوت مؤذن بنغالي تخرج حروف التكبير والشـهادة من لسـانه وهي مخرومـة، مثلومة، من غير أن يقصد ذلك، وبما لا يسـمح لأي كان في التشـكيك بنواياه وإيمانه، أو الانتقاص من حقه في كسب فرصة العمل والرزق كمؤذن.

في ذلك المسـاء التقيت بالزميل العزيز يحيى الحدي الذي سلخ جل عمره في الكويت. وتضاعفت مسـرتي بسماعه وهو يطري تجربة العمالة اليمنية في المجال المذكور، ما لفتني إلى احتواء اليمن على إمكانيات واعدة في مجالات غير منظورة، وقد لا تخطر على بال.

وهجسـت باحتمال ازدهار سـوق الخدمات الدينية في اليمـن، وقدرتها على تصدير العمالة (الناعمة) في هذا المجال وبأفق التنافس وليس على حساب إخوتنا في الإسلام من البنغال والهند وسريلانكا و... الخ.

ولم أكن كالباحث عن عزاء عبر الاسـتغراق فـي هذا الهاجس التعويضي عن فشـل اليمن في إقامة سوق للأوراق للمالية، أو سـوق وطنية متكاملة، وإخفاقها في تأهيل أو إعادة تأهيل منتجها وصادرها الأزلي الوحيد، وموردها العتيد الذي تمثل منذ أبد الدهر بتصدير اليد العاملة المهاجرة.

ولسـت بصدد تقليب مروحة الاحتمالات المسـتحيلة، وإفسـاد فاكهة الفكرة (الواقعية) الطرية: فكرة سـوق الخدمات الدينية مع التشديد على «الناعمة». (غير المقاتلين أو المحرضين على القتل).

ويلوح لـي أن اليمن قادرة علـى التعاطي مع متغيـرات واحتياجات محيطها الاقليمي، ومن الراجح أن تتفاعل بكيميائية خارقة مع المسـتجدات المتسارعة في منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي.

في هذا المنحى أستطيع القول، وبالفم المليان، إن اليمن مؤهلة -في ظل قيادتها الحالية الحكيمة خصوصاً- على الانخراط في صناعة القرصنة وتنمية اقتصادها، وبوسعها أن تجعل من الصومال: «صفر على الشمال»!

ذلك ما هو متاح ومحتمل و«واقعي» جدا، وبإسـناد من الوقائع والشواهد التي تحتشـد وتنعقد لتشـكيل ضفيرة فرصة ذهبية متاحة لأن تستثمر بمنهجية يمكن أن تقفز باليمن إلى المسـتوى الذي لا يمكن قياسـه بألاعيب العيال من القراصنة الصومال.

أعتقد أن الفرصة لن تذهب هباء، وإن ذهبت اليمن إلى وراء الشمس.

ثقالة دم إجبارية

نبيل قاسم

هناك خيط عريـض جداً يفصل بين الثقالة والخفة، وخاصة في مجال النكتة، والنكتة السياسـية بالـذات، التي لا تصنع صناعة داخـل المطابخ بل تولد ولادة طبيعية من حياة الناس ومن معاناتهم. وفي كثير من المجتمعات تولد النكتة من قبل المهزوم أو المزاح من السـلطة. وعلى سبيل المثال هناك نكات تطلق على الصعايدة لأنهم استولوا على السـلطة. وكذلك أهل صنعاء معظم نكاتهم على القبيلي الذي استولى على السلطة أيضاً.وتتميز هذه النكات بالخفة لأنها صادرة عمن أزيح من السـلطة وتترتب على إزاحته معاناة يشترك فيها الجميع، ولهذا تجدهم يتفاعلون حتـى تصل النكتـة إلى أقصى درجة مـن الخفة. إحدى هذه النـكات تقول: ما الفرق بين الدحباشـي وتسونامي؟ وتكون الإجابة: تسونامي يأتي ويخرب البيوت ويكسر ويوسخ مسبباً كارثة ما ثم يرحل، أما الدحباشي فهو يأتي ويخرب البيوت ويوسخ مسـبباً كارثة ما ثم يبقى. فاللعب هنا على كلمتي «يرحل» و«يبقى» ناجم عن الاختلالات الحادثة في مسألة الوحدة والتي ترتبت عليها معاناة لمعظم سكان الجنوب. نكتة أخرى تقول: ما وجه الشـبه بين الدحباشـي ومسحوق الغسيل؟! فتكـون الإجابة: الإثنان يعملان على إزالة «البقـع»؛ واللعب هنا على كلمة «بقعة» بقعة وسخ أو بقعة أرض، فالناس يعانون من حالة النهم للإستيلاء على الاراضي وهذه الظاهرة منتشـرة في شمال اليمن أكثر من انتشارها في جنوب الوطن، لأن الشـماليين الذين يستولون على السلطة الآن بطبيعتهم لا ينتجون شيئاً ويعتمدون دائماً على السـطو على أموال الدولة أو على أموال الغير والسـطو المسلح الممثل بالعسـكر في العصر الحديث هذا المسـتولي على السـلطة حين يلقي نكاتاً على المنتجين يصبح دمه ثقيلاً على سبيل: أنت شيباني خبّاز، أنت صلوي مبصل، أنت سامعي مدار.. وهكذا يحاول غير المنتج أن يكون خفيفاً لكنه لا يستطيع، لأنه يقف في خط الثقالة. وتزداد هذه الثقالة حين يحاول أن يلصق شخصية كدحباش بأهل الجنوب ولا ينجح، ولن ينجح لأنه لا يعاني وتزداد ثقالته حين يحسب المسألة على أنها نزعة للإنفصال. وتصل الثقالة إلى أعلى درجاتها حين تبالغ وسـائل اعلامه بوحدويته فتسقط دون أن تشـعر في خط الانفصال. فحين بالغت أجهزة الإعلام فـي وصف زيارة الاخ الرئيس للمنكوبـين كانت وكأنها تتحدث عن زيارة الرئيس الموزمبيقي لليمن. الخفة في أي شـيء تحتاج إلى فن وإنتاج ومعاناة وتمرس، أي تحتاج إلى حياة كاملة تدب خلفها.